آفاق المجتمع اللبنانيّ

بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة
وتطلّعاته المدنيّة والانسانيّة

المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة
Lebanese Center for Societal Research
LCSR

منشورات
جامعة سيّدة اللويزة
NDU PRESS

آفاق المجتمع اللبنانيّ

آفاق المجتمع اللبنانيّ / تنظيم جامعة سيّدة اللويزة - زوق مصبح؛ [تحرير، جورج مغامس]. -- ط. ١
١٥٢ ص. ١٧×٢٤ سم. - المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة.
"٢٤ أيّار ٢٠٠٥"
9953418667 (pbk.)
١. لبنان--السياسة الاقتصاديّة. ٢. لبنان--السياسة الاجتماعيّة. ٣. لبنان--السياسة الثقافيّة. ٤. إلقيادة--لبنان.
٥. إلقيادة السياسيّة--لبنان. ٦. القيادة--النواحي الدينيّة.
I. جامعة سيّدة اللويزة. II. مغامس، جورج، ١٩٤٩-. III. المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة.
dc--303.3

آفاق المجتمع اللبنانيّ

بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة
وتطلّعاته المدنيّة والانسانيّة

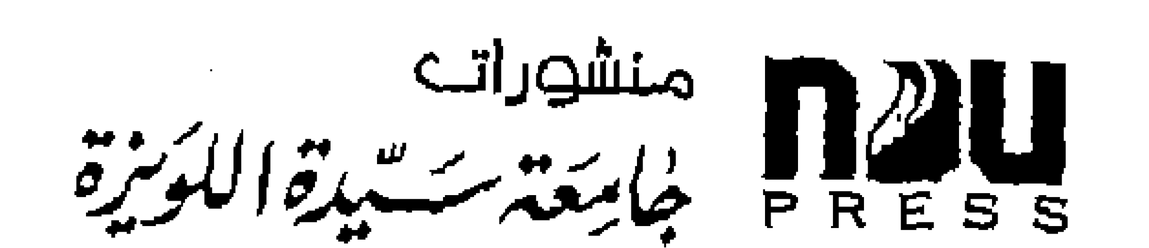
تحرير جورج مغامس
منشورات جامعة سيّدة اللويزة © - الحقوق محفوظة
ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل - لبنان
تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١
فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١
www.ndu.edu.lb
الطّبعة الأولى ٢٠٠٥
القياس ١٧×٢٤ سم
تنفيذ مطابع معوشي وزكريّا
ISBN 9953-418-66-7

آفاق المجتمع اللبنانيّ

بين تعقيداته الاجتماعيّة والثقافيّة
وتطلّعاته المدنيّة والانسانيّة

جامعة سيّدة اللويزة - زوق مصبح

حلقة دراسيّة: ٢٤ أيّار ٢٠٠٥



الافتتاح

سهيل مطر*

في الجوهر

أيّها الأصدقاء

- هل أخطأنا العنوان؟

من هو هذا الجاهل، الهارب خارج الزمن، الغريب عن الحالة اللبنانيّة السائدة، من هو هذا الذي اختار موضوع هذا المؤتمر: آفاق المجتمع اللبنانيّ، بدلاً من أن يختار عنواناً آخر، ربّما يكون: الانتخابات النيابيّة في موعدها، وإلاّ...؟

لا، ليس جاهلاً، ولا الجامعة تعيش خارج الزمن، ولا المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة يحيا غريباً عن الواقع الحيّ؛ على العكس، لنترك الهوامش والسخافات والهتافات: بالروح، بالدم...، ولنبحث في الجوهر الاجتماعيّ الانسانيّ اللبنانيّ. البقيّة تفاصيل، الصور والشعارات لا تسدّ جوعاً، ولا تحقّق مجتمعاً. تعالوا، وبعيداً عن الصراخ والشتائم والتصويت، نبحث في خمسة أسئلة:

- هل يمكن أن نبني وطناً في لبنان؟ أم نحن، دائماً، في ورشة "مشروع وطن" لن تنتهي؟
- هل التعدّديّة الدينيّة قادرة على تجاوز فروقاتها، لبناء نسيج متعدّد الألوان متماسك الأركان، أم هي، تحمل في ذاتها، بذور التفرقة والتمزّق؟
- كيف نحقّق انسجاماً بين القول والفعل؟ وهل صحيح ما يقوله أحدُ الكبار: إنّ مشكلة لبنان في سياسييه، وليس في شعبه؟
- ما الفرق بين ١٤ آذار، وما نراه اليوم، على المسرح السياسيّ؟ وهل ضيّعنا في الأوهام العمر والأمل؟

---

* مدير العلاقات العامّة في جامعة سيّدة اللويزة.

- من أين نبدأ؟ وما دورنا في الجامعة في وضع خريطة طريق لمستقبل مختلف؟

أيّها الأصدقاء

شكراً لحضوركم، وأهلاً بمعالي الصديق المثقّف طارق متري. وخوفنا عليه وليس منه. إنّه العلامة المضيئة في زمن الضباب والدخان. وكم نحن اليوم، بحاجة إلى ضوء. وعلى ضوء هذا الضوء، يحيا لبنان.

الأب بطرس طربيه*

على هذا نبني

أيّها الأصدقاء

في البند ٩٢ من الإرشاد الرسوليّ الذي وضعه قداسة البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني في ١٠ أيّار ١٩٩٧، جاء التالي: "**الاقتناع بأنّ لبنان أرض نموذجيّة للعيش المشترك بين جماعات متباينة على الصعيدين الثقافيّ والدينيّ**".

هذه هي الحقيقة، وهذا هو هدف مؤتمرنا اليوم. والسؤال الأساسيّ: كيف يمكن أن نصل إلى هذه القناعة؟ من الطبيعيّ أن يلتقي ثلاثة على تأمين صحّة الوصول إلى هذه القناعة:

- آباء الطوائف، أي رجال الدين؛ لأنّ لبنان، على حدّ قول قداسته، ذو جذور دينيّة.
- أهل السياسة، وأصحاب الدور القياديّ الحزبيّ والوطنيّ، وإن كان دورهم التمسّك بالقديم، والابتعاد عن التغيير، ولكن يصحّ فيهم قول الشاعر: وداوني بالتي كانت هي الداء.
- الأجيال الجديدة، جيل ١٤ آذار، بما ومن يمثّل، من حقيقة إنسانيّة.

وهنا تبرز الإشكاليّة: من جهة، جماهير طلاّبيّة شبابيّة تحوّل ساحات لبنان إلى عرس وطنيّ وأرضٍ نموذجيّة للعيش المشترك، كما جاء في كلام البابا؛ ومن جهة أخرى، إصرار على تثبيت الواقع والهروب من التغيير الفعليّ.

نحن، في الجامعة، ورغم كلّ ما نرى من فساد وانحطاط وتنازع مصالح، لا نزال نؤسّس على أنّ ١٤ آذار محطّة تاريخيّة قادرة على الجمع وعلى دفع الوطن في انطلاقة جديدة نحو بناء جمهوريّة حقيقيّة يحكمها القانون، وتدار بواسطة المؤسّسات، يتعاقب فيها على الحكم، أهل العلم والثقافة والمسؤوليّة، بعيداً عن الطائفيّة البغيضة والمصالح الرخيصة.

---

* رئيس جامعة سيّدة اللويزة.

أقول ذلك، عن إيمان، إن فقدناه، وقعنا في اليأس والضياع. وكما يقول سيّدنا في بكركي: بالصلاة والعمل الدؤوب، نستطيع أن نصل إلى تحقيق الأهداف.

يقولون لنا: انتهى كلّ شيء. الانتخابات انتهت قبل أن تجري. الوصايات عادت، وإن لانت ملامسها وتبدّلت ألوانها. المحاصصة الطائفيّة والمصلحيّة عادت على أشدّ وأدهى. الذين خرّبوا البلد ودمّروه لا يزالون في الواجهة... فلا تبنوا قصوراً على رمال.

نجيب: أجل، نحن لن نحاول، كما في الماضي، أن نبني على رمال، بل على صخرة العلم والبحث والخبرة. ولهذا، فإنّ مؤتمرنا اليوم، ربّما، يكون، في غير تاريخه، ولكنّه في موقعه: لندع أهل السياسة يتراشقون أو يتّفقون، يتكاذبون أو يتصادقون، ولنعمل نحن، بصمت ومحبّة ووعي، على بناء وطننا الجديد.

أيّها الأصدقاء

من جديد، أدعو لكم بالتوفيق، محيّياً جهود المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة في جامعة سيّدة اللويزة، بشخص الصديق عبدو قاعي، شاكراً لكم جهودكم وحضوركم، مؤمناً بأنّ المستقبل هو لكم ولطلاّبنا ولأهل المحبّة والايمان.

بول قدّيسي

مكتب شؤون الخرّيجين في جامعة سيّدة اللويزة

إنّ مكتب شؤون الخرّيجين في جامعة سيّدة اللويزة، وانطلاقاً من اهتمامه بالخير العامّ وخاصّة بخرّيجي الجامعة، فهو يتبنّى ما ورد في المذكّرة الصادرة عن الفاتيكان بشأن قضايا تتعلّق بالتزام الشباب العلمانيين وتصرّفهم في الحياة السياسيّة، وفيها:

"أنّه لا يمكن للمؤمنين العلمانيين التخلّي إطلاقاً عن المشاركة في "السياسة"، أي في العمل المتعدّد الوجوه، الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتشريعيّ والإداريّ والثقافيّ، الذي يهدف إلى تعزيز الخير العام نظامياً و بواسطة المؤسّسات"

المبادئ العامّة المتعلّقة بمكتب شؤون الخرّيجين

"كلّ ما هو خير للمجتمع وفي الوقت عينه خير للخرّيجين، هو حتماً خير للجامعة". من هذا المنطلق، لنعزّز الجهد، ولنضاعفه، لتحقيق الصالح العام، بشكل يقوّي من قدرة ومكانة واحترام كلّ فرد من أفراد جامعتنا.

"لقد تمّ تكريس الجهود في مكتب شؤون الخرّيجين في دراسة ودعم المشاريع الثقافيّة التربويّة والاجتماعيّة للاعتقاد الراسخ بأنّ تطبيق مبادئ مكتب شؤون الخرّيجين في هذا المجال هو واجب، حيث الاهتمام الأساسيّ يتمحور حول العنصر البشريّ. وهذا الفرد الخرّيج هو عنوان التحرّك، وليس المكاسب الشخصيّة أو السياسيّة أو الحزبيّة أو المناطقيّة."

"إنّ في تطبيق المفاهيم والمبادئ مردود معنويّ للخرّيجين، ومواكبة مستمرّة لهم، لرفع مستوى الحياة الثقافيّة والتربويّة والاجتماعيّة، وتطوير تصاعديّ لهم في المجالات المهنيّة التي سوف تنعكس إيجاباً على الخير العام."

الإنماء التجاريّ والصناعيّ والاقتصاديّ يفرض علينا باستمرار إيجاد تخطيط حديث للموارد البشريّة المتخرّجة من جامعتنا، وتقديم أفضل ما توصّلت إليه الأنظمة الإداريّة من تخصّص وتحديث وانضباط."

"لا بدّ للنموّ الإداريّ الناجح، من عمل يهدف إلى إنتاج الرجال الأكفياء، وإلى وضعهم في المكان العمليّ المناسب."

مفهوم مكتب شؤون الخرّيجين لحقوق الخرّيجين في خدمة الخير العام

توفير فرص العمل

إنّ المظالم تولّد العنف وعدم الثقة والأنانيّة. حريّ الاهتمام بتوفير عمل لأكبر عدد من الأشخاص، لئلاّ يبقى بعض الخرّيجين مدى الحياة على هامش المجتمع، ويروا مستواهم المعيشيّ ينحدر بشكل خطير، ما يؤدّي إلى مشاكل غير مرغوب فيها في أوساط خرّيجينا.

حياة الأسرة

من أجل قيام الحوار البنّاء، وبمنأى عن التباينات، من الأهميّة بمكان أن يصار إلى العمل، أوّلاً وقبل كلّ شيء، على تبيّن ما يجمع بيننا في أسرة واحدة، في أخوّة مشتركة... وهو كثير.

المسؤولية المشتركة

إنّه لمن المستحسن أن تزداد المشاركة المنصفة في المسؤوليّات، ليتمكّن الجميع من وضع مواهبهم وقدراتهم في خدمة إخوتهم وأصدقائهم.

الوحدة في التنوّع

لكلّ واحد مهمّته الخاصّة، لكنّ الجميع يحيون من الحياة نفسها بارتباط واتّصال وهرميّة.

الدور للجميع

إنّ حياة الأخوّة والتضامن، تفترض ألاّ يتصور أحد أنّ موقعه الخاصّ يسوّغ له البحث عن امتيازات له بإبعاد الآخرين، بل تقوم بالتأكيد على أنّ لكلّ أحد، شرعاً، دوره.

الدعوة للعطاء

- تغلّبوا على الخوف

- ارتدّوا إلى التواضع

- تمكّنوا من التجرّد

- سيطروا على الأنانيّة

- وافهموا إنّ السعادة إنّما هي في العطاء وليست في الأخذ

- وأنّ ما من أحد يتّكل على قواه وحدها

الدعوة للفرح

المحبّة ليست مسألة بحث عن سعادة فرديّة، بقدر ما هي سعي إلى إسعاد من نحبّ، وخاصّة أصدقائنا و أفراد الجامعة.

قادة الغد

إنّه انطلاقاً من الأسرة أوّلاً، يحاك النسيج الاجتماعيّ، و تتحقّق تربية الشبيبة المسؤولة غداً عن الأمّة.

إنّ مكتب شؤون الخرّيجين في جامعة سيّدة اللويزة يرى أنّ من المقوّمات القياديّة للمجتمع اللبنانيّ، أكانت في المؤسّسات الاقتصاديّة أو مؤسّسات الإدارة العامّة أو مؤسّسات المجتمع المدنيّ وحتّى المؤسّسات الدينيّة، يجب أن تتبلور ضمن المواصفات المدرجة أدناه لمهامّ القائد ولفريق العمل.

ا- مهام القائد:

العمل بانسجام

العمل في الحياة العامّة هو أوّلاً، خدمة مسؤولة عن الإخوة، كلّ الإخوة، بحيث يعملون، وبجميع الوسائل، لكي يعمل الجميع بانسجام.

إنكار الذات

على القائد أن يتجاوز السلوك الأنانيّ باستمرار، للعيش في تجرّد قد يذهب إلى حدّ إنكار الذات، بغية قيادة المجموعة بكاملها إلى السعادة بحسن إدارته.

الحقوق والواجبات

يجب على القادة السهر على تمكين كلّ الجماعات والأفراد، من التمتّع بالحقوق نفسها، والخضوع للواجبات عينها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة.

تقديم المثال

على القادة بصفتهم مواطنين، أن يبذلوا جهدهم ليسلكوا مسلكاً مستقيماً، يتميّز بما يجب من تواضع، لخدمة الإخوة، ليعطوهم مثالاً في الصدق والنزاهة.

ب- فريق العمل:

يتبيّن بجلاء كبير أنّ الأسلوب الواجب اتّباعه لدى القائد، لبلوغ الشراكة الكاملة في العمل، هو حوار الحقيقة يغذّيه ويسنده حوار المحبّة.

من أجل قيام الحوار البنّاء بين أعضاء الفريق الواحد، من الأهميّة بمكان أن يصار إلى العمل أوّلاً وقبل كلّ شيء، على تبيّن ما يجمع هذا الفريق في روحيّة واحدة، وفي أخوّة مشتركة للخير العام.

إنّ تطلّع أفراد مكتب شؤون الخرّيجين في جامعة سيّدة اللويزة هو إلى احترام صادق لحقوقهم وحقوق الخرّيجين، وكذلك إلى عدالة تكرّس مساواة الجميع أمام القانون، و تتيح لكلّ فرد أن ينال قسطه من المسؤوليّة في الحياة العامّة عبر ممارسة حقّه في خدمة الخير العام الذي ينعكس بدوره على خدمة جامعتنا الحبيبة.

عبدو القاعي*

لبنان الوطن في قلب المجتمع اللبنانيّ

قالت المحدِّثة في كتابها تحت عنوان: La Guerre au Liban, j'avais onze ans[١]، لدى بدء الحرب في لبنان، كان عمري إحدى عشرة سنة، فأجبتها كان عمري ثلاثين سنة.

- قالت إنّ الحرب أوقفت طفولتها.

- قلت إنّ الحرب طمرت آمال شبابي في تراب اللامعنى.

- قالت إنّ الحرب زعزعت هويَّتها، وهي التي كانت مشدودة في انتمائها إلى "لبنان إن حكى" لسعيد عقل.

- قلت إنّ الحرب قوَّضت دفع التزامي في بحثي عن المجتمع اللبنانيّ، وأنا الذي كنت أجهد مع غريغوار حدّاد، "المطران الغير شكل" لأحثَّ اللبنانيين على التلاقي، ليس انطلاقاً ممّا هم عليه، بل بدءاً ممّا يفعلونه سويّة.

في بدء الحرب، كانت المحدِّثة تحمل عقداً ويزيد من العمر، وكنت أحمل ثلاثة عقود. كانت تحلم بالكرامة، وكنت أتوق إلى التلاقي الانسانيّ.

هي حاربت لتسترجع معنى الحياة، عبر دفاعها عن هويَّتها. أنا ناضلت أيضاً بحثاً عن معنى الوجود، وجودي الانسانيّ الفرديّ والجماعيّ، عبر مساءلتي لهويَّتي، وحثّي لها لتتعرّف إلى صيرورتها على طريق موافاة الذين يزعجونها والاعتراف بهم.

بعد ثلاثين سنة تقول المحدِّثة بصيغة التأكيد، إنّها لم تتمكّن بعد من أن تفهم لماذا وقعت الحرب.

---

* منسّق المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة في الجامعة.

١ - Kinda Elias, *La Guerre au Liban, j'avais onze ans*, Odin, 2005

بعد ثلاثين سنة أقِرّ من ناحيتي، أنّي ما زلت لا أعرف لماذا لا تكفّ هذه الحرب عن ملازمة مشاعر اللبنانيين وعن قضِّ مضجعهم.

بعد ثلاثين سنة، ما زالت المحدِّثة تتألّم، حتّى وهي تبحث عن الغفران.

بعد ثلاثين سنة، ما زلت أحاول الاصغاء إلى آلام اللبنانيين، وما فتئت أبحث عن الحلول الملائمة لمشاكلهم وصعابهم على طريق نضاهلم المواطنيّ، من دون أن أتمكّن من أن أفي بأيّ وعد من وعودي المجتمعيّة.

أنا متأكّدة تقول المحدِّثة، بأنّ العديد من الشباب الذين انخرطوا في الجماعات المحاربة كانوا يشعرون بالامتعاض نفسه وبالثورة الداخليّة إيّاها تجاه سلوك القياديين المسؤولين عنهم، الذين غلّبوا مصالحهم الفرديّة على الأهداف الوطنيّة المرجوّة.

أنا من جهتي أقرّ اليوم بأنّ القياديين الذين شاءت الظروف أن أحتكّ بهم من قريب، في الميليشيات، والحكومات، ومراكز السلطة العليا، قد خيّبوا في معظمهم آمالي لجهة ضعف قدراتهم في مجالات القيادة المجتمعيّة، فتغلّبت لديهم مصالحهم الذاتيّة، الفرديّة والجماعيّة، على المصلحة العامّة التي تجمع بين المواطنين على أساس حقوقهم المجتمعيّة المشتركة.

فأنا هنا على غرار المحدِّثة، أشعر اليوم أكثر كيف أنّ جميع آمالي خيّبت بسبب ترجيح كفّة الحسابات المصلحيّة الصغيرة المرتبطة بتقويّة الذات الفرديّة والجماعيّة لدى القياديين على كفّة المصالح المجتمعيّة، حيث على القائد أن يلتزم تجاه الناس الذين وثقوا به، لحملهم باتجاه طريق لقائهم بعضهم مع بعض، عبر هدايتهم نحو ساحة المجتمع، المجتمع اللبنانيّ الذي طالما حلموا به، حيث يمكنهم أن يكفّوا عن الخوف على مصيرهم الفرديّ والجماعيّ عبر الاعتراف بعضهم ببعض وبناء شبكة حقوقيّة مشتركة لمصالحهم.

وترفع المحدِّثة الصوت عالياً في وجه هذا الواقع القياديّ الذي كان سائداً في لبنان وما زال، فتستصرخ الضمائر سائلة ما إذا كان الشعب اللبنانيّ يستحقّ فعلاً أن يبقى في "جحر الأسود" هذا، حيث تتناتشه أهواء أسياد الحرب، من أجل الحفاظ على المكتسبات والمصالح الفئويّة، بعد المآسي التي ألمّت به نتيجة لذلك. ألم يحن الوقت لكي يضحّي اللبنانيّون بأهوائهم وأهواء أسيادهم، من أجل أن يستكشفوا معاً طريق سيادتهم عبر التمرّس

بقيادتهم الذاتيّة لمواطنيّتهم، حيث القائد هو المسؤول عمّا يجمعهم بذاتهم الحقوقيّة المشتركة، والمسؤول هو الخادم لهذه الذات والخاضع لمختلف رغباتها وطلباتها؟

وأنا من ناحيتي، ما فتئت أنادي المسؤولين والمواطنين جميعاً، ناقلاً إليهم نتائج أبحاثي، منذ بدء الحرب اللبنانيّة وحتّى اليوم، محذّراً بصورة خاصّة من مشكلة القيادة المزمنة التي يعاني منها المجتمع اللبنانيّ. ومن أهمّ محطات هذه الأبحاث:

- مشروع جيل الطليعة ١٩٨٧-١٩٩٤ ، المكتب التربويّ لراهبات القلبين الأقدسين بإدارة أنطوان مسرّة والأخت لويز ماري شدياق وعبدو القاعي، أربعة مجلّدات.
- دراسة القيم الدينيّة والتوجّهات الحضاريّة في لبنان، مركز دراسات الشرق المسيحيّ، سنة ١٩٨٩ بإدارتي الشخصيّة.
- مشروع الشأن العام في قضايا الناس، جامعة سّيدة اللويزة، ١٩٩٣-٢٠٠٣، ثلاثون بحثاً بإدارتي الشخصيّة.

في جميع هذه الأبحاث، ظهرت مشكلة القيادة المزمنة في إطار نزاع يعيشه اللبنانيّون، بين رغبتهم في التحرّر وضغوطات النظم الاجتماعيّة التي تلزمهم بالامتثال إلى قواعد اللعبة البطركيّة، حيث السيادة هي قوّة الجماعة، وحيث قوّة الجماعة هي رهن بانصهار أعضائها في قالبها الثقافيّ والاجتماعيّ، وحيث الانصهار لا يتحقّق إلاّ من طريق الالتصاق بمعالم الهويّة الجماعيّة كمعطىً غير قابل للنقاش، وحيث أنّ الحفاظ على الهويّة المحددة مسبقاً لا يتمّ إلاّ من خلال النمط القياديّ الأبويّ.

وقد برزت هكذا في إطار هذا النزاع لدى اللبنانيين بشكل عام والشباب بشكل خاصّ، اعتباراً من حقبة حكم الجنرال عون، مواقف تطالب بقائد يتمتّع بكاريزما القائد الوطنيّ، ممّا قد يساعد على نقل البلاد من الحالة الطائفيّة الفئويّة إلى الحالة الوطنيّة الجامعة.

منذ تلك الحقبة، ما فتئت أنبّه من خطر الاعتماد على هذه المواقف كقاعدة لبناء الأمل في القيادة المجتمعيّة اللبنانيّة المنتظرة. فرغبة الانتقال من كاريزما القيادة المرتكزة على الرمزيّة البطركيّة للحفاظ على التقليد الطائفيّ، إلى كاريزما الأب القائد، من أجل صهر الانتماءات الطائفيّة في انتماء وطنيّ واحد، لا تشكّل بالفعل مؤشّراً إيجابيّاً لتغليب إرادة التحرّر

المواطنيّ على ضغوطات النظم الاجتماعيّة الانتمائيّة القابعة في عمق مشاعر اللبنانيين، كما وفي مكنونات قيمهم ومواقفهم وسلوكهم.

هذه الرغبة الباحثة عن كاريزما القائد المخلّص، لم تكن، في أوائل التسعينات وحتّى اليوم، إلاّ تعبيراً عن مخاوف اللبنانيين بشكل عام، والشباب بشكل خاصّ، من رغباتهم التحرّريّة في وجه تعاظم الضغوطات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي يواجهونها.

فبدلاً من أن يطالبوا بتطوير آليّات الحكميّة الديموقراطيّة، حيث يفترض بهم أن يتحمّلوا أعباء قيادة أنفسهم من أجل بناء مجتمعهم اللبنانيّ، عبر التخلّي عن جزء من ذاتهم في سبيل التمكّن من الاعتراف بذات الآخرين، في إطار مدنيّ حقوقيّ متكامل، فقد تخلّوا عمّا هو لهم وفيهم من حريّة وسيادة، ليطالبوا بقائد يهديهم إلى طمأنينتهم كأطفال طائعين وليس كإخوةٍ مسؤولين بعضهم تجاه بعض.

أقول هذا لأنّ كاريزما القيادة الديمقراطيّة لا تبنى إلاّ عبر دفع روح القياديّة في كلّ إنسان، لكي يصبح قادراً على أن يناقش أوّلاً ما هو عليه، وينتقده، ولكي يتمكّن ثانياً من أن يبني مع المواطنين الآخرين ما يمكن أن يصبحوا عليه سويّةً.

وفي خضمّ هذه التناقضات، لم تستطع المحدِّثة إلاّ أن تقرّ بضرورة الخيانة الطائفيّة، خيانة كلّ انتماء، والانتماءات كلّها بالنسبة لأيّ ارتباط جماعيّ مسبق، من أجل التمكّن من اكتشاف الشخصيّة المجتمعيّة في الذات وفي الآخر؛ فروت في هذا السياق قصّة عاشتها هي، اهتزّ لها كيانها، ولم تتمكّن حتى الآن من فكّ رموزها.

تنقل المحدِّثة في هذه القصّة ما حدث معها في أحد أيّام الحرب السوداء، إذ كانت متوجّهة نحو مدينة عاليه في مهمّة إغاثة، برفقة زمرة من الشباب المسلّحين، تعرّضوا لشيخ كان يمرّ في البلدة، هبّت هي لنجدته وتخليصه من مخالبهم بحسب قولها، فما كان منه إلاّ أن أعرب عن تأثّره باهتمامها، فنظر اليها مؤاسياً أسوةً بمؤاساتها له، وأعطاها منديله المطرّز بالحروف الأولى لاسمه وبطاقته الشخصيّة، وسألها أن تحافظ عليهما وتحفظهما معها في تنقّلاتها، إذ قد يدرآن عنها الخطر، في حال أوقفها يوماً أو اختطفها أحد أعضاء الأحزاب المناوئة.

أمّا أنا، فلم أمتنع يوماً عن خيانة نفسي، بالنسبة لما يربطني بأهلي وبالجماعات المختلفة التي أنتمي اليها، في إطار شبكات العواطف والمصالح التي تجمعني بهم. فعبر هذه الخيانة فقط، التي واظبتُ على انتهاجها في جميع أبحاثي، كما وفي جميع مسارات حياتي السياسيّة والمهنيّة، أُفسح لي المجال أن أفهم ما يمكن أن يكون عليه المجتمع الذي أبحث عنه، وما يمكن أن يكون مثال المجتمع اللبنانيّ بالنسبة لفكرة القوميّة الوطنيّة اللبنانيّة، التي يخشى منها أن تجرّ اللبنانيين نحو عواطفهم الانتمائيّة، دافعة بهم إلى الأماكن الحارّة لالتصاقاتهم.

أوليست هذه الخيانة هي الثمن الذي يجب أن ندفعه كلبنانيين لنتمكّن من بناء المجتمع فينا بشكل عام، والمجتمع اللبنانيّ بشكل خاصّ؟

تتوجّه المحدِّثة اليوم إلى جميع اللبنانيين، وبالأخصّ إلى الشباب، داعيّة إيّاهم إلى قبول الحقيقة التي تقلقهم، والتي يمكن اختصارها بالفكرة التي تقول إنّ الآخر هو الذي يحمل ما نبحث عنه لنغني ذاتنا. فهو له الحقّ بأن يخطئ تجاه ذاته وذاتنا، وله الحقّ أيضاً بغفراننا له. فبالغفران فقط، يمكننا ان نفكّك عقد علاقتنا مع ذاتنا، ومع الآخر والعالم، من أجل إعادة بنائها على قاعدة التفاهم المتبادل والتبادل المستمرّ، انطلاقاً من قبولنا بأخطائنا، وبعيداً عن مشاعرنا الحاقدة والبائسة.

وأنا من جهتي، أتوجّه في كتابي بعنوان: "**النظرة حوار الذات المأمورة، دار النهار، ٢٠٠٣**"، إلى جميع الباحثين في مجالات بناء المواطنيّة انطلاقاً من التمتين الدائم للحوار بين المختلفين، داعياً إيّاهم إلى التنبّه لما يثير الحوار من إشكاليّات في الذات المتنازعة مع نفسها ومع الآخر، وإلى تعميق بحثهم وبصورة دائمة حول النتيجة المنتظرة من حوارهم، وذلك انطلاقاً من السؤال الآتي: " ما الذي يمكن أن تكون عليه القيمة الانسانيّة، التي على الاصغاء بين المختلفين أن يمهّد لها في إطار حوارهم بعضهم مع بعض، لو لم يكن على هؤلاء أن يتعلموا من الحياة أكثر ممّا نشأوا عليه في ذاتهم؛ ولو لم يكن ينتظر من مواقف كلّ طرف أن تدفع هذا الطرف كما الطرف الآخر إلى مراجعة أطروحتهما عبر إعادة تفكيك معارفهما عن نفسهما وعن العالم، من أجل إعادة صياغتهما من جديد في قالب إصغائيّ متجدّد، هو القالب الحقوقيّ الذي يؤمّن استمراريّة الحوار الانسانيّ عبر الزمن؟

أوليست هذه هي القاعدة التي تبنى عليها المجتمعات؟

أوليست أيضاً هذه القاعدة هي التي تؤمّن ديمومة الحياة المشتركة؟

المحور الأوّل

في التكوين السياسيّ والاقتصاديّ
وفي التحوّلات الثقافيّة والمدنيّة والدينيّة

الرئيس: **السيّد هاني فحص**
من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة
تحوّلات ومسارات

المتكلّمون:

د. عصام سليمان الدولة من الحالة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة

د. علي فيّاض الأحزاب السياسيّة وأطر التضامن السياسيّ الجديد

د. كمال حمدان من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة. أيّة تحوّلات في التكوين الاقتصاديّ؟

د. إيلي يشوعي التكوين الاقتصاديّ من الحال الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحال المجتمعيّة الوطنيّة

د. أنطون قربان في التحوّلات الثقافيّة

د. وجيه قانصوه المجتمع المدنيّ في لبنان: أيّ واقع وأيّة تحوّلات؟

د. عبدو القاعي أيّة تحوّلات في المؤسّسات الدينيّة؟

د. ميرنا مزوّق نحو مؤسّسات دينيّة ذات أداء إيمانيّ

السيّد هاني فحص

من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة تحوّلات ومسارات

في الافتتاح:

السلام على بستان اللوز في اللويزة...

زهراً أبيض كالثلج والحبّ والشعر

وثمراً، أخضر مرّة كالإيمان

وثمراً، أشقر أصهب مرّة، علماً وقولاً مركّزاً مكثّفاً مثلّثاً، يريد الرؤوس والقلوب ويجمعها بالحوار.

السلام على لبنان القادم، الذي يقترب دائماً ولا يصل، ويبعدونه دائماً، ولكنّه كالغيب الذي لايغيب..

السلام على لبنان عبئاً جميلاً ورجاءً صعباً، ومشروعاً دائم الإنجاز يخبرنا منجزه ونخبره فينجزها..

وإلى محطّة أخرى من محطّات الإنجاز بعد الرابع عشر من آذار، موعد الشروع في التغيير، ولا يحبطكم اضطراب المشهد؛ فالحريّة الممنوعة عندما تتحرّر تضطرب ريثما تستقرّ. والتاريخ هو السرّ. والمعرفة المتبادلة هي الطريق إلى سرّ لبنان.. إلى لبنان.. إلى نصاب المواطنة وخميرتها في المحبّة، وحيويّتها في الحوار، وصورتها في العيش المشترك، وضمانتها في القيم المشتركة، ونجاتها في الذّاكرة المنقّاة، والحلم الذي يتوحّد فيوحّد ولا يلغي، لأنّ التعدّد ضرورة الوحدة كما الوحدة ضرورة التعدّد.

مقدّمة الجلسة الأولى

عنوان الجلسة "من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة، أيّة تحوّلات؟".. هذا العنوان، ظاهراً، كأنّه ينقسم إلى قسمين، القسم الأوّل خبريّ، ربّما كان لا يريد أن يسأل عن احتمال أو إمكان التحوّل من الحالة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة، ويريد أن يخبرنا بأنّ ذلك قد حصل، أو هو قيد الإنجاز.. وفي القسم الثاني يسأل عن التحوّلات التي حصلت في هذا المسار.

١- تقديم الدكتور عصام سليمان: التحوّلات في مفهوم الدولة

في تقديري أنّ المقدار الذي يتحقّق من مفهوم الدولة في لبنان هو المؤشّر على التحوّل المجتمعيّ لعلاقة السببيّة أو العلاقة التبادليّة بين الدولة والمجتمع. أمّا أن يبقى النظام اللبنانيّ هو المتحقّق، وتبقى الدولة احتمالاً عرضة للقوّة والضعف دوريّاً، يتقدّم قليلاً في لحظة ليتأخّر كثيراً بعدها.. يتقدّم شكلاً، كما في الرابع عشر من آذار ٢٠٠٥، ويتأخّر مضموناً، كما في كلّ حركات الأطراف داخل متّحداتها الطائفيّة، أو فيما بينها، وكما في كلّ الخطابات السياسيّة، أي الدينيّة المراوغة.

هنا، يحلو لي أن أعترض على نفسي وعلى رعيلي الذي يؤمن بلبنان الرسالة، ويرى أنّ لبنان مطالب وقادر على حملها إلى محيطه والعالم، كأمثولة اجتماع في دولة أو على دولة..وأشكّ، وأرى، ولو شغباً، أنّ بلاداً عربيّة أخرى، من سوريا إلى العراق إلى مصر وغيرها، هي أقدر على تقديم الأمثولة!!! وربّما كانت الآن جاهزة على إيقاع الأميركيّ والغربيّ عموماً، لتقديم هذه الأمثولة من خلال تحقيق الشرق الأوسط الكبير (الديموقراطيّ، أي التعدّدي المدنيّ). وفي أساس هذه الرؤية المغامرة من قبلي، أنّه ليس هناك نظام عربيّ، لا في سوريا ولا في مصر إلخ... هناك دول أو سلطات متخلّفة لأنّها مركزيّة، أو مركزيّة لأنّها متخلّفة، ولكنّها مركزيّة ومتخلّفة معاً.. وإن كان البعض لا يراها كذلك لأنّه أكثر تخلّفاً منها، فإنّها موجودة وشديدة المركزيّة. ومهما اختلفنا في أنّ ما يصدق عليها أنّها دولة أو سلطة، فإنّ السلطة تأتي من واقع الدولة، وإن كان منقوصاً، والدولة لا تتمّ من دون سلطة...

هذا.. ومنذ سنوات لا نجد شيئاً من شعارات النظام البعثيّ القوميّ العربيّ المفترض لسوريا (التحرير، الحريّة، الوحدة، الاشتراكيّة، التقدّميّة، العدالة، فلسطين، إلخ...) وفي

العراق لم يبق منذ عقود من دور للحكم القوميّ إلاّ أن يدّك القوميّ في القطري. إذاً، فليس هناك نظام بعثيّ، هناك دولة ذات تركيب ما، يغلب عليه لون طائفيّ ما، وقد ربط كلّ من صدّام حسين وحافظ الأسد حزب البعث بذيل الدولة.

هذا على عكس من حالنا في لبنان؛ فالنظام الطائفيّ هو الموجود الأوّل، وأحياناً يبدو وكأنّه الموجود الوحيد، من دير القمر عام ١٩٥٢، إلى أحداث ١٩٥٨، إلى بداية الحرب عام ١٩٧٥ ... إلى الرابع عشر من آذار، والشغلُ على إسقاط النظام يؤدّي إلى ترسيخه وإعادة إنتاجه، والذي أطيح به ولصالح هذا النظام الذي يتجدّد هو الدولة.. هل كنّا نعمل على تغيير النظام أو تطويره بأدوات وأفكار من خارجه؟ هل كنّا نريد بناء الدولة بموادّ أوّليّة غير صالحة للبناء، وعلى أسس غير عميقة؟ هل التحوّل الكونيّ والإقليميّ، العلميّ والسياسيّ، وما ترتّب أو تركّب عليه من نظام مصالح عالميّ جديد، يحتاج إلى صيغ جديدة في بلاد الأطراف، كفيل بأن يحوّل الحضور الأمريكيّ الغربيّ في حراكنا اليوميّ، إلى حالة من دولة ناجزة أو في حالة إنجاز على مقتضى مصالح قد تمرّ بمصالحنا وقد لا تمرّ؟ وها هذا يشكّل ضمانة لمستقبلنا؟ وإذا ما كان الجواب سلبيّاً، فإنّي أسأل عن البديل، عن الكتلة التاريخيّة التي يمكن أن تتشارك على بناء دولة، دولة لا بدّ أن تكون على حساب النظام الطائفيّ؟

أقول قولي هذا وأترك للدكتور عصام سليمان أن يحدّثنا عن الدولة مفهوماً وتطبيقاً... ولي رجاء أن يبقى هذا المفهوم مفتوحاً معرفيّاً وتعريفاً على المتغيّر، حتّى لا نبقى عالقين في التنميط الأرسطيّ المعطّل في وجهيه الدينيّ الإطلاقيّ أو الماركسيّ الشموليّ، ومقدرة لهذه المعادلة البدعة بين الماركسيّة (الديالكتيك) وبين المنطق الصوريّ الأرسطيّ، لأنّ التنميط أو التسكين، أي التعميم والإطلاق والتأييد هو ناتج طبيعيّ للقاطعيّة الشموليّة، ماديّة كانت أو مثاليّة، من هنا نراه معذوراً، من يعيد المنطق الماديّ في عمقه إلى السياق الذهنيّ الذي أنتج المنطق الصوريّ... وفي المحصّلة، فإنّ الدولة هي ضرورة اجتماع تقرّر بأقدارها المتغيّرة، ولا يناسبها الوصف الإيديولوجيّ، من دون أن يعني ذلك أنّها لا تسهم في إنتاج المجتمع، ومن خلال علاقة جدليّة، لا تمنع، في مجال التطبيق، من أن نقع، كما نحن واقعون من زمان، في اختزال الدولة في بعض وظائفها، أي في السلطة التي تحوّل الدولة من الاتّصال إلى الانفصال، من التكامل إلى التقابل، ما يضعها مع اجتماعها على خطر تبادل الإلغاء والإسقاط.

٢- تقديم الدكتور علي فيّاض: التحوّلات في الأحزاب السياسيّة

في الدين عموماً، وبسبب عموميّة الدين، لا مكان للحزب، لأنّه اختزال، وفي اللغة العربيّة الحزبيّة تعني الضيق، ومن هنا لا يرى الكثيرون في أحزاب الحركة الإسلاميّة أحزاباً دينيّة، بل هي أحزاب تتوسّل أو تستغلّ الخطاب الدينيّ بقدراته التعبّديّة الفائقة، والتي سرعان ما تتحوّل إلى قدرات تدميريّة داخل الحزب وخارجه، ولعلّ أخطر ما فيها الآن، هي أنّها في طريقها إلى تحويل المذاهب إلى أديان، أي إفراز المزيد من التمايز الإيديولوجيّ والعقائديّ على موجب الحاجة السياسيّة إلى التعصيب وبناء الجماعة الحزبيّة المغلقة، وإذا ما كان إنجاز التحرير في لبنان مميّزاً لحزب الله باعتباره الشريك الأكبر في تحقيقه، وكان ضافئاً لهذا الحزب، إلاّ أنّه لا يضمنه دائماً، بل ربّما تحوّل إلى مفجّر داخليّ للحزب بناءً على ضرورات تسييله كرصيد في العمليّة السياسيّة الوطنيّة، ما سوف يضع الحزب أمام انقسام حادّ على مقتضى افتراق الأساس الإيديولوجيّ على مستلزمات الصيرورة السياسيّة، أي جدل الاندماج والتمايز.. وربّما تحوّل هذا الإنجاز إلى مسوّغ للعقوبة تحت طائلة التداخل المفهوميّ والسلوكيّ بين المقاومة والإرهاب. هذا في حين أنّ الأحزاب الأخرى في لبنان وبلاد العرب، من قوميّة إلى أمميّة، إلى وطنيّة يمينيّة أو يساريّة، كان مرضها العضال هو أنّها تطبيقات لا بدّ أن تكون مشوّهة، لوصفات مجرّبة، من ألمانيا (القوميّة والوحدة) وإيطاليا إلى المنظومة السوفياتيّة، إلى الفاشيّة والنازيّة، إلخ... ولم تقرأ اجتماعها قراءة متأنيّة، لترقى من الأهليّ إلى المدنيّ المطابق، بل نزلت بالمدنيّ إلى ما دون الأهليّ، إلى العصبيّة اللاغية، فنزلت تبعاً لذلك بالدولة إلى ما قبل الدولة..

كيف نستنهض أشكال وتشكيلات وأوّليّات التضامن السياسيّ بأحزاب ترقى إلى مستوى الضرورة أو الممرّ الإجباريّ إلى الدولة الحديثة أو الدولة الديموقراطيّة؟ آخذين في الاعتبار أنّه لا بدّ لأيّ حياة سياسيّة حزبيّة ملائمة أن تحسن قراءة تكوين اجتماعها وشروطه وذاكرته لتنتظم على منزلتها. هذا، وأنا أكرّر في قولي أنّ الحرص على الدين والدولة معاً، باعتبار الأوّل تكويناً والثانية ضرورة، يقتضي ترسيخ وتمثيل القناعة بأنّ إنتاج الدين للدولة يعطّلها، وإنتاج الدولة للدين يعطّله. فكيف نخرج من إشكاليّة هذين التعطيلين؟

٣- تقديم المحامي الأستاذ زياد بارود: التحوّلات في مفهومي الديموقراطيّة والتعدّديّة

الحركة القوميّة العربيّة مع حركة اليسار العلميّ خاصّة في تجربته السوفياتيّة وحولها، اعتبرت التعدّد، أيّ تعدّد حزبيّ أو دينيّ أو مذهبيّ أو سلاليّ أو فنّي أو أدبيّ، عيباً. وعملت على إلغاء مظاهره بإلغاء أصله على موجب غلبة طرف على طرف، ولصالح الطرف الغالب دائماً، ما يفضح الأطروحة ويكذّبها، (الصرب والآخرون في يوغسلافيا، الروس والآخرون في الاتّحاد السوفياتيّ، الأكراد والصائبة والمسيحيّون والأحزاب عموماً والشيعة في العراق، الأقباط في مصر، الأمازيغ في الجزائر، إلخ...) وانتهت أوهام الإلغاء إلى تركيز الوعي بالفوارق الإتنيّة التي عادت لتنفجر بعنف مضاعف بمجرّد أن فقدت الدولة سيطرتها وفقد الحزب الحاكم سلطته وفقدت الإتنيّة المحكّمة حكمها.. إذاً فإدارة التعدّد هي العيب، ولا يمكن تجنّب هذا العيب بغير الديموقراطيّة، التي هي وحدها الفضاء الذي يستدعي ويتيح المشاركة.. فهل يرتفع التعدّد في وعينا إلى ما يتجاوز التسليم به كواقعة صعبة إلى أطروحة تقوم على المشاركة فيما بيننا، بعيداً عن أوهام الغلبة المطلقة، مع القبول بنسبة من الغلبة على أساس سياسيّ ومتغيّر كتحقيق لمعنى التداول؟ ما يؤهّلنا بالتالي للمشاركة في الإذعان مقدّمة للاستحواذ علينا في سياق العولمة؟ هذا يعني أن نرى الآخر شرطاً للذات، للآخر القريب والبعيد، وسواءً كنّا متوافقين بقدر أو بآخر مع هذا الآخر أو مختلفين، أليس لازماً أن نحذّر أيضاً من أدلجة الديموقراطيّة، أي عدم توطينها أوتبيئتها، أي تمريرها في الخصوصيّات الوطنيّة حفظاً للعموميّات لا على حسابها؟

٤- تقديم الدكتور كمال حمدان والدكتور إيلي يشوعي: التحوّلات الاقتصاديّة

منذ زمن بعيد، كان اليقظون من علمائنا يتابعون ما أخذت ترسو عليه الألفيّة الثالثة من تحوّل المال والاقتصاد، من تقنيّات حياة يوميّة ومراكمة أرباح وخسائر، إلى إيديولوجيّة بديلة، إلى حيّز معرفيّ وعمليّ يستوعب كلّ نشاط علميّ وعملي، ويكشف باستمرار وبعمق، أنّ التنميّة كوسيلة أو أنظومة وجوديّة وحضاريّة حصريّة، لم تعد أبداً مرتبطة بالتملّك، بما تملك الدولة أو الشعب أو الأمّة أو الجماعة أو الأفراد من ثروات منقولة أو غير منقولة، متداولة أو مخزونة أو مذخورة، بل أصبحت التنمية لها سبيل واحد حصريّ هو إدارة الثروة، أيّاً يكن

مقدارها، أي استثمار العلم في نموّ الثروة واستخدام النموّ في العلم، أي إعطاء الإنسان الأولويّة في عمليّة تنمية شاملة، أي أنسنة التنمية، أي تحقيق التنمية البشريّة بما يقتضي ذلك من دولة وحريّة ومجتمع مدنيّ وتبادل وتداول وتكامل وعدل وحقّ وقانون وقضاء إلخ.. ومن دون توغّل في ما لا أعرفه، أترك للمتخصّصين والخبراء أن يفصحوا لنا عن ملامح التكوين الاقتصاديّ المرجوّ للنهوض والتنمية والمعاصرة.

٥- تقديم الدكتور أنطوان قربان: التحوّلات الثقافيّة

أحاول أن أتحرّر من إملاءات كوني رجل دين شيعيّاً على الخصوص، أي مترعاً بمشاعر التهميش والحرمان المعتّق، ما يجعله يرى الواقع كما لا يحبّ، ويشكّ في أنّ ما حصل عليه من مكاسب في لبنان أو إيران أو العراق، هي مكاسب حقيقيّة أو مضمونة، رغم أنّ الثورة في إيران، والتحرير في لبنان، وبداية التغيير في العراق، أشعرني بالتعويض، ولكنّي، أو ولكنّ الشيعي سرعان ما يخاف ويرى أنّ الحرمان هو قدرة... أحاول الآن أن أخرج من هذا الرهاب إلى الرجاء، لعلّي أرى أنّ التحوّلات الثقافيّة كبيرة وعميقة، ولكنّي لا أستطيع قياس مساحتها ولا سبر أعماقها، إلاّ في حدود أنّها تجتاح ذاكرتي وتفصلني عن المستقبل، وهل نحن في مسار قطيعة ثقافيّة كاملة (إذ مقدارٍ ما من القطيعة قد يكون ضروريّاً للحيويّة وللتغيير) بسبب أن الماضويين منّا أرادوا للأجيال أن تستقبل الماضي، كما هو، من دون نقد لا يهدف إلى النقض، وأن المستقبليين لا يرون غداً إلاّ في إجتثاث وإبادة الأمس.

هل القطيعة أو الفصل الكامل ناجح؟ وهل المثال الماضويّ تامّ؟

وهل هناك تصوّر لمثال أو لمثالات المستقبل بالشراكة المعرفيّة؟

وهل أسئلة المستقبل من السهولة بحيث يصبح فيها الجواب المرتجل؟ هل نستطيع أن نمسك معرفيّاً بعلامات تدلّ على تحوّلات ومتحوّلات ثقافيّة، لتكون مجالاً للشراكة العقليّة كشرط لانتاج المعرفة النافعة، أي المتجدّدة، أي المشتركة؟ أي الحديثة من دون فصال مع التراث؟ أي الأصيلة من دون استدبار للآتي؟ أين وصلنا مع أجيال ما بعد الحرب في هذا السياق؟ هل نحن أمام ثقافة السلم والتوازن والاعتدال والوسطيّة والتسوية والاندماج أم أنّ هناك نزوعاً متجدّداً إلى التمايز؟

٦- تقديم الدكتور وجيه قانصو: التحوّلات في مؤسّسات المجتمع المدنيّ

مع الطائف، بوّابة لنا على العصر، والعصر يشهد تقلّص وتقليص دور الدولة، من دون الوقوع في وهم إمكان أو جدوى إسقاطها، ما يقتضي أن يتصدّى المجتمع لموازاتها وإكمالها والاعتراض عليها بشكل منظّم، أي تحت رعايتها وتحت سقف القانون والحقّ والاختيار الحرّ، لا تقويضها، بل منعها من الاستقواء عليه، على المجتمع، حتّى تسقط بإسقاطه، والامتناع عن الاستقواء عليها حتّى لا يسقط بإسقاطها، أي أن يرتفع المجتمع الأهليّ الجميل والبسيط إلى مجتمع مدنيّ جميل ومركّب، أي أن يدخل أهلنا في المدينة، في ضبط الخصوصيّات بالعامّ، وإمداد العامّ بحيويّة الخصوصيّات، أي أن يصبح العلم والدين في خدمة المدينة، في نظام قيمها، وتصبح المدينة في نظام الجماعات وعلائقها.. كلّ ذلك يقتضي حواراً داخل المجتمع، حصل، وعطّلته الدولة، لأنّها لم تحاور اجتماعها، وتحوّلت الدولة من إطار إنتاج المجتمع المدنيّ، إلى حركة مصادرة للبدايات في هذا الانتاج وإعاقتها. هنا تعثّر الطائف. أليس الطائف الآن ميثاقاً ودستوراً قابلاً للتطوير بالتطبيق؟ هو المدخل إلى مجتمع مدنيّ، من دونه لا نعرف إلى أين نمشي. هل لي أن أقترح أن نعلن عزمنا على تشكيل حزب الدولة، أي حزب ينتج الدولة التي لم ينتجها أحد حتّى الآن، مع التحذير الشديد من أن ينتج الحزب دولة الحزب!!! على هذا الطريق يرصد الدكتور وجيه قانصو التحوّلات في مجتمعنا المدنيّ كأساس للدولة الحديثة الجامعة.

٧- تقديم الدكتور عبده قاعي والدكتورة ميرنا مزّوق: التحوّلات في المؤسّسات الدينيّة

أنا خرّيج المدرسة الرسميّة، مكاننا الاجتماعيّ والوطنيّ والروحيّ والثقافيّ الأمثل. في وقت ما كان التديّن غالباً على أهلي في قريتي مع قلّة معرفة لديهم بتفاصيل أمور الدين وأحكامه. كان دينهم دين الفطرة، وكانوا يواظبون على عبادتهم بتواضع وهدوء وبساطة وتقوى ومحبّة. لذلك، ربّما نشأتُ أرى الآخر مكمّلاً لإيماني. والآن... وفي غياب الدولة، ثمّ انتكاس إعادة بنائها، ازدهرت المؤسّسات الدينيّة، السياسيّة والاجتماعيّة والمرجعيّة والتربويّة، فازدهرت العصبيّة النابذة، ووصلت الآثار المدمّرة والمشوّهة إلى براءة الأطفال لتغتالها، وخرج الدين من محمولاته الفطريّة إلى محمولات تنقضه وتقوّضه... هلاّ اتّفقنا

على الدولة مشروعاً لجعل التحوّلات في المؤسّسات الدينيّة تنتج ديناً أو ترعى الدين لأنّه دين؟ إيماناً بالله وبالإنسان؟ لا سياسة تنتج تكفيراً للآخر وكفراً بالآخر لا يختلف كثيراً عن الكفر بالله!!!

الختام

رئاستي لهذه الجلسة بحلقتيها شرّفني، ولكنّها منعتني من الاستمتاع الكامل بالمحاضرات العميقة.

وهنا أتساءل: بماذا استمتع حكّامنا؟ عندما يرقون إلى مستوى الاستمتاع بالفكر يصبح بإمكاننا أن نستمتع بهم... فهل يمنّ الله علينا بـ "فاسلاف هافل" لبنانيّ، أو بنصفه على الأقلّ؟

شكراً.. ولو أنّنا كنّا قد تواصلنا أكثر وأبكر، لكنّنا توصّلنا إلى ما يؤسّس فعلاً لمسار شراكة في الوعي والعلم والسياسة والحياة والاجتماع يحقّق معنى لبنان الرسالة... معنى لبنان الذي يكاد ينحصر في الرسالة المكتوبة بمزيج من الحبر والحبّ والعدل. أنا أتمنّى على المؤسّسات العلميّة، وجامعة سيّدة اللويزة خاصّة، أن تؤمّن وتنظّم لنا لقاءات وحوارات أكثر موسميّة، أي حواراً دائماً دوام الاختلاف كسنّة إلهيّة وقانون كونيّ، من دونه يسود السكون والعقم ويلزمه ويناسبه الحوار الدائم حتّى لا يتحوّل إلى تقابل حادّ.

شكراً للمحاضرين وللمناقشين... شكراً للطلاّب ووعود لبنان وصورة غده... شكراً للشفافيّة والصراحة والمحبّة.

د. عصام سليمان

الدولة من الحالة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة

الدولة بين المفهوم والتطبيق

نشأت الدولة في مفهومها الحديث كدولة مؤسّسات في سياق التطوّر التاريخيّ للمجتمعات الغربيّة، وذلك نتيجة تحوّل السلطة من سلطة يجسّدها الحاكم وتنبع من شخصه ولا تخضع سوى لمزاجه وإرادته وأهوائه، إلى سلطة مؤسّسة تنبع من مؤسّسة الدولة، وتخضع للقوانين التي تنظّم عملها بغية تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسّسات في الدولة من أجلها. فالسلطة في الدولة الحديثة تنبثق من القانون، وتنضبط بالقانون كي تبقى وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعيّة ولا تتحوّل إلى غاية قائمة بذاتها، أو وسيلة لتحقيق الصالح الخاصّ على حساب الصالح العامّ.

نشأة الدولة نتيجة تطوّر مجتمعيّ تطرح العلاقة بين البنى المجتمعيّة والبنى الدستوريّة التي تتكوّن منها الدولة؛ فالدولة كيان حقوقيّ وسياسيّ في آن معاً، أي كيان يعّبر عن حقيقة سياسيّة، ولا يتشكّل فقط من مجموعة بنى حقوقيّة مترابطة ومتكاملة بعضها مع بعض، تتوزّع في ما بينها آليّة اتّخاذ القرار. فمؤسّسات الدولة وبخاصّة الدستوريّة منها، تشكّل إطار العمل السياسيّ، وتحدّد القواعد التي تحكم اللعبة السياسيّة في نطاقها، كما تحدّد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة. غير أنّ القوى السياسيّة التي تقوم بممارسة السياسة والسلطة هي قوى تعبّر عن حقيقة مجتمعيّة، لأنّها تنبثق من واقع المجتمع. من هنا تؤثّر الإنماط السائدة على مستوى العلاقات المجتمعيّة، وتحديداً بين مكوّنات المجتمع، على أنماط ممارسة السلطة في إطار المؤسّسات الدستوريّة. فأنماط العلاقات السائدة في البنى المجتمعيّة تنعكس مباشرة على واقع العلاقات السياسيّة التي تتحكّم بأداء المؤسّسات الدستوريّة. ولا يمكن تطوير أداء المؤسّسات الدستوريّة إلاّ بالتزامن مع تطوير البنى المجتمعيّة وتحديثها،

أي تحويلها من بنى تسود فيها أنماط العلاقات المجتمعيّة التقليديّة والموروثة، إلى بنى تسود فيها أنماط العلاقات الاراديّة القائمة على الادارك والوعي. غير أنّ عمليّة التطوير هذه معقّدة ولا يمكن تحقيقها إلاّ في مسار يتطلّب الكثير من الجهد والمثابرة لتذليل العقبات على مستوى البنى المجتمعيّة والبنى الدستوريّة في آن معاً.

واقع الدولة في لبنان

الكلام على العلاقة بين البنى المجتمعيّة والبنى الدستوريّة يقودنا إلى الكلام في لبنان عن العلاقة بين الدولة والطائفة. فالطوائف الدينيّة تبدو وكأنّها المكوّنات الأساسيّة للمجتمع اللبنانيّ، مع العلم أنّه يوجد مكوّنات أخرى ذات طبيعة اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة. فالمجتمع اللبنانيّ لا يتكوّن فقط من طوائف، إنّما يتكوّن أيضاً من طبقات اجتماعيّة وفئات مهنيّة وتيّارات سياسيّة، بعضها يتقوقع في الطوائف نفسها وبعضها الآخر يعبر هذه الطوائف. غير أنّ الطوائف تبقى الأكثر بروزاً في مجتمع الدولة. وقد انعكست هذه الحقيقة في واقع النظام السياسيّ. فالدستور اعترف بالطوائف ككيانات مجتمعيّة، ولم يعترف فقط بالأديان والمذاهب الدينيّة وحريّة ممارسة الشعائر الدينيّة؛ فاعترف للطوائف في الحقّ باعتماد قوانين أحوال شخصيّة، وبحقّها في القضاء الشرعيّ والمحاكم الروحيّة. كما اعترف بحقّها في تنظيم شؤونها بقوانين صادرة عن مجلس النوّاب، وبحقّها في تعديل هذه القوانين من قبل مجالسها، المشرّعة بموجب هذه القوانين، خلافاً للمنطق الدستوريّ، إذ إنّ القانون الصادر عن مجلس النوّاب لا يجوز أن يعطي حقّ تعديله إلاّ لمجلس النوّاب. وعندما استُحدث المجلس الدستوريّ أعطي حقّ مراجعته لرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلّق حصراً بالأحوال الشخصيّة، وحريّة المعتقد وممارسة الشعائر الدينيّة، وحريّة التعليم الدينيّ. كلّ هذه الأمور تؤكّد الاعتراف رسميّاً بالطوائف ككيانات مجتمعيّة، أضف إلى ذلك توزيع المقاعد النيابيّة على الطوائف في نصّ دستوريّ وتحديد حصّة كلّ طائفة في قانون الانتخاب، وتوزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف الثلاث الكبرى وفق عرف متّبع منذ العام ١٩٤٣، وتوزيع وظائف الفئة الأولى وما يعادلها مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ريثما يتمّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة وانتخاب مجلس نوّاب على أساس وطنيّ لا طائفيّ وتشكيل مجلس شيوخ يمثّل الطوائف.

موقع الطائفة في الدولة يحدونا للبحث في مفهوم الطائفة، وقد عرّفت محكمة العدل الدوليّة الطائفة، في قرارها رقم ١٧ والصادر في ١٩٣٠/٧/٣١، كما ياتي:

"الطائفة هي جماعة من أشخاص يعيشون في بلد أو محلّة معيّنة، وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصّة بهم، ويتّحدون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاضد بهدف المحافظة على تقاليدهم وعبادتهم وضمان تعليم أولادهم وفق تطلّعاتهم".

أمّا الطائفة في لبنان، فهي جماعة يرتبط أبناؤها برابط الانتماء إلى عقيدة دينيّة واحدة. فالخصوصيّة التي توحّد أبناء الطائفة هي الخصوصيّة الدينيّة- المذهبيّة. وإذا ما استثنينا الطائفة الأرمنيّة، فلا نجد أيّ خصوصيّة قوميّة أو لغويّة أو اثنيّة لدى الطوائف الأخرى التي تتشكّل من مزيج من اثنيّات متنوّعة. فقد دخل في كلّ من الطوائف أفراد وجماعات تنتمي إلى شعوب وأعراق مختلفة (عرب، شركس، تركمان، أكراد، فرس، مغاربة، الخ). وإذا كان التمايز بين الطوائف ناتجاً عن تراكم الخصوصيّات التي تمتاز بها، فهذا التمايز في لبنان هو في أدنى مستوياته، لأنّه يقوم على خصوصيّة واحدة هي الخصوصيّة الدينيّة- المذهبية.

الانتماء إلى الطائفة والحفاظ على الخصوصيّة لا يشكّل مشكلة بالنسبة للمجتمع والدولة، إنّما هو مصدر ثروة. فالتنوّع الطائفيّ يشكّل ثروة ثقافيّة واجتماعيّة، خاصّة إذا اقترن بتفاعل الأديان والطوائف. فالمشكلة تكمن في النزعة التعصّبيّة التي تأخذ من الانتماء إلى الطائفة مطيّةً لها، وهي تبرز كسلوك اجتماعيّ في التضامن مع أبناء الطائفة ورفض الآخرين، وتصل إلى مستوى مناصبتهم العداء. وهي ما يعبّر عنه بالطائفيّة التي تستبدّ بسلوك الفرد والجماعة وممارساتها. والذي يغذّي هذه النزعة التعصّبيّة هو العنصر السياسيّ المتموضع في الطائفة. فالطائفة في لبنان لم تنشأ بتأثير عوامل دينيّة ومذهبيّة فحسب، إنّما بتأثير عوامل سياسيّة أيضاً. وقد أدّت الظروف التاريخيّة التي مرّت بها الطوائف، والصراعات السياسيّة التي طاولتها، والشعور بالخوف والغبن، وضرورة الحفاظ على الخصوصيّة، إلى تحوّل الانتماء إلى الطائفة إلى انتماء سياسيّ وليس دينيّ وحسب، فغدت الطوائف بفعل هذا الواقع كيانات سياسيّة داخل كيان الدولة.

جدليّة العلاقة بين الدولة والطائفة

الطوائف بصفتها كيانات سياسيّة وليس فقط مذاهب دينيّة، دخلت في حالة تناقض مع الدولة، وعرقلت مسار تطوّرها باتجاه تكريس وجودها كدولة مؤسّسات، وفرضت على الدولة مساراً آخراً، كرّس وجودها ككيانات سياسيّة على حساب كيان الدولة. فتوسّل العصبيّات الطائفيّة من قبل السياسيين، الذين نصّبوا أنفسهم قيّمين على طوائفهم بذريعة تعزيز موقع الطائفة في صيغة الحكم، أدّى تدريجيّاً إلى بروز الطوائف أكثر فأكثر ككيانات سياسيّة، وإلى استثارة ردود الفعل الطائفيّة. وتحت تأثير الفعل وردّ الفعل، والمطالبة بإزالة الغبن اللاحق ببعض الطوائف وتهميشها، تجذّرت الانقسامات الطائفيّة في مجتمع الدولة، ما عزّز مواقع السياسيين الذين تغذّوا من الطائفيّة واقتسموا المغانم فيما بينهم نيابة عن طوائفهم. فانعكس ذلك سلباً على أداء مؤسّسات الدولة التي خرجت عن المسار الذي حدّده الدستور. وبدلاً من أن تحكم الآليّات التي رسمها الدستور والقوانين أداء المؤسّسات، أصبحت الصفقات هي التي تتحكّم بهذا الأداء، تحت شعار التوافق، ما أساء الى النظام التوافقيّ نفسه. فالنظام التوافقيّ، بمفهومه الصحيح، يفترض تحقيق التوافق بشأن الأمور الأساسيّة التي تتعلّق بنظام الدولة، وهذا ما يعبّر عنه في الدستور. ولا يجوز أن يتعدّى التوافق هذه الحدود ليتحوّل إلى توافق على تسيير شؤون الحكم اليوميّة، لأنّ ذلك إذا ما حدث، يؤدّي إلى عرقلة أداء المؤسّسات والخروج على القوانين ومنطق الدستور ونصوصه، ويقود إلى التضحية بالصالح العامّ لحساب الصالح الخاصّ؛ وفي ذلك ضرر بمصالح الوطن والمواطنين على شتّى انتماءتهم الطائفيّة. وهذا ما حدث بالفعل وحال دون قيام دولة القانون والمؤسّسات، كما أسهم في تنمية العصبيّات الطائفيّة وتعميق الانقسامات في المجتمع، وإيصال البلاد إلى ما هي فيه من تردّ في أوضاعها على مختلف الصعد.

هذا الواقع نشأ وتطوّر بفعل الديناميّة المتولّدة من العلاقة الجدليّة بين الدولة والطائفة بصفتها كياناً سياسيّاً يسعى إلى تكريس وجوده ومقاومة تذويبه في كيان الدولة، ومن نموّ الانتماء الطائفيّ على حساب الانتماء الوطنيّ لكون الطائفة تقف وسيطاً بين المواطن والدولة. وهذه الديناميّة نفسها تولّدها العلاقة بين السياسيين الطائفيين والطائفيّة. فالسياسيّون هؤلاء يتغذّون من الطائفيّة لتدعيم مواقعهم، ويمدّون الطائفيّة بدفع جديد وبمقوّمات البقاء والتجذّر في الواقع الساسيّ. وإذا كان الدستور يتطوّر بفعل الممارسات

السياسيّة، فمأساة الدستور اللبنانيّ تكمن في الممارسة المتخلفة عنه بفعل الطائفيّة والمذهبيّة المتحكّمة بأداء المؤسّسات. فكيف للدستور أن يتطوّر والحالة هي هذا؟

المشكلة إذاً ناجمة من تحوّل الطائفة من كيان اجتماعيّ إلى كيان سياسيّ، وتحوّل الانتماء الدينيّ- المذهبيّ إلى انتماء سياسيّ تغذّيه العصبيّات الطائفيّة. وقد أساء ذلك للدولة وللطوائف وللمذاهب الدينيّة في آن معاً. فالطائفة تحكّمت في مسار الدولة لصالح من نصّبوا أنفسهم قيّمين على طوائفهم، وهؤلاء تحكّموا في طوائفهم وحوّلوها إلى متاريس يحتمون بها ليجنبّوا أنفسهم المساءلة والمحاسبة. والتديّن تحوّل إلى تعصّب ترفضه الأديان. المشكلة هذه، وهي على درجة كبيرة من التعقيد، تتطلّب حلاًّ من أجل إعادة الدولة إلى مسارها الصحيح، وتحرير الطوائف من الاستغلال السياسيّ، وإزالة ما علق بالتديّن من شوائب بفعل هذا الواقع.

الحلول المطروحة

الحلول المطروحة تتراوح بين إلغاء الطائفيّة السياسيّة والعلمنة والفدراليّة.

إلغاء الطائفية السياسيّة

الطائفيّة السياسيّة، كما مرّ معنا، هي عصبيّة سياسيّة تقوم على توظيف العصبيّات الطائفيّة في المجال الساسيّ، فلا يمكن القضاء على الطائفيّة السياسيّة إلاّ بالقضاء على الطائفيّة نفسها. ولكون الطائفيّة عصبيّة، نابعة من حالة نفسيّة وذهنيّة ونمط في التفكير والسلوك، تغذّيه أوضاع اجتماعيّة وسياسيّة وتربويّة واقتصاديّة، يصبح من غير المنطقيّ استخدام مصطلح إلغاء الطائفيّة السياسيّة، لأنّه لا يمكن إلغاء الطائفيّة إلاّ عن طريق معالجة الأسباب التي أدّت إلى قيامها كعصبيّة. والمعالجة هذه ينبغي أن تأتي في سياق عمليّة إصلاحيّة شاملة تضع المجتمع والدولة على طريق تجاوز الطائفيّة. فالتعبير الذي كان يجب أن يحلّ مكان إلغاء الطائفيّة هو تجاوز الطائفيّة. فالإلغاء يأتي بقرار، بينما التجاوز يتمّ في مسار يتطلّب رسم سياسات وخطط ووضعها موضع التنفيذ، وقد نصّت المادّة ٩٥ من الدستور على إنشاء الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة، وكان من المفترض استخدام تعبير تجاوز الطائفيّة، خاصّة أنّ الدستور أناط بهذه الهيئة مهمّة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة وتقديمها إلى مجلسي النوّاب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطّة المرحليّة.

أمّا ما يقوله البعض من إلغاءٍ لطائفيّة السياسيّة فوراً، ففيه الكثير من الإنجذاب بالشعارات، التي لا تغيّر الواقع، وقد تؤدّي إلى تفاقمه. فتوزيع المقاعد النيابيّة والحقائب الوزرايّة والرئاسات الثلاث على الطوائف في المرحلة الحاليّة، يحول دون تفجّر الصراعات على هذه المواقع بين الطوائف في ظلّ استشراء العصبيّات الطائفيّة، على الرّغم من أنّه يستخدم من قبل السياسيين لتغذية هذه العصبيّات.

العلمنة

العلمنة بما تعنيه من فصلٍ للدين عن الدولة واعتماد قوانين مدنيّة، تشكّل برأي البعض الحلّ الجذريّ للمشكلة الطائفيّة. وإذا ما نظرنا إلى الدولة اللبنانيّة نرى أنّ الدستور لم يحدّد ديناً لها، إنّما اتّخذ موقفاً محايداً من الأديان، وأكدّ على ضرورة احترامها، وضمان حريّة المعتقد وحريّة ممارسة الشعائر الدينيّة في إطار الحفاظ على النظام العام، ولم ينصّ الدستور على مصدر دينيّ للتشريع إلاّ في مجال الأحوال الشخصيّة حيث أنّه أعطى الحقّ لكلّ طائفة باعتماد قانون أحوال شخصيّة خاصّ بها، وباعتماد محاكم شرعيّة وروحيّة في هذا المجال. والعلمنة تفترض اعتماد قوانين مدنيّة تطبّق على جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفيّة، حتى في مجال الأحوال الشخصيّة والإرث، مع العلم أنّ الإرث للطوائف غير المحمّديّة يخضع منذ العام ١٩٥٩ لقانون مدنيّ. اعتماد العلمنة لهذه الجهة يصطدم برفض رجال الدين، والبعض يعتبر بأنّه يتعارض مع الدين نفسه. وهذه القضيّة مثار جدال ونقاش لا يخلوان أحياناً من العصبيّات. إضافة إلى ذلك لا يمكن اعتماد العلمنة على مستوى النظام السياسيّ إلاّ إذا كانت العلمنة قائمة على مستوى المجتمع. وبناء العلمنة على مستوى المجتمع يتطلّب تطوير الذهنيّات وأنماط التفكير والسلوك، فلا علمانيّة من دون علمانيين. فالعلمنة هي الحلّ، ولكن ينبغي التمهيد لها بحلول أخرى وبسياسات تقود إليها.

الفدرالية

يطرح البعض الفدراليّة بمفهومها الدستوريّ أي الفدرالية الاقليمية **Fédéralisme territorial** كحلّ لمشكلة التعايش في المجتمع اللبنانيّ. والفدراليّة هذه تعني تحويل الطوائف من كيانات سياسيّة إلى كيانات دستوريّة، وإعطاء كلّ منها حكماً ذاتيّاً في إطار دولة اتحاديّة، ما يعني إعطاء كلّ طائفة إقليماً جغرافيّاً تتولى إدارته الذاتيّة بواسطة برلمان

محليّ وحكومة محليّة، ولا تناط بالبرلمان الاتحاديّ والحكومة الاتحاديّة سوى الأمور المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة والدفاع والنقد.

وإعتماد الفدراليّة كحلّ في المجتمعات التعدّديّة يتطلّب توافر شروط، أهمّها تمركز الطوائف في إقاليم محدّدة جغرافيّاً، وتوافق على السياسات الخارجيّة والدفاعيّة بشكل خاص، ومستوى عال جدّاً من الحس المدنيّ والتعاطي بالشأن العام. فالشرط الأوّل غير متوفّر في لبنان، فليس هناك مناطق لطوائف، إنّما الطوائف تتدخّل في جميع المناطق، واعتماد الفدراليّة سيؤدّي إلى تحوّل الكثير من الطوائف إلى أقليّات داخل الأقاليم التي تتشكّل منها الفدراليّة، وهذا يخلق مشكلة إضافيّة. أمّا الشرط الثاني فيشكّل حتّى الآن موضوع خلاف سياسيّاً بين اللبنانيين على الرّغم من أنّ اتفاق الطائف حسمه وأصبح نصّاً دستوريّاً. أمّا الشرط الثالث فلو كان متوفّراً لكنّا استغنينا عن البحث عن حلول للمشكلة، لأنّ المشكلة ناتجة عن ضعف الحسّ المدنيّ في التعاطي بالشأن العام. أضف إلى ذلك أنّ الفدراليّة تتطلّب توافر إمكانات اقتصاديّة وماليّة لكي تستطيع الإدارات الذاتيّة القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، وليس للبنان مثل هذه الإمكانات، إضافة إلى صغر مساحته التي لا تحتمل المزيد من التجزئة في زمن العولمة، وقيام الوحدات الاقتصاديّة الكبرى وانفتاح الأسواق بعضها على بعض. وقد أكدّت تجارب الفدراليّة في الدول التعدّديّة أنّ الفدراليّة لوحدها، حتّى ولو توافرت شروط نجاحها نظريّاً، لا تنجح في الواقع إلاّ إذا اقترنت بعوامل موحّدة أخرى. فالعامل الموحّد الذي كان قائماً في الجمهوريّات السوفياتيّة وفي يوغوسلافيا وفي تشيكوسلوفاكيا، هو الأحزاب الشيوعيّة بتنظيمها المركزيّ، وعندما انهارت هذه الأحزاب تفكّكت هذه الدول. والنموذج السويسريّ، الذي هو أكثر النماذج الفدراليّة نجاحاً، يرى المتعمّقون في دراسته أنّ رسوخه يعود إلى النظام الماليّ والمصرفيّ المعتمد في سويسرا، والذي يؤدّي إلى إدراك السويسريين على اختلاف انتماءاتهم، أنّ من مصلحتهم الحفاظ على وحدة سويسرا في إطار دولة اتحاديّة. والفدراليّة في سويسرا نفسها تتطوّر باتّجاه إعطاء المزيد من الصلاحيّات للسلطات الفدراليّة على حساب سلطات الكانتونات.

الحلّ الأمثل

الحلّ الواقعيّ والناجع يكمن في احترام الانتماء الدينيّ المذهبيّ للطوائف، وتجاوز الطائفيّة عبر تطوير تجربة لبنان الديمقراطيّة، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة. والمقصود بالديمقراطيّة ليس فقط الديمقراطيّة كنظام حكم، إنّما الديمقراطيّة كنظام قيم أيضاً وثقافة تجد تعبيراً عنها في سلوك المواطنين وتصرّفاتهم، وفي علاقاتهم بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة. فالطائفيّة كعصبيّة تستبدّ بسلوك المواطن وتصرّفاته ولا يمكن القضاء عليها إلاّ بثقافة وقيم الديمقراطيّة، ويأتي في طليعتها الحريّة والمساواة والحقّ في الاختلاف. فالديمقراطيّة كنظام سياسيّ لا قيمة لها إلاّ بقدر ما تتجذّر الديمقراطيّة كثقافة في المجتمع. فلا ديمقراطيّة بدون ديمقراطيين.

والديمقراطيّة تتعدّى الجدل القائم في لبنان بين القائلين بالعدّديّة والقائلين بالتوافقيّة. لأنّ للديمقراطيّة أبعاداً اقتصاديّة واجتماعيّة إضافة إلى بعدها السياسيّ. فالديمقراطيّة في مضمونها السياسيّ تعني الأعتراف بالحريّات العامّة وحقوق الانسان وتحقيق المشاركة السياسيّة في إدارة شؤون الدولة. غير أنّ هذه الحقوق تبقى مجرّد حقوق نظريّة لا قيمة عمليّة لها إلاّ بقدر ما تتوافر الشروط الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تمكّن المواطن فعلاً من التمتّع بالحقوق المعترف بها بموجب الدستور والقوانين. من هنا التكامل بين المضمونين السياسيّ والاقتصاديّ الاجتماعيّ في الديمقراطيّة. والبعد الاقتصاديّ الاجتماعيّ في الديمقراطيّة يعني التنمية الشاملة والمتوازنة، وبخاصّة تنمية المناطق المحرومة، ورفع المستوى المعيشيّ للطبقات الفقيرة. أي رعاية شؤون المواطنين من قبل الدولة، ما يؤدّي إلى تقوية انتمائهم إليها على حساب الانتماءات الضيّقة بما فيها الانتماء الطائفيّ. وقد نصّ الدستور في مقدّمته أنّ "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام" ومن المؤسف أنّ الدولة أغرقت بالديون ولم يتحقّق شيء في مجال الإنماء المتوازن. المطلوب إذاً ليس إلغاء الطوائف إنما تجاوز العصبيّات الطائفيّة وزوالها، وذلك عن طريق الديمقراطيّة والتنمية. وهذا لن يتحقّق إلاّ في مسار طويل يتطلّب الكثير من الجهد لتذليل العقبات، والتصدّي للقوى التي ليس لها مصلحة بالتغيير. وهذا المسار هو الذي يقود المجتمع اللبنانيّ من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة.

د. علي فيّاض*

الأحزاب السياسيّة وأطر التضامن السياسيّ الجديد

في البحث عن علاقة الأحزاب بأطر التضامن السياسيّ الجديد، إشكاليّات عديدة مركبة ومعقّدة، يجدر تحديدها قبل البحث عن إجابات.

مسألة أولى، ما هو المقصود بالتضامن السياسيّ الجديد؟ والجديد هنا للدلالة على ما ننشده ونتطلّع إليه، وهو التحوّل من الاجتماعيّ الطائفيّ إلى المجتمعيّ اللبنانيّ.

فإذا كنّا جميعاً ندرك ونفهم معنى الاجتماعيّ الطائفيّ، فإنّنا قد نختلف على معنى المجتمعيّ اللبنانيّ. وعندما نستخدم مصطلح الفهم، فإنّما نستخدمه وفق علم اجتماع الفهم عند ماكس فيبر. أي القدرة على الدراسة والتمثّل في آن.

فاللبنانيّون يفهمون الطائفيّة، أي يدركونها ويتمثّلونها عيشاً ودلالات... لكنّهم لا يتمثّلون ما يساعد على تجاوزها والخروج من مثالبها...

مسألة ثانية، اللبنانيّون مواربون بأحزابهم بخاصّة وطوائفهم بعامّة. ويعاني خطابهم إزدواجيّة مرضيّة. ففي الادّعاء كلّهم غير طائفيّين ويبغضون أن يوسموا بها. أما في الفعل والمضمر فهم على غير ذلك، هم طائفيّون بمعاني مختلفة.

مسألة ثالثة، إنّ درجة التركّز الطائفيّ تزداد كلّما اقتربنا من المستوى السياسيّ وابتعدنا عن المستوى الاجتماعيّ. أي إنّ المجتمع والناس العاديين رغم طائفيّتهم وقابليّتهم للشحن الطائفيّ هم أكثر تسامحاً وميلاً للتعايش وأقل طائفيّة ممّا لدى الطبقة السياسيّة والأحزاب ورجال الدولة.

---

* رئيس المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق.

علينا أن نعترف بأنّ ثمة مسارين متناقضين يحكمان الواقع اللبنانيّ، المسار السياسيّ الذي يؤشّر تقادمه إمعاناً في الطائفيّة وتكريساً لها وعدم قدرة على الفكاك من حبالها.

المسار الاجتماعيّ الذي يعكس تعب اللبنانيين منها ورغبتهم في تجاوزها وإدراكهم لحجم السلبيّات المترتّبة على منطقها.

إذن ثمّة مفارقة بين ما يتطّلع إليه اللبنانيّون من ناحية وما يسعون إليه فعلياً من ناحية ثانية. وهذا ما يحتاج إلى تفسير.

فلماذا تبدو وكأنّ مأساة اللبنانيين مع الطائفيّة لا تنتهي، ولماذا تبدو آليّات التطوّر الاجتماعيّ- السياسيّ وكأنّها معطّلة وعاجزة؟.

لا شكّ في أنّ المعالجة، يجب أن تكون متعدّدة المستوى، لكنّها تحديداً في المستوى الذي يرتبط بالأحزاب، تتّصل بجانب جوهريّ من الأزمة. إذ إنّ الأحزاب الفاعلة والأساسيّة في لبنان هي نتاج الطائفيّة وهي بدورها من أدوات إعادة إنتاجها.

إنّ الإشكاليّة ستكون أكثر تمظهراً في حال لحظنا وجود تشكّل كتلة اجتماعيّة- سياسيّة عابرة للطوائف، وهي لا تزال في طور عفويّ وتلقائيّ من التعبير عن الذات. في حين أنّ الإطار السياسيّ الذي يعبّر عن هذه الكتلة لا يزال غير متوفّر، وفي حال توفّر بعض الأطر التي تنطبق عليها العناوين السياسيّة العابرة للطوائف... فإنّها لا تزال دون القدرة على التحوّل إلى معبّر فعليّ عن تلك الكتلة المشار إليها.

إنّ غياب الإطار السياسيّ الوطني الفاعل العابر للطوائف يشكّل ركيزة استمرار هيمنة البنية الطائفيّة ويقطع على الرهانات الاجتماعيّة أن تتحوّل إلى رهانات سياسيّة فاعلة.

ومن زاوية سوسيولوجيّة لا يكفي توفّر نخبة لبنانيّة تبادر إلى تشكيل الإطار السياسيّ الوطنيّ المشار إليه، بل لا بدّ من قيادة وطنيّة على صورة قائد فرد يكرّس مصداقيّته الوطنيّة ويكتسح حواجز الطوائف، ويمتلك القدرة على الاستقطاب الشعبيّ العارم، وهو ما لا قدرة للنخبة المثقّفة على القيام به. ويشكّل هذا أوّل الشروط الموضوعيّة لولادة هذا الإطار إلى جانب شروط أخرى.

لكن في غياب الإطار الوطنيّ السياسيّ الكاسح والعابر للطوائف الذي يستند بحسب هذا الافتراض إلى غياب قيادة وطنيّة لبنانيّة تلتقي عليها الطوائف متجاوزة طائفيّتها، هل على اللبنانيين الانتظار السلبيّ في حال المراوحة والتعثّر القائم.

في إطار البحث عن معنى للتضامن السياسيّ الجديد. على اللبنانيين أحزاباً وطوائف، إدراك حقيقة التحوّلات التي تحيط بنا والتي تعصف بالمنطقة برمّتها. علّ في هذا الإدراك ما يوفّر عليهم مؤونة الاختلاف على قضايا لا طائل منها وباتت غير ذات موضوع.

فعلى أصحاب الأيديولوجيّة السياسيّة الشاملة، (حركات قوميّة وغيرها) الخروج من وهم إمكانيّة إخضاع الواقع لأنسقة شموليّة على طريقة الأدلجة الكليّة أو المراهنة على التوحيد القسريّ الكيانيّ للعالم العربيّ.

وعلى الآخرين كذلك الإقلاع عن المراهنة المضمرة التي تستند إلى وهم إعادة إنتاج الطائفة المميّزة أو إمكانيّة بناء معادلة سياسيّة طائفيّة ترتكز إلى تمييز المسيحيين وفقاً للدعم الغربيّ.

فالغربيّون بصورة عامّة والأميركيّون بصورة خاصّة في غير هذه الوجهة. وهم يسعون للتحالف مع ذوي الإسلام الليبراليّ، بحسب تعبير "شيريل بينارد" لتعويمهم وتقويتهم للامساك بناصية السلطة والإمساك بتوازنات المجتمعات المحليّة. وما يجري حاليّاً يكشف أنّ لبنان ليس بمنأى عن هذه الاستراتيجيّة.

إنّ جانباً جوهريّاً من تناقضات اللبنانيين فيما بينهم ينتمي إلى التاريخ ويضرب في المستوى النظريّ في حين أن التحوّلات والوقائع تسير في اتجاه آخر.

لذلك تبدو الظروف الموضوعيّة مؤاتية لإخلاء خنادق التناقض التقليديّ الطائفيّ إلى حيث يجب بحث قضايا ملفّات من نوع آخر:

- في خضمّ البحر الهائج الذي يشكّله الشرق الأوسط، وأمام النموذج العراقيّ وتنامي مخاطر تقسيمه، وأمام التغييرات التي يبشّر بها الأميركيّون في ساحات أخرى، وما تحمله بدورها من مخاطر تقسيميّة، تصبح حماية الكيان اللبنانيّ ووحدته مسؤوليّة لبنانيّة كبيرة يجب عدم التهاون بها.

- من حقّ البعض أن يفكر دينيّاً أو قوميّاً، لكن عليه أن ينفّذ وطنيّاً. لقد دلتّ التجارب القريبة والبعيدة على الأهميّة القصوى "لمفهوم الوطنيّة"؛ فالوطنيّة ركيزة استقرار وممانعة. وفي غياب مفهوم الوطنيّة، لن يكون متيسّراً مواجهة مستعمر أو محتلّ أو هيمنة أو انقسام.

والوطنيّة الراسخة والمستقرّة، هي بذاتها قوّة للموقف القوميّ، لأنّ استقرارها شرط لقدرتها وفاعليّتها وانفتاحها. إذ لم يعد ممكناً بناء موقف قوميّ افتراضيّ على حساب فكرة الوطنيّة وضد مصالحها.

- لقد جرَّب الجميع واقع الغلبة والتغلُّب؛ وكل غلبة هي مؤقّتة. وهي تستدعي نقيضها، وتشكّل بذاتها مقدّمات سعي هذا النقيض للتغلّب، وتتلازم مع الاضطراب وعدم الاستقرار. فالخروج من الغلبة إلى التوافق هو القاعدة الذهبيّة التي يجب أن يتمسّك بها اللبنانيّون من دون الوقوع في أسر التهديمات التي تنتجها موازين القوى المتقلّبة.

- في القريب الداهم، ثمّة ملفّات كبرى ثلاث ستختبر التضامن السياسيّ اللبنانيّ، وهي: إمّا أن تشكّل مادّة إعادة تأسيس للدولة وبناء توازنات استقرار سياسيّ واجتماعيّ، وإمّا أن تفتح على صفحة اضطراب جديدة في التاريخ اللبنانيّ:

١- تطبيق اتفاقيّة الطائف.

٢- حماية دور المقاومة في إطار استراتيجيّة أمن قوميّ لبنانيّ يتوافق عليها اللبنانيّون.

٣- محاربة الفساد وإصلاح المؤسّسات وبناء دولة القانون.

إنّ معالجة هذه الملفّات، وفق رؤية كليّة ومتكاملة، تلحظ تطلّعات مختلف المكوّنات الاجتماعيّة والسياسيّة اللبنانيّة ومخاوفها، من شأنها أن تسهم جوهريّاً في تحصين الواقع اللبنانيّ في مواجهة العواصف التي تستهدفه وتساعد على إنتاج ركيزتي الاستقرار والتطوير (ديناميّتا النظام والتقدّم بحسب تعبير أوغست كونت).

- إنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة يبقى التحدّي الاستراتيجيّ الأكبر، وعلى المديين المتوسّط والبعيد سيظلّ مثاراً لاختبار تضامن اللبنانيين فيما بينهم.

إنّ وظائف الأحزاب في العصرنة والدمقرطة ومواجهة الطائفيّة (بحسب أنطوان مسَّرة)، ستظلّ فرائض غائبة، ما دامت البنى الطائفيّة مهيمنة. وفي ظل تلك البنى، على الأحزاب أن تواجه مصيرها الخائب في التهميش أو الاندراج في بنية المصالح والتمثيل الطائفيّ...

إنّ المراهنة على تطوّر الواقع الحزبي في لبنان كمدخل لإلغاء الطائفيّة السياسيّة وتعديل البنى السياسيّة القائمة، هو ارتهان لوتيرة تاريخيّة متباطئة، قد تشكّل تحوّلات المجتمع المدنيّ اللبنانيّ بوجوهه الأخرى غير الحزبيّة مجالاً مسّرعاً لها.

وكذلك هي الحال مع بعض الإجراءات الأخرى التي تساعد على تجديد الطبقة السياسيّة وتفعيل التمثيل النيابيّ وصحّته، مثل اعتماد النظام الانتخابيّ النسبيّ.

وفي ظل الواقع الجدليّ القائم بين استمرار البنى الطائفيّة ومراوحة القوى الحزبيّة على حالها وطبيعتها، يحتاج اللبنانيّون إلى مغامرة تاريخيّة محسوبة وعقلانيّة ومرنة تقوم على إلغاء الطائفيّة السياسيّة وفق آليّة اتّفاق الطائف. على أن تكون العمليّة هذه توافقيّة ومتدرّجة ومطمئنة بحيث تؤدّي وظائفها في التطوّر السياسيّ والاجتماعيّ من دون الانحراف عن مقاصدها الديمقراطيّة إلى أعراض الانقسام والغلبة.

د. كمال حمدان

من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة اللبنانيّة: أيّة تحوّلات في التكوين الاقتصاديّ؟

لعلّ أهمّ ما تمخّض عن تطّور "التجربة اللبنانيّة" من دروس، بعد خمسة عشر عامًا على انتهاء الحرب اللبنانيّة وأكثر من ستّين عامًا على الاستقلال، يتمثّل في السقوط المريع للأوهام المتعلّقة بإمكان الدخول الى الحداثة وبناء الدولة العصريّة، بالاستناد أساساً إلى آليّات التوازن الطائفيّ، الذي يتحدّد على المستوى السياسيّ بحجم ونوع منظومة علاقات كل من الطوائف بالدولة. ومع أنّه ينبغي الإقرار، في إطار هذه العقود الستة المنصرمة، بتغيّر محصّلة تقييم حساب الربح والخسارة - من زاوية نظر المجتمع ككلّ - مع تغيّر مواقع الهيمنة وانتقالها من طائفة إلى أخرى داخل "نظام" التوازن الطائفيّ، غير أنّ هذا لا يقلّل من حقيقة أنّ "النظام" المذكور قد أنتج في المطاف الأخير "رعايا" وسماسرة طوائف وعصبيّات "ما دون دولتيّة"، أكثر ممّا أنتج مواطنة قائمة على الحقوق والواجبات. وإذا كانت التحوّلات العاصفة التي تلت -مباشرة- اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد خلقت الأمل في إمكان تجاوز هذا الواقع المرير، فإنّ عودة اصطفاف الصراعات والتمايزات ضمن منطق وآليّات هذا "النظام" نفسه، سرعان ما بدّدت الوعود الربيعيّة واحدًا تلو الآخر. فدور الطوائف وحجمها السياسيّان هما اليوم، بالمقارنة مع دور الدولة وحجمها ، أكبر ممّا كانا عليه في أي وقت مضى.

واستطراداً فإنّ المسألة الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاليّ تتمثّل في ضرورة الانكباب على إصلاح الدولة المركزيّة وإعادة تحديد وصياغة أسس العلاقات التي تربط الطوائف بالدولة. فكلّ المسائل الكبرى الشائكة والمؤثّرة في حياة الناس سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، ترتبط إلى حدّ كبير بهذا النوع من الاصلاح. فطالما استمرّت الطوائف، ككيانات مغلقة

وشبه مستقلّة، تضطلع بأدوار الوساطة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بين الفرد (ولا نقول المواطن) من جهة، والدولة والخدمة العامّة من جهة ثانية، فإنّه من الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، التقدّم الحاسم على طريق بناء الدولة المدنيّة، الفاعلة والعادلة والعصريّة. ولقد خبرنا على امتداد ستّين عاماً صيغاً وانساقاً شتّى للدولة الطوائفيّة المركّبة، كما خبرنا محاولات متنوّعة لاصلاح بنائها السياسيّ والاداريّ، بيد أنّ هذه المحاولات حصدت الفشل الذريع، مع استثناءات بسيطة طاولت جانباً من التجربة الشهابيّة (مثلاً التعليم الرسميّ في الستّينات وأوائل السبعينات). وبدا هذا الفشل أكثر سطوعاً في مرحلة ما بعد الحرب، إذ ارتبط بطبيعة التحالف الهجين الذي حكم معظم هذه المدّة والذي افتقد، بمكوّناته الداخليّة والخارجيّة الأساسيّة، إلى رؤية مستقبليّة منفتحة على أفق نهضويّ وإنمائيّ شامل.

ويستند الإلحاح على أولويّة شعار إصلاح الدولة إلى مرتكزات لبنانيّة بامتياز، تضاف إلى المرتكزات النظريّة والتاريخيّة التي حكمت نشوء الأمم. والمبرّرات اللبنانيّة نابعة - سياسيّاً - من واقع تعدّد المكوّنات التي يتشكّل منها هذا البلد وتنوّع مشاربها الثقافيّة والدينيّة وتمسّك كل منها بصورته الخاصّة عن "الذات"، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، الأمر الذي جعل ويجعل إدارة مثل هذا المجال عبر صيغ من الدولة الطائفيّة، تواجه بصعوبات كاداء وبتكرار النزاعات الدوريّة المفتوحة. فهذا النسق من الادارة الذي راهن ويراهن - شكلاً أو فعلاً - على مقولة "دولة التوازن الطائفي"، يتجاهل واقع أنّ هذا التوازن لا يقوم أو يستقيم إلاّ بوجود طرف مهيمن ضمنه. غير أنّ الطرف المهيمن - أيّاً كان - ليس مكتوباً له الاستمرار في هيمنته إلى ما لا نهاية، بالنظر إلى المتغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة والديموغرافيّة الداخليّة، وكذلك إلى المتغيّرات المتعلّقة بطبيعة المرجعيّات الخارجيّة الحاضنة للتوازن الداخليّ. وهذا ما يجعل مثل هذا النسق من إدارة الدولة معرّضاً على الدوام لعدم الاستقرار، ويدفع بالتالي إلى ضرورة البحث عن خيارات بديلة، خصوصاً على مستوى صيغ التمثيل السياسيّ، حيث قد يشكّل التمثيل النسبيّ أحد أبرز هذه الخيارات، إضافة إلى إصلاح التقسيمات الاداريّة والحكم البلديّ والمحليّ وتوسيع اللامركزيّة الانمائيّة وتعزيز آليّات المحاسبة والمساءلة ومناخ الحريّات.

من جهة أخرى تبدو المبرّرات اللبنانيّة نابعة أيضاً من ضخامة التشويهات والاختلالات التي اعترت تاريخيّاً البنية الاقتصاديّة - الاجتماعيّة اللبنانيّة - حتى إبّان سيادة ذلك النسق من

الازدهار الاقتصاديّ في الستينات وأوائل السبعينات - والتي ازدادت عمقاً وشمولاً بسبب الحرب الأهليّة ثمّ كذلك بسبب مرحلة ما بعد الحرب. وهذا ما يستدعي، في الاطار اللبنانيّ بالتحديد، دوراً وتدخّلات للدولة من نوع جديد لمعالجة هذه التشويهات والاختلالات. أمّا الاتجاهات الأساسيّة التي يمكن أن يندرج فيها هذا الدور وتلك التدخّلات، فإنّها التالية:

- معالجة الاختلالات الماكرو-اقتصاديّة، عبر المضيّ في تنفيذ برامج التصحيح الماليّ وترشيد السياسة النقديّة وإصلاح الإدارة العامّة وبلورة وتطوير السياسات القطاعيّة وتوفير الأجواء المناسبة للشروع العمليّ في تحقيق أهداف خطّة التنمية الخمسيّة التي سبق أن أعدّها مجلس الإنماء والأعمار على أن تتمّ مراجعة أولويّاتها،

- الاستثمار في تطوير الموارد البشريّة والاعداد المهنيّ والبحث العلميّ وربط ذلك بمتطلّبات سوق العمل، انطلاقاً من امتلاك لبنان ميزة نسبيّة ملموسة في هذا المضمار، مع التركيز بشكل خاصّ على رفع مستوى التعليم الرسميّ، العامّ، وخصوصاً المهنيّ والجامعيّ، واستكمال تنفيذ مشروع إلزاميّة التعليم حتّى يشمل جميع مراحل التعليم الأساسيّ،

- تهيئة الأطر اللازمة لتعزيز التداخل والتشابك بين قطاعات الانتاج وتأمين انفتاحهما على التقدّم التكنولوجيّ واستخدام الحوافز الضريبيّة والتسليفيّة المشجّعة لذلك، بحيث تفرز أنساقاً جديدة وفعّالة من الطلب على العمل من جانب المؤسّسات،

- إعادة ترتيب الأراضي واستخداماتها وتطوير التنظيم المدنيّ وتعزيز الاحتياط العامّ العقاريّ وتحديث التشريعات السكنيّة، وتشجيع توزيع أكثر توازناً للسكان في المناطق اللبنانيّة المختلفة، بما يتيح الاستثمار الأمثل للموارد،

- إجراء إصلاح ضريبيّ شامل تحلّ فيه الضريبة الموحّدة على إجمالي مصادر الدخل بديلاً للضرائب النوعيّة على كلّ منها، والعمل على عدم حصر القاعدة الضريبيّة في الدخل والاستهلاك بل شمولها المصادر الأخرى للثروة وبخاصّة الفائدة والريوع ورؤوس الأموال وأنصبة الربح على الأسهم والسندات في الأسواق الماليّة،

- تنفيذ المشاريع الكبرى وبخاصّة مشاريع الريّ التي تساعد المزارعين في التحرّر من "عبودية" الزراعات المدعومة والبعليّة والفقيرة، وتطلق عجلة التنمية الريفيّة التي من شأنها الحدّ من الفقر ومن التفاوت المناطقيّ وتدعيم التشبيك القطاعيّ،
- توسيع نظم التقديمات الاجتماعيّة وتحويل الخدمات العامّة الأساسيّة، لاسيّما الصحّة والتعليم، إلى حقوق مواطنيّة راسخة عبر إعادة صياغة مجمل تدخّلات الدولة في هذين الحقلين، بدل استمرار تعاطي أهل السلطة ووجهاء الطوائف معهما كساحة وأداة لتأبيد العلاقات الزبائنيّة.

هكذا ينبغي أن يفهم دور الدولة المركزيّ لا أن يبقى مساحة تعصف فيها علاقات المحاصصة والزبائنيّة والمصالح الضيّقة، المتستّرة تارة تحت ستار الغبن وتارة تحت ستار الحرمان ودواعي "النموّ المتوازن"، والمفضية دوماً نحو المزيد من الفقر والافقار والتهميش والهجرات في صفوف الطبقات المتوسّطة والبائسة في طول البلد وعرضه. واللبنانيّون مطالبون بالانكباب على هذه المسائل وبحثها بالعمق واستخلاص حقيقة المصالح المرتبطة بها والصراعات الدائرة حولها وطرح تصوّرات ومعالجات بشأنها والعمل على تجميع الناس وكسبهم حول هذه التصوّرات والمعالجات، وصولاً إلى خلق كتلة شعبيّة خارقة للطوائف والمناطق وذات قدرة على فرض توازنات سياسيّة واجتماعيّة جديدة للقوى في البلد.

د. إيلي يشوعي

التكوين الاقتصاديّ من الحال الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحال المجتمعيّة الوطنيّة

في موازاة الحال الاجتماعيّة الطائفيّة والحال المجتمعيّة الوطنيّة، إقتصاد طائفيّ إجتماعيّ واقتصاد مجتمعيّ وطنيّ.

الاقتصاد الطائفيّ جغرافيا إقتصاديّة تحوي الكثير من الفروقات التنمويّة والاجتماعيّة. في لبنان

مناطق شيعيّة في الضاحية الجنوبيّة مثلاً أكثر تقدّما وتطوراً من مناطق مارونيّة في البقاع أو في عكّار، ومناطق درزيّة في الشوف أكثر إنماء من مناطق مسيحيّة في المتنين وفي أعالي جبيل وكسروان، خصوصاً على صعيد البنى والخدمات الأساسيّة والتربويّة والصحيّة، كما هناك حرمان كبير في قلب مدينة طرابلس. هكذا تصبح مسألة التنمية في لبنان مذهبيّة تتعلّق بالنفوذ السياسيّ للمذاهب والطوائف ومدى سيطرتها على المال العامّ وقدرتها على الاستحصال على المساعدات الخارجيّة وتجييرها نسبيّاً إلى قواعدها البشريّة لأجل كسب ولائها وصوتها: ولاء لرأس المذهب أو الطائفة لا ولاء للبنان الوطن.

الاقتصاد المجتمعيّ الوطنيّ يفترض درجة التقدّم نفسها من أوّل شبر في لبنان حتّىآخر مساحة منه. ففي أوروبا مثلاً، تخطّى الاقتصاد المجتمعيّ الدولة كوحدة اقتصاديّة ليشمل جميع دول الاتّحاد الأوروبيّ. فعندما نعبر بلداً أوروبيّاً إلى آخر، فإنّنا نكون كأنّنا لا نزال في البلد نفسه. الاقتصاد المجتمعيّ يقتضي إذا توافر، القدر نفسه من درجة ونوعيّة البنى التحتيّة والمواصلات والاتصالات والخدمات التربويّة والصحيّة والتجاريّة على كامل مساحة الوطن.

العبور من الاقتصاد الطائفيّ إلى الاقتصاد المجتمعيّ يحتاج في لبنان إلى ثورة سياسيّة وإداريّة واقتصاديّة ترتكز على العلمانيّة واللامركزيّة الإداريّة والسياسات الاقتصاديّة المركزيّة الفاعلة للدولة.

العلمانيّة تفترض وصول من لهم ميزة على الآخرين من حيث الاستحقاق والجدارة، إلى جميع السلطات في لبنان، التشريعيّة والتنفيذيّة والإداريّة والقضائيّة، على أن يحترم هؤلاء خصوصيّات الطوائف وحقوقها في ممارسة شعائرها الدينيّة وتطبيق أنظمة أحوالها الشخصيّة من زواج وإرث وطلاق وإرساء نظام طوعيّ للأحوال الشخصيّة. فالعلمانيّة تعني الدولة لا الشعب. وفصل الدين عن الدولة لا يعني مطلقاً فصله عن الشعب، كما حدث في دول الاتحاد السوفياتيّ السابق، بينما التصاق الدين بالدولة يؤدّي كما في لبنان إلى أسوأ استعمال استنسابيّ وفئويّ للسلطة باسم الدين والاتجار به لتولّي هذه السلطة والتنعّم بخيراتها ووضعها في خدمة المصالح الفئويّة. على الأقلّ، فلنبدأ بتطبيق الدستور الذي ينصّ مثلاً على المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في مجلس النوّاب من دون النظر إلى المذهب.

اللامركزيّة الاداريّة تساعد على تنمية المناطق بصورة عادلة ومتوازنة. اللامركزيّة الاداريّة على مستوى القضاء كما نصّت عليه وثيقة الطائف تنطوي على خطر تعدّد الخطط الانمائيّة على صعيد الأقضية وتضاربها في ما بينها، خصوصاً أنّ أيّ خطّة إنمائيّة غالباً ما تتعدّى جغرافية القضاء،

ما يبرّر إقامة اللامركزيّة الاداريّة على مستوى المحافظة تحقيقاً للانماء المتوازن.

وإذا عنت اللاحصريّة الاداريّة تقسيماً للعمل الاداريّ، فاللامركزيّة الاداريّة تقسيم للسلطة الاداريّة وهي أن تكون بعض الصلاحيّات مناطة بالمناطق أو المدن. فهي تسمح إذاً بوجود هيئات خارج العاصمة، لها اختصاصات وصلاحيّات ذاتيّة غير مستمدّة من الهيئات المركزيّة أو مفوّضة منها. وهذه الهيئات قد تكون مجالس محافظات وأقضية، لها الشخصيّة المعنويّة والكيان الاداريّ والماليّ المستقلّ. الأسباب الاقتصاديّة التي تبرّر لجوء السلطات المركزيّة إلى اللامركزيّة الاداريّة، التوفير في النفقات، وتنشيط الادارات المحليّة في البحث عن موارد ماليّة يقبلها المواطن بقرار من ممثّليه في الانتخابات البلديّة وانتخابات مجالس

الأقضية والمحافظات، كما يمكن إضافة الجوانب الانمائيّة في تأسيس المشاريع الملائمة للسكّان ضمن الفهم الكامل لحاجاتهم وتطلّعاتهم.

السياسات الاقتصاديّة المركزيّة تفترض تصحيح هيكل الموازنة العامّة وحفز الاستثمار والاستهلاك وفرص العمل، والسهر على مستويات التضخّم واستقرار النقد، واعتماد سياسة ضريبيّة لا تتسبّب في ركود الاقتصاد، وإدارة أملاك الدولة العامّة ومؤسّساتها ذات الطابع الاستثماريّ والتجاريّ بطرق حديثة وفاعلة، كما تسعى إلى جعل النموّ الاقتصاديّ يفوق بنسبة زيادته ارتفاع دين الدولة، وتعزيز ملاءة الخزينة، ورفع درجة الانتاجيّة والفاعليّة في القطاعين العامّ والخاصّ.

جسر العبور من الحال الاقتصاديّة الطائفيّة إلى الحال الاقتصاديّة الوطنيّة يبنى فقط على العلمانيّة واللامركزيّة الاداريّة والسياسات الاقتصاديّة المركزيّة السليمة.

د. أنطوان قربان

في التحوّلات الثقافيّة

إنّه لشرفٌ كبير لي أن أتكلّم في هذه الحلقة الذي يرأسها مفكّر كبير مثل السيّد هاني فحص. إنّني أريد أن أشكر أخي وصديقي الأستاذ عبدو قاعي الذي فتح أمامي منبر هذا الحوار معكم.

سيّداتي سادتي،

هذه هي المرّة الأولى في حياتي ألقي فيها مداخلة بلغتنا العربيّة الفصحى. لقد أمضيت غالبيّة سنيّ حياتي في المهجر، واللغة التي أفكّر وأعلّم وأكتب فيها هي الفرنسيّة. فلذلك أشكركم مسبقاً على تسامحكم.

وإرادتي في التوجّه إليكم باللّغة العربيّة ليست من أجل ترف الهوى، ولكنّها عن قرار أو عن إرادة سياسيّة بكلّ معنى الكلمة، وبكلّ مفهومي الشخصيّ للمواطنيّة.

لن أتكلّم كثيراً من الناحية النظريّة عن كلّ التحوّلات الثقافيّة التي تتدفّق على المجتمعات البشريّة في هذا العصر البائس أي عصر الحداثة. لا أستطيع من الناحية الخلقيّة أن أُنظّر في ثقافة ليس لها أيّة صلة بحياة الروح لأنّها ثقافة موت، موت إنسانيّة الإنسان. لم يعد الكائن البشريّ فرداً أو شخصاً يمتلك ذاته، إنّما أصبح للأسف شيئاً **(chose)** يمكن استملاكه واستعماله.

وهذا يذكّرني بما سبق وكتبه المؤلّف **George Orwell** في روايته الشهيرة "١٩٨٤"، متكلّماً عن عصر التجارة الشامل أو الشموليّ: "في عصر التجارة والمتاجرة سيتصرّف أبناء البشر وبشكلٍ آليّ وتلقائيّ مثل جراذين المختبرات".

وما قاله Orwell في منتصف القرن العشرين، يطابق تماماً ما دوّنه **Etienne de la Boete**، المفكّر الفرنسيّ، في منتصف القرن السادس عشر، في كتابه الذي يحمل هذا العنوان: "العبوديّة الطوعيّة" **La servitude volontaire**.

دعوني إذاً أروي لكم هذه الحادثة التي تبيّن بوضوح شكلاً من أشكال العبوديّة الطوعيّة. حصلت هذه الحادثة في الجامعة التي أدرّسُ فيها، عندما كنت ألقي محاضرة أمام طلاّب السنة السادسة في العلوم الطبيّة في موضوع الأنظمة والقوانين التي تضبط ممارسة المهن الطبيّة في لبنان. فتوقّفت عند المفهوم الكليّ والجامع والشامل لرخصة ممارسة هذه المهنة في بلدنا.

(Le caractère universel du permis d'exercer la Medecine)

وأدهشتني دهشة الطلاّب الذين صعب عليهم تفهّم هذه النقطة بالذات. لقد أردت أن أوضح لهم شموليّة رخصة ممارسة الطب مبيّناً لهم أنّها ناتجة عن احترام فائق لحريّة قرار الطبيب المبنيّة على أعمق ما يكون عليه الإنسان ويعطيه صفة الإنسانيّة أي الضمير. وإذا بطالبة من أبرع وألمع طلاّبنا تقف أمامي وتقول لي بعنف:

"كيف تجرؤ يا حضرة الطبيب أن تتركنا لوحدنا أمام ضميرنا".

(Comment osez-vous Docteur nous laisser seuls face à notre conscience)

هذه هي الكارثة. هذا هو التحوّل الثقافيّ. فبعد ستّ سنين من العلم والتنشئة في إحدى أهمّ المؤسّسات التربويّة، ما هي النتيجة؟ النتيجة وبكل وضوح، هي أنّ تربيّة الحداثة تفرغ الإنسان من قدرته على القرار؛ تدمّر فيه ثقته بنفسه، ثقته بكيانه.

هذا هو إنسان الحداثة: نحزن للمعلومات. هذا الإنسان لا يقرّر. هذا الإنسان لا يعرف بأنّه يستطيع أن يقرّر وأن يحاكم وأن يكون مبدعاً وخلاّقاً في هذا الكون. هذا هو الإنسان الجديد المتدجّن والذي يحتاج في كلّ لحظة من حياته إلى وصيّ عليه (Tuteur) أو خبير (Expert) قائم على أمره. هذا هو إنسان اليوم الذي يخاف من ذاته ومن حريّته الكيانيّة.

أين هي تلك الحداثة وذاك العلم اللذان أفرغا الإنسان من ذاته وهشّما صورته؟

ما هي هذه الحداثة الكاذبة التي تناظر في حقوق الإنسان؟ أما هي تنادي بمقاييس سلعة، وليس بمكوّنات كائن حرّ؟

هذه هي الكارثة، أيّها الأحبّاء. في عصر الحداثة التجاريّة، في ديكتاتوريّة قوانين السوق وآراء الخبراء، تبدأ الكارثة في المدرسة الابتدائيّة ولا تنتهي في الجامعة. ولم تعد الجامعة تجمع أيّ شيء؛ لم تعد الجامعة للإصرار والمواطنيّة، ولكن للخبراء والدواجن الفارغين من كلّ ضمير.

د. وجيه قانصو

المجتمع المدنيّ في لبنان: أيّ واقع وأيّة تحوّلات؟

تقوم فكرة المجتمع المدنيّ على الفصل بين الدَّولة والمجتمع، بمعنى استقلاليّة المؤسّسات المجتمعيّة عن مؤسّسات الدولة، وعلى تمييز الفرد كمواطن، أي ككائن حقوقيّ قائم بذاته في الدَّولة، وعلى الفرق بين التَّنظيمات المجتمعيّة المؤلّفة من مواطنين أحرار تآلفوا بشكلٍ طوعيّ وبين البنى الجمعيّة العضويّة الّتي يولد فيها الإنسان.

المجتمع المدنيّ عبارة عن ذلك الحيّز العامّ الذي يقابل حيّز الدولة، حيث تتشكّل منظومة الأجهزة والمؤسّسات الاجتماعيّة ذات الطابع الطوعيّ الإختياريّ التعاقديّ المستقلّ عن الدولة. هو بعبارة هيغل: ذلك الحيِّز الّذي يتصرَّف فيه البشر كأفراد أحرار، لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدَّولة. بالمجتمع المدنيّ يتجلّى الفرق بين الحريّة السياسيّة وبين حريّة البدويّ الشاعريّة (الفرق بين حريّة فرديّة صرف، وبين حريّة داخل المجال السِّياسيّ، حيث أنَّ الأولى لا تنمي إلاَّ أنانيّة في حين أنَّ الثَّانية تنتج وتبدع وتبتكر)، بين المجتمع الطبيعيّ الذي يوفّر الإنتماء على قرابة الدم، وبين المجتمع الذي يوفّر الإنتماء على المواطنة (الّتي هي عبارة عن فاعليّة مشاركة داخل المجتمع السِّياسيّ).

قيام المجتمع المدنيّ كوحدة قائمة بذاتها، وتميّزه كمجالٍ عام مقابل مجالٍ الدولة، لا يعني أنّ العلاقة بينهما هي علاقةُ نفيٍ وانفصال، أو أنَّ المجتمعَ المدنيَّ هو نتاجُ هدمٍ أو تراجع أو زعزعة للدَّولةِ، بل هو نتاجُ تحديدِ العلاقةِ بين المجتمعِ والدَّولة. فهو كما يرى منتسكيو، وليد قوَّةِ الدَّولةِ الّتي توازنُ بها قوّتها وتحدَّد بها صلاحيّتها. والمجتمعُ المدنيّ ليس اللادولة، وإنَّما هو شرطُ وجودِ الدَّولةِ مثلما أنَّ الدَّولةَ هي شرطُ وجوده، حيث يكتسب منها عينيّتهُ وملموسيّتهُ.

ليست الدولةَ مؤسسةً مضافةً إلى المجتمع، بل هي المجتمع نفسه منظوراً إليه في أعلى مستويات تنظيمه لنفسه، إنَّها داخليّتهُ ومرجعُ هويّته ومبرِّرُ وجوده. هذا يعني أنّ تفكُّك الدَّولة فتضعضعَها لا ينتجُ مجتمعاً مدنيّاً، بل يؤدِّي هذا التَّفكُّك كما حصل في لبنان إلى تقوية أشكال التَّضامن الاجتماعيّ البدائيّ، وإلى تفعيل البنى التقليديّة وتنشيط الانتماءات العضوية المباشرة (بالولادة). أثبتت التَّجربة، كما يقول عزمي بشارة، أنّ المجتمع من دون دولة، هو المجتمع الذي يرهن كلّ مجالات الحقّ العامّ بيد المصالح الخاصّة، وهو المجتمعُ بكلِّ تخلُّفه وشوفينيّته وتعصّبه وانغلاقه وذكوريّته وكرهه للأجانب ولغير المألوف واحتقاره للمرأة والطّفل.

وكما لا معنى لمجتمع مدنيّ خارج السياسة، كذلك لا معنى لسياسة ديمقراطيّة من دون مجتمع مدنيّ، لأنّه ببساطة شرط وجودها؛ وتطوّره وتاريخه كان تطوّرها وتاريخها، حيث كان في مرحلة معيَّنة يعني الحقوق المدنيّة (مرحلة توماس هوبز)، وفي مرحلة أخرى اعتبار المجتمع قائماً على تعاقد (مرحلة جون لوك)، وفي مرحلة ثالثة الانتخابات البرلمانيّة وتوسيعها وشموليّتها (مرحلة مونتسكيو)، وفي مرحلة رابعة حقوق المواطن (مرحلة توكفيل)، ثمّ في مرحلة أخيرة المؤسّسات المجتمعيّة بشكلها المعاصر (مرحلة تالكوت بارسونز) التي هي أيضاً آخر تجليّات الديمقراطيّة.

لذلك مثَّلت فكرة المجتمع المدنيّ العمق المجتمعيّ للديمقراطيّة، فلا ديمقراطيّة إلاّ عندما تكون الفئات المجتمعيّة قادرة على تنظيم نفسها تنظيماً مستقلاً، ولا تضمن الديمقراطيّة حقوق المواطنين السياسيّة والقانونيّة إلا حين يتمّ الفصل بين المجتمع السياسيّ والمجتمع المدنيّ، ولا تؤمن الديمقراطيّة شروط المواطنة، أي فاعليّة الفرد السياسيّة، إلاّ عبر التضامنات المجتمعيّة الطوعيّة، التي يتجلّى بها الفرق بين الوطنيّة المحملة بواجب الإنتماء إلى دولة قوميّة، وبين المواطنيّة التي تمنح الحقّ بالإشتراك في تسيير شؤون المجتمع.

إذا كانت معضلة الديمقراطيّة في الغرب هي في وضع الضمانات الدستوريّة والمؤسساتيّة من أجل حماية الجماعات الخاصّة القوميّة والدينيّة داخل المجتمع، فإنّ معضلة الديمقراطيّة في لبنان تبدو في البحث عن الضمانات التي تحمي الدولة من هيمنة الإنتماءات والعصبيّات

الطائفيّة. وإذا عبّر أكثر مفكريّ السياسة عن مخاوفهم من النزعة الشعبويّة القوميّة التي تتستّر باسم عقلانيّة كونيّة تدمّر جميع الإنتماءات الإجتماعيّة والخصوصيّات الثقافيّة، فإنّ أزمة الحياة في لبنان تكمن في غياب المجال العامّ الجامع، وفي ضعف الوعي بالدولة كشخص قانونيّ ومعنويّ متميّز عن الأشخاص الطبيعيين الذين يمثّلونه، أي الحكّام ووكلائهم الإداريين، وفي فقدان الحدّ الأدنى من المعتقدات المشتركة والتمثّلات العامة التي تبني الثقافة الوطنيّة الجامعة المطلوبة لاستمرار المجتمع السياسيّ.

ربّما كان غياب الدولة نفسها وإخفاقاتها المتتالية في تحقيق التوازن وتوفير الأمن، هو الدافع لتشكّل قوىً تضامنيّةٍ وأحزاب سياسيّة في لبنان، تملأ فراغات الدولة وتعوّض غيابها، إلاّ أنّ ذلك أدّى بالمقابل إلى تطوّر فكر اللادولة وإلى تأسيس نظام قيميّ وعلائقيّ، أي منظومة اعتقادات، نقلت بها القوى السياسيّة من موقع الوسيط بين المجتمع والدولة إلى موقع المنافس لدور الدولة وحقيقتها، والمزاحم لوجودها، حيث كان في موت الدول حياة وانبعاث جديد لها.

مشكلة القوى السياسيّة في لبنان، أنّها أرادت أن تحفظ الخصوصيّات الثقافيّة والدينيّة وتحمي الولاءات التقليديّة من حرب الكلّ ضدّ الكلّ، إلاّ أنّها بالمقابل حوّلت تعدُّد الأديان داخل المجتمع إلى حواجز خوف على الهويّة وقلق على المصير والمستقبل، وإلى تباينات ثقافيّة، المشتركُ الوحيد بينها هو الاستبعاد المتبادل. كلّ ذلك، فتح الساحة المجتمعيّة في لبنان مشرعة على كلّ احتمالات الفرز والحروب المقدّسة.

وهذا يفسِّر لنا كثرة المنظّمات الأهليّة خارج المجال السياسيّ، لأنّها جاءت لتسكّن أسئلة القلق والخوف، بمزيد من الاغتراب عن الدّولة ومزيد من الانفصال عن الآخر الشّريك في الوطن، الأمر الذي أدّى إلى المزيد من اغتراب الطائفة نفسها عن المجتمع الموحّد، ليعيش أفراد كلّ طائفة بأمان خارج نطاق الدولة والمجتمع معاً، بين الأهل والعشيرة والقرية والطائفة، وأدّى أيضاً إلى إنغلاق القوى الممثّلة حيث نقلت الدولة من المشترك الجامع إلى مجموعة أشخاص تتمثّل بمجموعة حكّام.

انعدام الفصل بين حيِّز المنتفعين الخاص بموارد السلطة والحيِّز العام للدولة، أي شخصنة الدولة، أدّى إلى غياب تلك الشّبكة من المؤسّسات المتوسّطة بين الفرد والدّولة، أي تذرير

الأفراد. فأصبح الوعي الدَّولة عبارة عن الوعي بمجموعة الوكلاء السياسيين الذين يتّفقون على توزيع حصص النفوذ، وأصبح المواطن يتعامل بلغة الامتيازات لا بلغة الحقوق. فما هي الفائدة كما يقول هشام شرابي، من التَّفاني في تأدية العمل حين لا يكون هناك تقدير ومكافأة، وحين تعتمد التَّرقية على العلاقات الشَّخصية والدَّعم القائم على الواسطة أكثر من اعتمادها على المهارة والفعاليّة والجدّ في تأدية العمل، فلا عجب إذن في ظلٍّ هذه الأوضاع أن تكون استراتيجيّة إقامة علاقات نفوذ شخصيّة أجدى وأكثر فعاليّة من أيّ مجهود يبذل في تأدية العمل الوظيفيّ. وكما يقول عبد اللّه العروي أنَّ الوظيفة الحكوميّة امتياز، وأنَّ الخدمة العامَّة معروف يسبغ.

غيابُ وتغييب الدولة كانا السببَ المباشرَ في غياب وتغييب المجتمع المدنيّ في لبنان، حيث كان البديل عنهما أي الدولة والمجتمع المدنيّ معاً، هو القوى السِّياسيَّة الَّتي نسجت قواعد ولاءات ومبادئ تضامن من بنى العصبيّة الطائفيّة والإنغلاقات المحليّة، وجهدت في تغذية كتل مجتمعيّة مغلقة خارج أطر الاندماج العام، وبالغت في تعزيز روابط سياسيَّة على هامش الدولة. فكانت تحيا بضعف الدولة، وتتغذّى من هشاشة المجتمع ومن فراغات التضامن السياسيّ والإراديّ فيه.

من هنا، فإنّ إخفاق مشروع وقوى الطائف، يكمن في العجز -قصوراً أو تقصيراً- عن ابتكار مجال سياسيّ جامع يصلح أو يعيد تشكيل المركز السياسيّ الذي هو الدولة وينتج بداخله تضامنات مجتمعيّة عابرة للحدود. كان الواقع السياسيّ بعد الطائف، عبارة عن تحالف قوى مغلقة وتوافق مصالح جزئيّة وآنيّة، أي واقع يعزّز هامش اللادولة وينمّي الأطراف على حساب المركز ويجعل التصدّع النتيجة المباشرة لأيّة أزمة سياسيّة. فبدا الواقع اللبنانيّ، بحكم ركاكة مركزه السياسيّ وسطحيّة الولاءات الوطنيّة وهشاشة التضامنات المجتمعيّة، بحاجة دائماً إلى مركز سياسيّ أجنبيّ يضبط اختلافاته ويمنع حالات التفجر الداخلي. وهذا ما أغرى وما زال يغري أكثر من نظام خارجيّ على لعب دور الناظم السياسيّ في لبنان، وهو ما جعل أكثر القوى المحليّة أيضاً تبحث لنفسها عن نقطة ارتكاز خارجيّ تسند بها صراع وجودها الداخليّ لتعوّض به هشاشة وضعف المركز السياسيّ المحليّ. كان لبنان وما زال، صراع إرادات خارجيّة بأدوات محليّة، أو صراع وجود بين القوى المحليّة على إيقاع استراتيجيّات مرسومة في الخارج.

من هنا، يتجلّى التضاد بين القوى السياسيّة الراهنة وبين التوق الذي ولّده التعبير الشعبيّ العام بالميل نحو خلق فضاءات اندماج سياسيّ، في حين أخذت أكثر القوى تنزع إلى تفكيك طاقة ذلك التّعبير المركزّة وإلى استعادة الفواصل النفسيّة والثقافيّة التي تخلقها الحساسيّات الخاصّة ومشاعر التمايز أو أحاسيس الخوف.

لذلك، فإنّ تشكّل المجتمع المدنيّ لا يكمنُ في انتجاب ممثّلين جدد، بل يكمن في توفّر مستوى معيّن من التّنظيم السّياسيّ. بل لعلّ الإنتخابات كما هي حالياً في لبنان، مقبرة للديمقراطيّة نفسها، لأنّها تسهم في تعزيز قوى التّفكك وتغذّي بنى المجتمع التقليديّة، وتمكن ممثلي الشعب كما يقول (بيير برو)، في أن يجعلوا أنفسهم ينتخبون أكثر من أن يعدوا منتخبين. صعوبة الديمقراطيّة الكبرى، كما يقول ماديسون، تكمن في تمكين الحكم من السّيطرة على المحكومين، وفي سيطرة الحكم في مرحلة لاحقة على ذاته. وكما يقول هننغتون، أنّ الناس قد يحصلون على نظام بدون حريّة، لكنّهم لن يتمكنوا أبدا من الحصول على حريّة بدون نظام.

مناخ التوتر السياسي وهشاشة المركز السياسيّ الذي يضمن ويوفّر شروط الأمان، ولد حاجات عاطفية غير مشبعة، وجعل الناس عرضة للاستغلال المنظّم لقلقهم، ودفعهم إلى البحث عن قائد مركزيّ أو الاستسلام للقائد المطروح داخل كلّ طائفة، أي مخلص سياسيّ لا روحيّ، يقدّم تمثّلات معقولة وعقيدة متماسكة لادراك العالم وإنتاج الواقع، تحلّ بها كل طائفة أزمة القيم العميقة، وتسكّن بها قلقها الخاص حول هويتها ومستقبلها، وتهدىء صراعاتها النفسيّة، وتبدّد مخاوفها، وتخلق فيها شعوراً بالأمان من الآخر الكبير.

الإشباع الذي وفّره الرمز السياسيّ المركزيّ، مع انعدام المقاومة النّفسيّة له، ولّد طاعة مطلقة لهذا القائد كادت تصل عند البعض إلى عبادة حادّة ومطلقة، وتحوّل كلامه إلى كلام معصوم تنتصر عبره الحقيقة، وتمكّن بحكم هالته الشخصيّة أن يبسط كامل سيطرته على مؤسّسات الطائفة الإجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة. فتحوّلت الرموز السياسيّة إلى بديل عن الدولة، واستعارت منها طقوسيّة الهيبة والقداسة ورمزيّة الرسائل المكثّفة التي تغرس في قلب اللاشعور عقيدة التكيّف مع إكراهات هذه القوى وتستبطن الخضوع الذاتيّ لسلطتها.

إذا كان الانسحاب السوريّ يضع اللبنانيين أمام تحدّي صنع المستقبل والمصير، فإنّ شروط الحياة الصحيّة لا تنتهي برحيل القوى الأجنبيّة عنه، بقدر ما تبدأ بخلق مستويات تضامن جديدة قادرة على تفكيك عصبيّات الهامش السياسيّ الذي ما زال ينمو ويزدهر على حساب الدولة. أي تبدأ حين يجد اللبنانيّ أنّ حقيقته تتشكّل من خلال المشترك العام الذي يتجاوز عصبيّته الطائفيّة، وحين تعمل القوى على الدخول الطوعيّ في رحلة التحوّل الذاتيّة، من قوى الهامش والأطراف إلى قوى المركز، ومن خطاب الهواجس إلى خطاب البرنامج السياسيّ، ومن التضامن السلبيّ القائم على الخصوصيّة أو التمايز إلى التضامن القائم على المشاركة وعلى تمثّل الآخر تمثّلاً شعوريّاً وتعاطفيّاً، لا تمثّلاً صورياً.

قد يظنّ البعض أن قدر لبنان الذاتيّ هو تكوينه الطائفيّ المغلق الذي لا يقبل التعديل، وأنّ النظام فيه ليس سوى نظام إجرائيّ يمنع حالات الصدام والانفجار من دون أن يملك قدرة النفاذ إلى البنى الثقافيّة الخاصّة أو صلاحيّة تعديل التضامنات المغلقة، ما يعني أنّ القوى الحاليّة ليست إلاّ نتيجة طبيعيّة وحتميّة لواقع تعدّدي، لا تقبل الاختزال أو التقليص.

هذا الظنّ ليس إلاّ تفسيراً مقلوباً للواقع. فالانغلاق الطائفيّ سمة سياسيّة، ومنتوج ثقافيّ، وصيرورة إجتماعيّة، لا يصنعها الوعي الدينيّ، بل يصنعها التموضع الذي يخلقه الترتيب السياسيّ العام. أي إنّ الطائفيّة هي ثمرة البنية السياسيّة التي أحكمت إغلاق التكوينات المجتمعيّة الخاصّة، وثمرة عقيدة سياسة انغرست في لاشعور الأجيال. وبالتالي، فإنّ كسر أقفال الكتل وتفتيت الولاءات الهامشيّة، يبقى ضمن دائرة الرغبة الحرّة والاختيار المبدع، في ابتكار مجال انصهاري عام، يختزن كلّ أبعاد وأطياف المجتمع، ويعيد ابتكارها وهندستها في نشأة وجود جديدة.

فالأمم كما يقول أرنست رينان، لا تشكّلها العناصر الموضوعيّة للإنتماء كالأصل المشترك واللغة والثقافة والدين، إنّما تشكّلها إرادة العيش المشترك، أي بعد الإختيار الشخصيّ والإنتماء المبرم؛ فالأمّة كما يقول أرنست جيلنر هي حوادث مصطنعة تنتجها معتقدات البشر وتضامنهم.

تعلّمنا واقعيّة الديمقراطيّة، أنّه ليس كل الواقع برسم الرفض، وليس كلّ بديل عن الواقع ممكن. إلاّ أنّ مبدئيّة الديمقراطيّة تعلّمنا أيضاً، أنّ الواقع الذي يختزل الكائن البشريّ كوحدة

متشكّلة مسبقاً بحتميّات أو إكراهات ثقافيّة أو دينيّة أو طبقيّة أو عرقيّة، هو موضوع نضال الذات الفاعلة والمسؤولة عن صنع مصيرها في هذا العالم، نضال دائم ومستمرّ، لا يتوقّف إلاّ بإحدى الحسنيين.

يرى جورج لوكاش أنَّ المراحل الانتقاليّة لهي حبلى بالأزمات، ولكنّها في آن مشبعة بالتَّجدُّد.

فعلى المرء أن يتشبث بالأمل. وتشاؤم العقل لا يقاومه، كما قال جرامشي، إلاَّ تفاؤل الإرادة.

أخلاق الآيين ستنشئ يوماً ما صناعة أخلاقيّة "ستكون وظيفتها أن تغيِّر الواقع الأخلاقيّ المعطى وذلك بوسائل عقليّة، عن طريق نبذ عناصره التي عفّي عليها، ولصالح المنافع الإنسانيّة، كما تتدخّل الميكانيكا والطِّبّ، من أجل هذه المنافع نفسها، في الظَّواهر الفسيولوجيّة والبيولوجيّة".

"وهكذا نجد أنَّ التَّجربة الأخلاقيّة ليست إلاَّ تمرُّداً مستمرّاً للعقل، تمرُّداً على الحاضر باسم المستقبل، وتمرُّداً على ما تحقَّق باسم ما لَم يتحقَّق بعد، وتمرُّداً على الأغراض باسم الغايات، وتمرُّداً على قوانين العليّة باسم الأوامر؛ إنَّها ثورة روحيّة، في تعمُّق متزايد، وتزداد أخلاقيّة بقدر ما تزداد ثوريّة".

غورقيتش يميِّز ثلاث طبقات رئيسيّة للتجربة الحيّة الأخلاقيّة، وهي:

- الطَّبقة الأكثر سطحيّة، هي تجربة الأخلاق.
- والطَّبقة الأعمق هي تجربة القيم.
- والطبقة الوسطى والأبعد عنّا هي تجربة الحريّة الخلاّقة.

الأخلاق النَّظرية ممكنة من حيث هي علم فلسفيّ لا يأمر بشيء.

الإنسان، لما كان محكوماً عليه أن يكون حرّاً، فإنّه يحمل على عاتقه عبء العالَم كلّه. إنَّه مسؤول عن نفسه بوصفه حالة وجود ونستعمل هنا كلمة: "المسؤولية" بمعناها المبتذل وهو "الشُّعور بأنَّ المرء هو الفاعل الّذي لا شكَّ فيه، لحادث أو شيء". وبهذا المعنى، فإنَّ

مسؤوليّة ما هو[١] - لذاته مسؤوليّة مرهقة، لأنّه هو من بواسطته يوجد عالَم، ولما كان هو الّذي يجعل نفسه موجوداً.

إنّني مهمل في العالَم، لا بمعنى أنّني سأظلُّ متروكاً وسلبيّاً في عالَم معادٍ، مثل لوح الخشب الّذي يعوم على الماء، بل بالعكس: أي بمعنى أنّني أجد نفسي فجأةً، وحدي وبدون عون، منخرطاً في عالَمٍ أحمل كلّ المسؤولية عنه، من دون أن أستطيع، مهما فعلت، أن أنتشل نفسي، حتّى ولا لحظةً واحدة، من هذه المسؤوليّة، لأنّني مسؤول حتّى عن رغبتي نفسها في التّهرُّب من مسؤولياتي، وأن أجعل نفسي سلبيّاً في العالَم.

والحريّة هي الينبوع الوحيد للقيمة، وهي العدم الذي به يوجد العالَم"[٢].

والحريّة الإنسانيّة تسبق ماهية الإنسان وتجعلها ممكنة، وماهيّة الموجود الإنسان معلّقة بحريّته.

برز في الغرب، مدى مستقلّ للسياسيّ[٣]، وظهر بقوّة توترٌ تجديديّ بين الطّائفة والفرد، بينما تكوّن في دار الإسلام، النّموذج الإمبراطوريّ الّذي شكّلت أبعاده ومؤسّساته، بحدّ ذاتها، تحدّياً صارخاً ضدّ الأشكال السّياسيّة الّتي عرفها ووضع أبوابها مؤسّسو العالَم الإسلاميّ.

بناء مدى سياسيّ مستقلّ استقلالاً تامّاً، كما تميّزت الحقبة الوسيطة. والقائمة على التّمييز بين عالَم الدّنيا وعالَم الآخرة والفرضيّة الأكثر تشدّداً، فرضيّة تكوّن مدى سياسيّ مميّز.

ببروز السّياسيّ خارج أطر الدِّين في الغرب، تَمّ بناؤها انطلاقاً من تاريخ الأفكار أو تاريخ اللاهوتيّات. ربطها بتاريخ الممارسات الاجتماعيّة، وبالتّنافس الحادّ بين مبادرة الأمير والمبادرة الدينيّة، ضمن سياق الرّوابط المتقلّبة للقوى.

١- ما هو لذاته هو الشعور، أو الذات، أو الموجود الواعي.

٢- ص:٧٢٢، من الأصل الفرنسي.

٣- السّياسي يفهم هنا كمجال للنشاطات، أي المجال الّذي يفسح في أن تُمارس السُّلطة في حيِّز معيَّن، وفي أن تتحدَّد أنماط تشريعاته وتنبني أدواته ومؤسّساته وقواعد وظائفه (أي السّياسة). فالسّياسي هو إذاً تاريخ وثقافة ووظائف.

مقولتا حدود السّياسي ومداه، المرتبطتان بالمسيحيّة الرومانيّة. السّمتان المشتركتان بين كلّ البيروقراطيّات: التّخصُّص الوظيفيّ، والبنينة التّراتبيّة.

اللاهوت الأكويني لا يتصوّر ثنائية الزمنيّ والروحانيّ شقاءً أو لحظةً من لحظات مغامرة البشريّة، لكنَّه يتصوّره كنظام شاءه الله، وعلى الإنسان أن يُفكِّر ويتصرَّف وفق هذا النِّظام. وهكذا إذاً تبقى استقلاليّة السِّياسيّ مطروحة دوماً، بدليل أنَّ فيلاي Villey لَم يتردَّد في أن يرى بذور فكرة العلمانيّة في البناء الّذي شيَّده القدّيس توما الأكوينيّ.

وحصراً لأنَّ السِّياسيّ موجود بذاته، ولأنَّه متطابقٌ مع نظام وتخطيط إلهيّين، فهو لا يُنظَّم من قبل الله، بل يخضع لقوانين الطَّبيعة، الّتي تتحصّل للإنسان بواسطة العقل.

الانتقال إلى النِّظام الإمبراطوريّ كان الرّهان المسيطر. النَّموذج الّذي لَم يكن يميِّز بين الملكيّة والدِّين، والّذي ضمنه كان الدِّين أساساً للمَلكيّة

يُنسب إلى ابن رشد أطروحة "الحقيقة المزدوجة" البشريّة والإلهيّة، الّتي تبرِّر سيادة الإنسان، أي المواطن الأمير، على قواعد المدينة.

والمباحثات الّتي دارت في القرون الأولى للخلافة والّتي تركّزت على العقل، انصبّت أساساً حول منفعة العقل وحول قدرته على الإسهام في معرفة الوحي، أكثر ممّا انصبّت حول ظروف تنصيبه كقدرة مستقلّة قادرة على بلوغ معقوليّة الواقع الحقّ والوصول إلى تحديد الفعل العادل.

عبدو القاعي

المؤسّسات الدينيّة: إيمان والتزام بقضايا الناس وبمشروع أنسنة الإنسان والمجتمع*

يعيش الناس وبخاصّة الشباب من بينهم، اليوم، في العالم، وفي لبنان بشكل خاصّ، أزمات ست: المواطنيّة- الإيمان- العمل- التربية- العلم والإعلام- الحداثة بشكل عامّ. والسؤال المطروح على مؤسّسات الأديان والمجتمع المدنيّ الأخرى يعود لكيفيّة فتح أقنية حوار حولها، انطلاقاً من أبعادها الدينيّة والمدنيّة، وسنداً إلى تصوّرات الشباب حيالها.

١ - **أزمة المواطنيّة:** المواطنيّة، في الأصل، فعل مشاركة في بناء المؤسّسات. المؤسّسات عموماً اليوم تُصرّ على ثوابتها، وتحول دون أيّ تدخّل في شؤونها. فهل المؤسّسات الروحيّة والمدنيّة مستعدّة لأن تفسح في المجال أمام الشباب خاصّة لكي يصبحوا مُمَأسَسين (أي قادرين على المواطنيّة)، عبر إعادة النظر في بُنيات مؤسّساتهم الروحيّة أوّلاً، وبتمكينهم بالتالي من العمل السياسيّ في علاقتهم مع المؤسّسات المدنيّة. فالالتزام، من هذه الزاوية، ليس انخراطاً جماعيّاً في أعمالٍ يقوم بها الإنسان تغطيةً لأوقات فراغه، إنّما هو عطاء طوعيّ لذاته في مشروع، يحقّق، عبره، ذاته والذات المجتمعيّة، فيه وفي الجماعة التي ينتمي إليها. ففي الالتزام، الكذب غير ممكن: فإمّا أن يكون المرء صادقاً، أو لا يكون. فهل ستتيح المؤسّسات القائمة حاليّاً، الدينيّة منها والمدنيّة، فرصاً جديدة للالتزام في مشاريع تستأهل عطاء الذات من قبل الشباب كافّة؟

* مُقتطفات من كتاب: على درب المدينة هموم وأحلام، عبدو القاعي، منشورات جامعة سيّدة اللويزة، ٢٠٠٤، بعد مراجعتها في ضوء مستلزمات البحث العائدة لموضوع الندوة.

٢- **أزمة الإيمان:** الشباب ملزم اليوم في أن يعيد إنتاج إيمان أهله لينتمي إلى جماعته الدينيّة. الإيمان يصبح أكثر فأكثر التصاقاً بالجماعة المؤمنة، فيما هو فعل تجلّ خلال تجربة حياتيّة فذّة يعيشها الفرد في علاقته مع المعطيات الدينيّة التي تصله. الإيمان مع الشباب، يتطلّب أن نساعدهم في أن يكونوا ناقدين، بلا خوفٍ، لا على دينهم ولا على معتقداتهم.

الكنائس والأديان الأخرى مدعوّة اليوم إلى فتح باب النقد في العمليّة الإيمانيّة، لكي يتمكّن الشباب الذين يتعلّمون النقد في المجالات العلميّة، أن يعيشوا إيمانهم من دون خوف عليه من الفكر النقديّ، بل نساعدهم لكي يكون هذا الفكر سبيلاً إلى تعزيز الإيمان. أمّا الحشود في أماكن الصلاة فليست بالضرورة ظاهرة إيجابيّة، إنّما يمكن أن تكون هروباً عاطفيّاً إلى الأمام، أو انصياعاً لما هو قائم خشية ممّا سيكون بفعل إرادتهم.

بناء عليه، وفي ضوء تقدّم العلوم الإنسانيّة، وبخاصّة في مجاليها النفسيّ والاجتماعيّ، أصبح من الضروريّ التمييز بين الانتماء والهويّة والأصول والجذور؛ على أنّ الأبعد، في الزمن والتكوين، بين هذه المصطلحات، هو مصطلح الجذور.

الجذور: هي كلّ ما يعطي ويأخذ. لكنّها لا تظهر في التكوين المخلوقيّ. هي في الجينات لدى الكائنات الحيّة.

الأصول: هي متعدّدة وتعود إلى أحداثٍ أساسيّة تطبع الجذور بطابعها الخاصّ، وتؤثّر فيها بشكلٍ مميّز.

الانتماء: هو التعبير عن الروابط التي تصل الإنسان بذاته وبمحيطه، إمّا بشكل يسبق وجوده الذاتيّ الشخصيّ (أهل وأنسباء...)، وإمّا بشكلٍ إراديّ (جماعات وجمعيّات...).

الهويّة: هي مشروع الذات، ومشروع الجماعة. هي مشروع كلّ كائن فرديّ أو جماعيّ.

لماذا هي مشروع؟

لأنّها تَشَكّلٌ دائم عبر الأحداث والإرادة الذاتيّة والموروثات من الجذور والأصول والانتماءات المختلفة البدئيّة والإراديّة.

ولذا، لا يمكن الكلام على الهويّة وكأنّها من الثوابت. من هنا الاقتراح أن يتمّ التركيز في البحث الإيمانيّ المعتقديّ، في الديانات السماويّة، عن الأصول التاريخيّة، لكن ضمن المنابع اليهوديّة أو المسيحيّة أو الإسلاميّة في إطار الجذور الإبراهميّة التي تشتمل على سائر المسيحيّين وعلى الإسلام واليهوديّة.

فمن مثل هذا البحث، يأتي الكلام على الهويّة كفعل لمؤسّسة دينيّة تنهل في الأصول، وتنبعث في التاريخ عملاً حرّاً يجدّد عيش كلام المؤسّسين الدينيّين وفق الظروف والتحوّلات، ويتفاعل مع الأصول والجذور الإبراهميّة والإنسانيّة.

فالكلام على الخصوصيّة في الهويّة المعتقديّة خطير جدّاً. لأنّ الهويّة ذاتيّة متحرّكة، تتعرّف على ذاتها عبر احتكاكها مع عمقها التاريخيّ وانفتاحها على الثقافات المختلفة، وكلّما انفتحت الهويّة، كلّما تأكّدت قدرتها على الحوار بين أصولها وتفرّعات الأصول الأخرى والتعابير المختلفة الصادرة عنها، وتأكّدت كذلك قدرتُها في بلوغ الجذور الإنسانيّة الأخرى.

الهويّة ليست شيئاً محدّداً. هي مشروع لشيء لم يكتمل.. يسعى الأفراد والجماعات لإكماله.. ولن يكتمل.

فهل ستسعى المؤسّسات الدينيّة لإكمال مشروعها الإنسانيّ الإلهيّ، لا من طريق ترميم الضفّة وتجميلها، بل من طريق الجسر الذي يصلها بالضفّة الأخرى (أي سائر الكنائس والأديان)؟!

الأهمّ هو مشوارنا على الجسر: كيف نكون في هذا المشوار!

نحن نعتني بترميم الضفّة، ولا يعنينا لا الجسر ولا التغيير الذي يحدث خلال مشوارنا على الجسر. وفي هذا مشكلتنا.

٣- **أزمة العمل:** من المعروف اليوم أنّ البنيات الاقتصاديّة وتطوّر السوق المُعَوْلمة ستؤدّي أكثر فأكثر إلى البطالة وإلى تهميش الناس، حتّى الذين يكونون قد تخرّجوا من المعاهد والجامعات بشهادات عالية. مؤسّسات الأديان مدعوّة اليوم لأن تبحث في مفهوميّة العمل، ليس كوظيفة فقط، يبيع الإنسان من خلالها مجهوده ليحصل على لقمة عيشه،

بل كنشاط ممهن، يحقّق الإنسان من خلاله ذاته ويساعد مجتمعه على تطوير نوعيّة الحياة فيه.

ثمّة مجالات عديدة، يمكن أن يلتزم بها الشباب ويقوموا بنشاطات مهنيّة، لكن الرأسمال غير مستعدّ لدفع ثمنها. المؤسّسات الدينيّة، مطلوب منها أن تعيد النظر في قضيّة التزام الرأسمال في مجالات خلق نشاطات مهنيّة جديدة تساعد على تحسين نوعيّة الحياة: في المدينة والريف، في المدرسة والبيت، في إنتاج السلع وتوزيعها...، ولكنّها غير مربحة كغيرها في شكل مباشر.

٤ - **أزمة التربية:** يجب التنبّه هنا إلى أنّ البحث التربويّ يتناول في أيّامنا الحاضرة محاور ثلاثة؛ ويتطلّب تغييرات جذريّة في المفاهيم التي تستند إليها هذه المحاور:

- تغييرات في محور التربية للانتقال في التنشئة إلى التنشّؤ معاً،
- تغييرات في محور التعليم، وبخاصّة التعليم المهنيّ، للانتقال من ذهنيّة البحث عن الفاعليّة في الاستثمار إلى ذهنيّة التثمير وتحقيق المساواة الإنسانيّة،
- تغييرات في محور القيم لإعلاء العائد الإنسانيّ على العائد الماديّ.

وإذا نظرنا إلى التنشئة بحدّ ذاتها بشكلٍ أحاديّ من المُنشئ إلى المنشأ. الأب والأمّ ينشّئان أولادهما على نظم الحياة كما عرفاها ونشآ عليها.

المعلّم ينشّئ التلامذة على ما هو قائم وسائد من معارف ونظم وقِيَم وتقاليد، مساهماً بذلك في تكييفهم مع متطلّبات الحياة الجارية في الجماعة التي يعيشون فيها أو المجتمع الذي يتحضّرون له.

وهكذا دواليك: من البيت إلى المدرسة إلى الجامعة، التنشئة هي فعل العارف، وهي حالة تلقٍّ لمن لا يعرف. يهدف هذا الفعل إلى عدم الإخلال بالتوازن في الحياة العامّة، وإلى إعطاء الفرد الكفاءات والقدرات اللازمة لكي يعيش داخل الجماعة بشكلٍ يسمح له أن ينمو هو وأن ينمّيها هي. فالتنشئة، من هذا المنطلق، لا تسأل عمّا يكتنزه الفرد من قدرات مغايرة لما هو سائد ومعروف، بل بالعكس تحاول أن تجيّر هذه القدرات لأقنية المعارف والحاجات السائدة؛ وإذا لم تتمكّن، فهي قادرة على تهميشه وتصنيفه في خانة غير الطبيعيّين.

من هنا، كانت ضرورة إعادة النظر في التنشئة من خلال بحث إنسانيّ: علميّ، قيميّ ومجتمعي، لنقلها من مصافّ الفعل في الآخر إلى الفعل الذي يمكن أن يصدر عن الآخر لو توقّفنا عن القول وترقّبنا قوله هو. فكان، مع مدرسة "فرينيه"، في بدء القرن العشرين، البحث البيداغوجيّ للانتقال من التنشئة إلى التنشّؤ على الآخر. وهذا ما يفترض نقلة نوعيّة في دور المعلّم، بحيث يتمّ التركيز على الولد كباحث عن المعارف والمكتسبات التي تهمّه بالإستناد إلى دعوته الشخصيّة، وقدرات الخلق والإبداع المتوفّرة لديه. فالمعلّم في هذه العمليّة التنشّئيّة، يصبح هادياً للطالب ومصغياً له.

إنّ إعادة النظر هذه لم تُفلح إلاّ بدرجات متفاوتة، حتّى في البلدان الأكثر تقدّماً. وقد عطّلتها، بشكل أخصّ، المنافسة القويّة التي غزت أنظمة التعليم ودفعتها لإخضاع الطلاّب لعمليّات قيصريّة تفرز من خلالها الناجحين وفقاً لمقاييس النجاح في المجتمعات المبنيّة على التكيّف السريع والفاعليّة في العمل وإدرار الأرباح السريعة لأصحاب العمل الذين سيوظّفونهم.

وكان ما كان في القرن العشرين، فنسينا ما كنّا قد بدأناه في هذه الورشة، فإذا بنا نقع في مصيبة البطالة وهشاشة المنتجات التربويّة أمام سرعة التغيّرات التي أملتها ثورة التكنولوجيا. ومن أهمّ ما أوصلت إليه هذه الثورة، أنّ أولادنا اليوم غدوا يعرفون قبل معلّميهم ما هو متغيّر في العالم المعاصر في حالاته الأكثر حداثة، ممّا أربك العمليّة التعليميّة، حيث الأهل والمعلّمون معاً مصرّون على أن ينشّئوا أولادهم، ليس على ما هو فيهم ولهم، بل على معارف يغلب عليها الارتباك بفعل سرعة تغيّرها. المؤسّسات الدينيّة مدعوّة اليوم، بما لها من دور في مجالات التنشئة، إلى السعي من أجل إجراء تغييرات جذريّة في هذه التنشئة، تساعد الناشئة على تحقيق ذواتهم، في إطار فعلٍ إيجابيّ فذٍّ، فعلٍ ينتج الفرد من خلاله ذاته والسلع المفيدة له وللمجتمع، من دون الاضرار بحياة الإنسان والبيئة.

من هنا، نقترح على المؤسّسات الدينيّة والمدنيّة التركيز على إعادة النظر الشامل في فعل التنشئة، لكي تنقله أوّلاً إلى مصافّ التنشّؤ على، ولكي تساعد الناس على أن يتمرّسوا كأهل ومربّين على التنشّؤ مع أولادهم على العالم الجديد الذي يتقدّمون نحوه، وأولادهم أمامهم وليس وراءهم.

٥- **أزمة العلم والإعلام:** العلم، اليوم، أصبح اختصاصاً؛ والاختصاص أصبح مورداً لرأس المال، إلى درجة أنّنا لا نسأل إلاّ كيف ندير الموارد البشريّة لتوفير أفضل إفادة ممكنة لرأس المال، ولتحقيق أفضل فاعليّة ممكنة له على مستوى نوعيّة المنتج.

لم يعد العلم اليوم سؤالاً نقديّاً، ولا سؤالاً منهجيّاً. دور مؤسّسات الأديان، هنا، يقوم على أن لا تنصاع لما تقدّمه لها البنيات التعليميّة التي وضعتها قوى السوق تحقيقاً لمشيئتها، وعلى أن تسأل هذه القوى عن مصير العلم والإنسان، وأن تدعو بالتالي إلى البحث في الإفادات الإنسانيّة من العلوم، وإلى الحدّ من سلطة الخبراء والقيّمين على المعرفة في اتّخاذ القرارات وتحديد مصير الشعوب والتسبّب في تراجع الديمقراطيّة في العالم، بمعنى تراجع بناء أطر الإصغاء إلى إرادات الشعوب وتفعيل مشاركتها في اتّخاذ القرار.

أمّا الإعلام فقد أصبح خاضعاً إلى حدّ بعيد جدّاً لسلطتين: القوّة السّياسيّة، والمال. ومن دور المؤسّسات الدينيّة، ألاّ تسعى إلى أن يكون لها، لا مكان ولا مكانة، في مجرى هذين التوجّه والاتّجاه، بل أن تساهم مع الشباب في وضع الأطر الحواريّة والنقديّة التي تحفّز وتؤهّل للبلوغ إلى فكّ الارتباط بين الاعلام من جهة، والمال والقوّة السياسيّة من جهة ثانية، فيتمكّن الاعلام بالتالي من أن يبني ذاته على الإصغاء ونشر المعرفة وتنوير الذين يبحثون عنها.

٦- **أزمة الحداثة بشكل عامّ:** تحت هذا العنوان يُفترض التمييز بين الحداثة والنهضة والتجدّد والنقد وتطوّر مفاهيم الحقوق الإنسانيّة والسياسة والاقتصاد.

فالحداثة، كما حدّدها كانْت (Kant) هي في النزعة إلى النقد، وصولاً إلى التحليل العقلانيّ لكلّ شيء، وهي أيضاً في اعتبار الإنسان غاية كلّ شيء.

المجتمعات الحديثة هي مجتمعات سعت شعوبها إلى الانخراط في هذين الاتّجاهين، ما أدّى اليوم إلى ظهور إشكاليّة جديدة للحداثة، برزت من خلالها العلوم التكنولوجيّة كظاهرة أحاديّة تستقطب الفكر البشريّ، كما برزت أيضاً أحاديّة السوق المعولم الذي عطّل قدرات الشعوب على اتّخاذ قراراتها وبناء سياستها بيدها.

وعليه، يُفترض أن تؤكّد المؤسّسات الدينيّة اليوم على أنّ الحداثة تتطلّب إعادة نظر مفهوميّة أساسيّة، يُعمل من خلالها، ليس على نقد التقليد فحسب، بل على نقد النقد أيضاً، أي نقد

كلّ مُنتجات القرن العشرين، تأميناً لعودة النهضة الإنسانيّة والإيمانيّة، ليس من طريق العقلانيّة فقط، بل من طريق الوجدان الإنسانيّ والضمير والإيمان أيضاً.

الحاضر يتوق إلى بحثٍ إيمانيّ يتخطّى البحث العقلانيّ، والبحث العقلانيّ يتوق إلى آليّة نقديّة تتخطّى الآليّة التكنولوجيّة، والبحث التكنولوجيّ يتوق إلى إنسان يسعى إلى بناء العيش أكثر ممّا إلى بناء وسائل الحروب والدمار.

ولذا، فإنّ على مؤسّسات الأديان، في علاقتها مع الحداثة، أن تشارك في البحث مع المؤسّسات المدنيّة ومع كلّ العاملين في حقل العلاقة بين الإيمان وتطوّر العلوم الإنسانيّة، لكي تتمكّن من أن يكون لها مكان ومكانة مع الشباب في معترك الحياة، الحياة التي يعيشها هؤلاء الشباب، ومن حولهم تتزايد الأسئلة الكبيرة وليس من يساعدهم على تفكيكها وحلّ رموزها.

د. ميرنا عبّود المزوّق

التحوّلات في المؤسّسات الدينيّة نحو مؤسّسات دينيّة ذات أداءٍ إيمانيّ

تتكوّن هذه المداخلة من نقاط عمليّة، يُعرض من خلالها الواقع في إشكاليّاته لتُبنى إقتراحات تكون بمثابة نقاط إنطلاق لمشاريع وورش عمل في المؤسّسات الدينيّة، مسيحيّة كانت أم اسلاميّة.

أوّلاً

إنّ البُعد الروحيّ هو مكوّن للإنسان، وليس مضافاً إليه أو مُلحقاً به. من هنا ما تؤكّده حكمة هنديّة عندما تشبّه الإنسان بعربة خيل يقودها سائق وصاحبها في الداخل يديرها.

فالعربة والخيل يحملان جسم الإنسان، أحاسيسه وغرائزه؛ أمّا السائق فيمثّل العقل المفكّر، أخيراً صاحب العربة في الداخل يمثّل البعد الروحيّ الذي يعطي للسائق وللعربة الإتجاه والهدف الواجب الوصول إليهما، كما يعطي معنى للطريق الذي من خلاله يمكن الوصول إلى الهدف المرجوّ. أمّا عندما يكون صاحب العربة غائباً أو نائماً، فيمكن لهذه العربة الذهاب إلى المجهول مع كلّ ما في ذلك من مخاطر؛ (بالنسبة للإنسان على حياته، وكيانه ونفسيّته، في غيابٍ شبه تامّ لمشروع حياته ومعناها الإنسانيّ والروحيّ).

إنّ دور المؤسّسات الدينيّة يكمن في إنشاء إطارٍ يربّي ويطوّر البُعد الروحيّ لكلّ إنسان كبعدٍ مكوّن لهويّته (مثل الأبعاد الأخرى). وهذه المؤسّسات مهما كانت وظيفتها العمليّة، إجتماعيّة كانت أم تربويّة أم ثقافيّة أم استشفائيّة...إلخ عليها أن تساعد كلّ إنسان على عيش تناغم في هويّته، فلا يخضع لإنقسامات؛ لأنّ الهويّة وحدة متكاملة لكلّ شخص، فلا يستطيع أن يكون أكثر تديّناً في مكان وأقلّ في مكانٍ آخر. المسيحيّ مثلاً، هو مسيحيّ في كل أبعاده

الإنسانيّة المكوّنة وفي كل ميادين حياته. التمييز والاختلاف من ميدان حياتيّ إلى آخر يجب أن لا يفرض على الإنسان انقسامات في حياته.

المؤسّسات الدينيّة يجب إذن أن تسهر على أن يصبح الايمان مغذيّاً للبعد الروحيّ ومكوّناً له ولحياة الإنسان في مجملها من خلال الإنتماء الدينيّ والعيش الجماعيّ، لا أن يتحوّل هذا الإنتماء إلى هدف ومحور حياة. (الايمان لا الإنتماء الطائفيّ والمذهبيّ يدير الحياة).

ثانياً

هنا لا بدّ من التذكير أنّ الايمان والدين (foi et religion) هما بعدان مختلفان يتكاملان. فالايمان يمثّل رسالة إلهيّة وخلاصيّة للإنسان. في المسيحيّة مثلاً يسوع المسيح، الله المتجسّد، أعطى الأبعاد الايمانيّة لرسالته ومشروع الله الخلاصيّ للإنسان. أمّا الدين فيمثّل البُعد المؤسّساتي والإجتماعيّ للرسالة الإيمانيّة (Institutionnalisation du message)، ويؤمّن انتشار هذه الرسالة واستمراريّتها، فيحملها ويعيشها ويدعو إلى عيشها ويحافظ عليها وينقلها في الزمان والمكان.

إنّ كلّ بُعد يجب أن يتمّم ويكمّل الآخر، لا أن يلغيه. والخطر الذي نعيشه في المؤسّسات الدينيّة يكمن أحياناً في طغيان البُعد المؤسّساتيّ على المحتوى الإيمانيّ.

من هنا كل مؤسّسة دينيّة مدعوّة إلى مراجعة ذاتيّة للأهمّية المعطاة في نشاطها وإدارتها للبُعد الإيمانيّ وممارسته (الطقسيّة والوجوديّة والخلقيّة).

من هنا أيضاً أهميّة مراجعة ذاتيّة لمدى علاقة العيش الوجوديّ لكلّ مؤسّسة دينيّة مع ومن أجل هدف وفكر وروح مؤسّسها، من خلال ورش إعادة نظر ومساءلات حول التزام كلّ مؤسّسة وطريقة عيش هذا الالتزام على مستوى البنية والسلطة والتنظيم ومحتوى النشاطات إلخ.

فالمؤسّس لا يمكنه إلاّ أن يحمل البُعد الإيمانيّ كقضيّة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أين هو الإنسان ؟ وأين هي قضيّة كلّ مؤسّس في محتوى مؤسّساته وطريقة عيشها؟

ثالثاً

الإنسان هو، ويجب أن يكون دائماً محور كلّ المؤسّسات وهدفها.

كيف تُبنى وتُدار مؤسّساتنا الدينيّة؟ هل الإنسان فيها هو هدف أم وسيلة؟ هل المُعلن في هذا الإطار هو نفسهه المُعاش؟

ما هو حجم الإمكانيّات الموظّفة في النطاق التقنيّ لكل مؤسّسة مقابل إمكانيّات النطاق الإنسانيّ؟ عمليّاً لنأخذ مثل مؤسّسة تربويّة: كم هو عدد الموظّفين تقنيّاً وإداريّاً وتعليميّاً مقابل عدد الذين يهتّمون بالإنسان وحياته من مرشدين روحيين وعلماء نفس ومساعدين إجتماعيين ومنشطين إجتماعيين... إلخ؟. التساوي ليس مطلوباً. ما هو مطلوب هو التناغم والتواجد المتوازن.

أليس هنالك مؤسّسات تربويّة ذات إنتماء دينيّ لا يوجد فيها بُنى وأشخاص يهتمّون بالإنسان؟ وإذا وجدوا، فبعدد رمزيّ لا يلبّي الحاجة المطلوبة.

فالتنمية الإداريّة والمؤسّساتيّة مهمّة، لكن عندما لا يكون الإنسان محورها وهدفها، تبني المؤسّسة المعنيّة ما يُقال عنه في الفرنسيّة Un géant sur des pieds de curdan، عملاق على قدمين ركيكتين.

رابعاً: المؤسسة الدينية كمساحة خدمة

في المؤسّسة الدينيّة الخدمة هي حقّ مكتسب، وليست مساعدة انتقائيّة، ظرفيّة أو فوقيّة. والسلطة في هذا النوع من المؤسّسات هي وظيفيّة، دورها الخدمة. الخطر يقع هنا في تحوّل السلطة إلى تسلّط، تكون فيه الخدمة وسيلة للإستمرار.

وعندما لا يكون الإنسان محور المؤسسات، وعندما يطغى العامل التخصّصيّ التقنيّ، من الطبيعيّ أن تتحوّل هذه المؤسّسات إلى مساحة تصبح فيها الخدمة عنواناً لحقّ إنسانيّ ضائع. من هنا أولويّة إعادة نظر إقتصاديّة وتنظيميّة في هيكلة الأولويّات في المؤسّسات الدينيّة، فلا تضيع هويّتها التي تكمن في بناء محبّة القريب والضعيف كإنسان وخدمته.

خامساً: المؤسّسات الدينيّة مساحة رسوليّة

للتذكير فقط، إنّ العمل الرسوليّ نوعان:

الأوّل: يتوجّه إلى نشر رسالة إيمانيّة لدى مجموعات، لا تعرف هذا الإيمان.

الثاني: يتوجّه إلى كلّ إنسان في جميع الميادين والمؤسّسات ويسمّى بالعمل الرعويّ أو رعويّة المؤسّسات والمساحات الإنسانيّة والإجتماعيّة مهما كان نوعها.

من هنا أنّ العمل الرسوليّ يكون هويّة لكلّ مؤسّسة دينيّة وهدفها، فتكون شاهدة للرسالة الايمانيّة التي تحملها.

في هذا الإطار المؤسّسات الدينيّة مدعوّة لأن تكون منشّطة. تُبعث فيها باستمرار رسالة المؤسّس وروحه وفكره لإحيائها.

ذلك يتطلّب:

- أن تعيش ما تدعو إليه وما تنطق به. فلا يتناقض المُعلن مع الواقع،
- أن تكون مساحة مشجّعة للتواصل بين أعضائها المكوّنين، فلا يتسلّط أحدهم على الآخرين،
- أن تشجّع الخلق والإبداع في كل الميادين، ومنها وأهمّها الميدان الإنسانيّ.

سادساً: المؤسّسات الدينيّة مساحة خدمة، مساحة رسوليّة، بتشجيعها المشاركة،

فيأخذ كلّ إنسان مكانه ويُحترم ويُقبل في اختلافه. لا ننسَ رسالة بولس الأولى إلى أهل قورنتس حول تشبيه الكنيسة بالجسد : فلا يمكن أن يكون الجسد عضواً واحداً، بل عدّة أعضاء مختلفة، كلّها مكوّنة، تتكامل لبناء واستمرارية هذا الجسد.

في المؤسّسات الدينيّة تطبّق نظريّة القدّيس بولس هذه وتكون وحدة متكاملة مؤلّفة من مكوّنات مختلفة، لا يسيطر فيها عضو على الآخر فيبعده، ولا يستقيل عضو بعدم إحساسه بانتمائه الى هذه المؤسّسة.

"ولو قالت الأذن لست عيناً فما أنا من الجسد" أفتراها لا تكون لذلك من الجسد؟... "فلا تستطيع العينُ أن تقول لليد لا حاجة بي إليك ولا الرأس للرجلين لا حاجة بي إليكما".

إن المؤسّسات الدينيّة مدعوّة لدراسة عمليّة لهذا النص وتطبيقه.

سابعاً

المؤسّسات الدينيّة التي تُعنى بالأشخاص المهمّشين والموجوعين والمصابين والمجروحين، يجب عليها مراجعة نصّ مار بولس، خاصّة في فقرته الأخيرة حيث أنّ الله أعطى للأعضاء التي نحسبها الأخسّ في الجسد مزيداً من التكريم.

فلا تعمل هذه المؤسّسات على وضعهم جانباً فتريح بذلك الضمير الاجتماعيّ وتطبّق مقولة: عينٌ لا ترى قلبٌ لا يوجَع. من واجب هذه المؤسّسات ذات الهويّة الرسوليّة أن تعمل على إعطاء هؤلاء الأشخاص المهمشين دوراً إنسانيّاً وتربويّاً وإجتماعيّاً: فمن خلالهم ومعهم، يمكن توجيه نظرة الإنسان والمجتمع إلى الجوهر الإنسانيّ في كل نشاط والتزام، فيكون هذا الجوهر هدفاً وليس وسيلة. معهم ومن خلالهم يتمّ تصويب نظرة المجتمع إلى مكانة البُعد الكيانيّ (L'Etre) كهدف والبُعد الإستملاكيّ كوسيلة (L'Avoir).

ثامناً: المؤسّسات الدينيّة لديها دور تربويّ مباشر وغير مباشر

وهنا أهميّة مراجعة ذاتيّة لمحتوى هذا الدور وهدفه.

هل هذه المؤسّسات تعلّم أم تلقّن؟

هل تربّي أشخاصاً يخافون من الله، فيصبحوا مؤمني الخوف والتزّمت لا الإلتزام الحرّ؟

هل يعرف أولادنا وشبابنا ما هي دعوتهم، وهل نساعدهم على اكتشافها وكيفيّة عيشها؟

هل تساعد هذه المؤسسات شبابنا على تحمّل مسؤوليّة ما يتعلّمونه إيمانيّاً، فيصبح مكوّناً لهويّتهم وجزءاً من حياتهم يعيشون من أجله ومن خلاله لا تحت وطأته؟

أمن الطبيعيّ أن لا يعرف أكثريّة شبابنا المسيحيّ مثلاً في جامعاتنا المسيحيّة مفهوم الدعوة المسيحيّة والإلتزام المسيحيّ؟ ماذا نعلّم! معلوماتٍ إيمانيّةً تبقى في الكتب ولا تتعدّاها إلاّ من خلال بعض العادات والتقاليد؟!

ألا يجب أن تكون لمؤسّساتنا الدينيّة مراجعة شاملة لدورها التربويّ المباشر وغير المباشر، ومحتوى برامجها التعليميّة، لتربّي أجيالاً يكون فيها الإيمان محرّكاً لمشروعها الحياتيّ الخاصّ والجماعيّ، في انفتاحٍ دائم على الآخر كقريب مختلف.

ألا يجب أن تعمل هذه المؤسّسات على معرفة الآخر المختلف في كيانه وإيمانه؟

أخيراً، إنّ المطلوب برأيي ليس استبدال المؤسّسات الدينيّة بأخرى مدنيّة، بل العمل على أن تعيش المؤسّسات الدينيّة هويّتها وتساعد الآخرين على عيش هويّتهم. فلتبقَ مؤسّسات إيمانيّة ولا تتراجع أو تتنكّر لهويّتها.

ولتبقَ مساحات يمكن من خلالها أنسنة المجتمع.

المحور الثاني

المقوّمات القياديّة
لمشروع المجتمع اللبنانيّ

د. أمين الريحاني معايير القيادة لبناء المجتمع

ناصيف عبيد إشكاليّة القيادة في لبنان

أ. أنطونيوس أبو كسم مقوّمات القيادة السياسيّة

شارل عربيد مقوّمات القيادة في المؤسّسات الاقتصاديّة

د. فادي قمير مقوّمات القيادة في الإدارة العامّة

د. ملحم خلف مقوّمات القيادة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ

د. سمير خوري مقوّمات القيادة في المؤسّسات الدينيّة

د. أمين ألبرت الريحاني

معايير القيادة لبناء المجتمع

تتطلّب المقوّمات القياديّة لبناء المجتمع اللبنانيّ مجموعة من المعايير الإنسانيّة التي يمكن ترجمتها بمجموعة من الأفعال القادرة على خلق تيّار فاعل يسهم في توحيد المواطنين والضغط باتجاه تصوّر وطنيّ شامل لمستقبل لبنان ومستقبل أبنائه. في هذه العجالة أحاول أن أوجز كتلة المعايير المطلوبة لمعنى القيادة، وكتلة الأفعال المتوقّعة لدور القيادة في المجتمع، في كلّ مجتمع يريد النهوض والتقدّم.

أرى أوّلاً أن المعيار الأخلاقيّ يتقدّم سائر المعايير، لأنّه يشكّل البوصلة لمصداقيّة القيادة. فالتحلّي بخصال الصدق والإخلاص والأمانة يعني التحلّي بمصداقيّة واضحة المعالم، حاضرة المقاييس، تخوّل صاحبها اعتماد سُلّم قِيَم نتمكّن من محاسبة أنفسنا على أساسه. وهذا ما يؤدّي إلى الالتزام بالمعيار السلوكيّ في القيادة. وغنيّ عن البيان أنّ المعيار السلوكيّ يحتّم علينا التعامل مع الآخرين على أسس متينة من الاحترام والعدالة والمساواة التي نفرضها على أنفسنا أوّلاً قبل أن نطلبها من الآخرين.

وأرى أنّ معنى القيادة يستوجب معياراً فكريّاً يعزّز الدعوة إلى قِيَم الحريّة الاجتماعيّة والسياسيّة، والالتزام بهما. فالأخذ بحريّة الرأي وديمقراطيّة القرار يجعل من القائد رجل قرار جماعيّ لا يحتكر التفرّد ولا يلجأ تالياً إلى فرض الرأي واعتماد السلوك الفوقيّ المنفصل عن الإرادة الجماعيّة المطلوبة. وتأكيداً لالتزام القائد بالحريّة الاجتماعيّة والسياسيّة، لا بدّ له من أن يتحلّى بثقافة الانفتاح، وثقافة المساءلة، وثقافة البحث المستديم عن الحقيقة. هذا المعيار الثقافيّ للقائد يعزّز بدوره ثقافة التضامن والتكافل من أجل المصلحة العامّة ومصلحة الوطن.

إلى جانب هذا المنحى التنظيريّ في محاولة تحديد معايير القيادة الاجتماعيّة والسياسيّة، لا بدّ من الوقوف عند "أفعال" القيادة أو الخطوات المتوقّعة والمنتظرة من القائد. ما هو "الفعل" الذي يميّز القائد عن سواه من الملتزمين بالشأن العامّ، سياسيّاً كان أم اجتماعيّاً؟ ما هي الخطوات الفعليّة والعمليّة التي يُفترض بالقائد القيام بها؟

قد تكون الإجابة عن مثل هذه الأسئلة متمحورة حول "الأفعال" التي ترتبط بشخصيّة القائد كما بدوره وحضوره، ومن ثَمّ تقوم بالخطوات الضروريّة من أجل تفعيل القيادة. هذه "الأفعال" الهادفة هي الآتية:

تضع القيادة الأسس الواضحة لآليّة المحاسبة الذاتيّة.

تبني القيادة معالم الرؤيا الجماعيّة المؤديّة تدريجيّاً إلى الرؤيا الوطنيّة.

توفّر القيادة المناخ الصحيّ لعمليّة الالتزام الوطنيّ.

تؤسّس القيادة للشراكة المجتمعيّة المؤديّة إلى الشراكة الوطنيّة.

تُنتج القيادة الفضاء المعرفيّ الموسوم بالموضوعيّة وأولويّة البحث عن الحقيقة المجرّدة.

تُعزّز القيادة الظروف التعلّميّة بقصد الانتقال من استهلاك المعرفة إلى نقد المعرفة تمهيداً لإنتاج المعرفة.

تخطّط القيادة لعمليّة التغيير ثم تعمل على تنفيذها المدروس والمتدرّج.

تباشر القيادة بعمليّة البناء ثم تحيطها بالتحصين والنموّ والتطوّر.

وأخيراً، أو مع كل "الأفعال" السابقة، تبادر القيادة إلى عمليّة الخلق والإبداع. وهذا يصحّ على كل المستويات الاجتماعيّذة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

ناصيف عبيد

إشكاليّة القيادة في لبنان

عندما نستعرض تاريخ لبنان الحديث، في منطقة كانت ولا تزال حافلة بالأحداث الكبيرة، نرى أنّه وبعد اثنين وستّين عاماً من الاستقلال، لم نصل بعد إلى قيام دولة تليق بإنسان الألفيّة الثالثة. وإذا كان الجميع متّفقين على هذا الأمر، فهم غير متّفقين على أسباب الفشل. فالبعض يعيد الأمر إلى تدخّل دول الجوار، والبعض الآخر يعيد الأمر إلى عدم توحّد اللبنانيين. وبالرّغم من صحّة هاتين المقولتين، فإنّ سبب الفشل الحقيقيّ هو في عدم وجود قيادة على مستوى التحدّيات. وهذا يدفعنا للبحث في إشكاليّة القيادة في لبنان من خلال تساؤلين هما:

١- لماذا فشلت القيادات السياسيّة في لبنان؟

٢- لماذا لم يتمكّن الشعب اللبنانيّ، في ظل النظام الديمقراطيّ الوحيد في العالم العربيّ، من إيصال قادة على مستوى التحدّيات؟

إنّني لا أحصر مشكلة القيادة في لبنان بمحور القيادة السياسيّة فقط لكن، ونظراً إلى أولويّة هذا المحور وانعكاسه على جميع محاور الحياة الأخرى في الوطن وبالتالي على آليّات القيادة فيها، ونظراً لضيق الوقت، رأيت معالجة هذا المحور الرئيسيّ دون غيره، للإجابة على السؤال الأوّل وهو: لماذا فشلت القيادات السياسيّة في لبنان؟

السياسيّون لديهم إجابات تبريريّة وفي أغلبها إنّ الخارج الدوليّ والإقليميّ هو المسؤول، وإنّ الأمر كان أكبر منهم.

المواطن عندما يختار قادته، فإنّما يختارهم لقيادة البلاد في أوقاتها الصعبة، وبالتالي عليهم أن يكونوا أكبر ممّا يستهدف الوطن؛ وفي حال عدم نجاحهم في ذلك، لا تهمّه الأسباب التبريريّة، بل النتائج. فعندما تكون النتائج فاشلة، ذلك يعني أنّ هذه القيادات عاجزة دون

متطلّبات المرحلة، وبالتالي على الشعب استبدالهم بآخرين على أساس برامج لتحقيق أهداف محدّدة.

أمّا الجواب على السؤال الثاني، وهو لماذا لم يتمكّن الشعب اللبنانيّ من إيصال قادة على مستوى التحديات،ففيه تكمن إشكاليّة القيادة. والجواب هو في قول الإمام علي:"كما تكونون يولىّ عليكم".

إذاً المسؤوليّة هي على الشعب. لكن، كيف نفسّر تصرّف الشعب بالرّغم من رغبته في بناء وطن متطوّر؟

الجواب هو في عدم وعي الناس لحقيقة القيادة، ولحقيقة دورهم فيها. وذلك ناتج عن عدّة أسباب، سأحصر المناقشة في أبرزها، وهي المفاهيم الخاطئة لدى المواطن.

المفهوم الخاطىء الأوّل هو مفهوم القائد الأمير.

بالرّغم من انتهاء عهد الامارات، فصورة القائد لا تزال في وجدان الناس هي صورة الأمير. فهم لا يخضعون إلاّ للأمير. الأمير المتميّز عن الناس بسلالته، الأمير صاحب الصلاحيّات المطلقة، الذي لا يشارك الرعيّة في قراراته ولا يحقّ للرعيّة مناقشته أو محاسبته، وأكثر من ذلك الأمير الذي يورث السلطة لأبنائه. قد يقول البعض إنّ الإقطاع السياسيّ متحكّم بالناس ولا خلاص لهم منه. غير أنّ الحقيقة هي عكس ذلك؛ ففي تاريخ لبنان الحديث أمثلة كثيرة عن وصول أحد أبناء الشعب بصدفة تاريخيّة إلى مركز قيادة، ورأينا كيف راح الناس يتعاملون معه كأمير. ولأن محترفيّ السياسة في وطننا يعرفون هذه الحقيقة عن الشعب، راحوا بدورهم يتصرّفون كأمراء ليضمنوا خضوع الناس لهم واستمراريّتهم في القيادة.

المفهوم الخاطىء الثاني هو مفهوم القيادة ودورها.

يظنّ الناس أنّ القيادة هي عمل القائد فقط، وأنّه لا دور لهم فيها؛ وبذلك يساهمون في دفع القائد في اتّجاه التفرّد المؤدّي إلى التسلّط.

المفهوم الصحيح للقيادة هو أنّها جهد مشترك بين الجماعة والقائد، بحيث يتمّ اختيار القائد على أساس أهليّته وقدرته على القيادة وتنفيذ الأهداف الإستراتجيّة المحدّدة من قبل الجماعة، وذلك عن طريق تحويلها إلى برامج عمل وخطط تنفيذيّة. وعلى الجماعة أن تقوم بمراقبة أعماله ومحاسبته على النتائج. هذا الأمر لا يمكن تحقيقه في المجتمع إلاّ من خلال التنظيمات الحزبيّة والنقابيّة والاجتماعيّة.

أمّا فيما يتعلّق بدور القيادة في المجتمع، فالمفهوم المتداول (خطأ شائع) أنّها جزء من مهارات المديرين، بحيث يتمّ تعليمها في اختصاص إدارة الأعمال كفصل من مادّة المانجمنت.

والمفهوم الصحيح للقيادة ينطلق من دورها في حياة الإنسان. ألا يحتاج الإنسان إلى قيادة نفسه؟

ألا يحتاج الإنسان إلى القيادة ضمن عائلته؟ ألا يحتاج الإنسان للقيادة في مجتمعه؟ كلّ ذلك بالإضافة إلى حاجته المتعارف عليها للقيادة في عمله.

تجدر الملاحظة أنّنا حين نتكلّم عن القائد، فنحن لا نحصر هذا الوصف بالوظيفة العليا في أيّ تنظيم، بل بكلّ وظيفة أو دور يقوم به الإنسان ويتحمّل فيه مسؤوليّة ما.

المفهوم الخاطىء الثالث هو مفهوم شخصيّة القائد وأولويّات مكوّناتها.

إذا ما استعرضنا المفهوم السائد في مجتمعنا للقائد السياسيّ، لوجدنا تناقضاً بين مفهوم الناس لصورة القائد، وممارسة هؤلاء الناس عندما يحين أوان الاقتراع، بحيث تنتصر لديهم أولويّة العلاقة الشخصيّة مع المرشّح المتمثّلة بالواجبات الاجتماعيّة (تعزية، تهنئة)، أو بالخدمات الشخصيّة (واسطة، وظيفة، خدمة مخالفة للقانون، الانتماء العائليّ، الخلاف الشخصيّ مع المرشّح المنافس).

من جهة ثانية، لا يوجد مفهوم واضح متّفق عليه في المجتمع حول صفات شخصيّة القائد السياسيّ. وفي هذا المجال أقترح اعتماد الصفات التالية والمرتّبة وفقاً لأولويّتها:

١- **الشخصيّة الروحانيّة** القائمة على الأخلاق والمبادىء: الصمت، الصلاة، الايمان، المحبّة (الايجابيّة)، الخدمة (الالتزام الإنسانيّ)، السلام، الاتّحاد مع قانون الطبيعة.

٢- **الرؤية:** في بداية الألفيّة الثالثة، وفي عصر سمته التسارع في التغيير، أصبحت قدرة القائد لمواكبة المستقبل محدّدة بمدى قدرته على الرؤية المستقبليّة في شتّى ميادين الحياة.

والقدرة على الرؤية يلزمها إتقان ثقافة المستقبل والتغيير، كما يلزمها القدرة على التفكير الاستراتيجيّ.

٣- **الحياة المتوازنة** في أبعادها الأربعة الجسديّة، والروحيّة، والفكريّة والعاطفيّة / الاجتماعيّة.

٤- **المعرفة** المتحوّلة إلى وعي من خلال اعتماد حقائقها في حياتنا الشخصيّة، وليس الاكتفاء بمعرفتها دون العمل بها أو الالتزام بأبعادها. وازدياد وسائل المعرفة ومستجدّاتها الكثيرة التغيّر (وأحياناً تغييرا جذريّاً) يفرض علينا اعتماد مبدأ التعلّم المستمرّ (continuous learning) والتدرّب المستمرّ (on the life training) وتنوّع المعرفة للوصول إلى الثقافة المتوازنة (balanced culture).

٥- **العلاقات الإنسانيّة** (Relationship) المبنيّة عل معرفة الذات ومعرفة الآخرين، ومعرفة الحدّ الأدنى من علم الاجتماع، واعتناق منطق قانون الطبيعة القائم على الوحدة في التنوّع، ومبدأ النسبيّة حيث لا أحد يمكنه احتكار الحقيقة لأنّه لا يمكنه أن يرى إلاّ جانباً من جوانبها وفقاً لموقعه الثقافيّ. بحيث يؤدّي كلّ ذلك إلى اعتناق منطق قبول الآخر المختلف والتكامل معه، والعمل بموجب ذلك.

٦- **المانجمنت** ولا لزوم للتوسّع فيها، لأنّ مهاراتها متعارف عليها. غير أنّ ظروف العصر المتغيّر باستمرار يفرض علينا اعتماد منهجيّة إعادة الهندسة المستمرّة (Continuous Reengineering Methodology)، واعتماد مبادىء النجاح المبنيّة على تكامل التكتيك مع الإستراتجيّة، وأفضل مثال على هذا التكامل موجود في مبادىء الحرب التي إن اعتمدناها في الإدارة لحقّقنا النجاح المطلوب. فالمبادىء التي يؤدّي تطبيقها إلى

النجاح في أصعب الأعمال الإنسانيّة (أي الحرب) من المؤكّد أن يؤدّي تطبيقها في الأعمال والإدارة وشؤون الحياة الخاصّة إلى النجاح أيضاً.

وبعد أن استعرضنا شخصيّة القائد الناجح، يتوجّب علينا تصحيح المفهوم الخاطىء عن أولويّات هذه الصفات. وإذا ما حصرنا الأمر بصفة الكفاءة والأخلاق لنتج عن ذلك أربعة أنواع من الشخصيّات هي كالتالي:

أنواع القادة وتراتبيتهم

كفؤ	غير كفؤ	
كفؤ وأخلاقيّ ١	غير كفؤ وأخلاقيّ ٢	أخلاقي
كفؤ وغير أخلاقيّ ٤	غير كفؤ وغير أخلاقي ٣	غير أخلاقي

ولو استعرضنا القادة الحاليين في مجتمعنا لوجدنا تراتبيّة معظمهم معكوسة تماماً عمّا يجب أن تكون. والدليل على ذلك هو الفساد المستشري في المجتمع. وإذا أردنا إصلاح المجتمع ليصلح الوطن، فما علينا إلاّ أن نعطي الأولويّة للأخلاق، وهو ما جسّده الشاعر أحمد شوقي في بيته القائل:

إنّما الأمم الأخلاق ما بقيت فإنْ هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وفي الختام، أرى أنّ معالجة إشكاليّة القيادة في لبنان تبدأ في توعية الناس لتصحيح مفاهيمها الخاطئة حول القيادة. وهذا الأمر يتطلّب جهداً تربويّاً واجتماعيّاً، يبدأ في إدراج مبادىء ومهارات القيادة الصحيحة في البرامج التربويّة في المدارس، ويصل إلى إلزاميّة تعليم مادّة القيادة في الجامعات لكل الاختصاصات، على أن يتوّج ذلك بالممارسة الصحيحة من خلال قانون انتخاب جديد يدفع باتجاه قيام أحزاب، ليتمكّن المواطن من لعب دوره الصحيح في قيادة مجتمعه ووطنه من خلال هذه الأحزاب.

أ. أنطونيوس أبو كسم

مقوّمات القيادة السياسيّة

"القرار، المعرفة، الطاقة، تلك هي الصفات الأساسيّة للقائد. لكن هذه الثلاثة ليست بشيء دون الرابعة التي هي كالخميرة: "الطباع" (le caractère)، التي تترجم عادة بطعم المسؤوليّات". هذا ما قاله الجنرال شارل ديغول في محاضرة ألقاها في كليّة الحرب سنة ١٩٢٥[١].

إنّ موضوعنا اليوم يتمحور حول مفاهيم، وإن يعتبرها البعض كلاسيكيّة، إلاّ أنّها مفاهيم تخضع للتطوّر يوماً بعد يوم جرّاء تقدّم المجتمع البشريّ ونموّه وتحوّلاته، وأيضاً جرّاء التحوّلات الجيوسياسيّة والتطوّر السريع لتكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن تكنولوجيا الاتصالات التي رسّخت مفهوم العولمة. القيادة تبقى قيادة. لكنّ مقوّمات القيادة السياسيّة ليست هي هي، والمثال على ذلك اسكندر المقدوني، نابوليون بونابارت، جورج واشنطن، أوتّو برنس فون بيسمارك وغيرهم؛ ليسوا فقط قوّاداً سياسيين، بل قوّاد صنعوا التاريخ لكنّ الأساسيّ والمهمّ الذي يجب أن نعرفه أنّ فنّ القيادة متعلّق بالعديد من الظروف؛ فالقائد الذي ينجح في ظرف أو إطار معيّن، ليس بالضروريّ أن ينجح في إطار مختلف في الزمان نفسه، أو الإطار نفسه، ولكن في زمن مختلف[٢]، فكلّ حقبة تتطلّب نوعيّة معيّنة من القوّاد قد يتمتّعون بتفكير مختلف أو بثقافة مختلفة.

وتوضيحاً لمفهومي القيادة والسياسة ليس لنا إلاّ ببعض الإيضاحات العلميّة، نبدأها أوّلاً بالتمييز ما بين مصطلحين يتعلّقان بالسياسة، بين La Politique (السياسة اليوميّة العمل السياسيّ نشاط الحكومة والنوّاب والمساعي الديبلوماسيّة...) وLe Politique (البرنامج

1- De Gaulle a dit, "L'essentiel de la pensée de Charles de Gaullez" textes choisis par l'Institut CharlesDe Gaulle, plon,presses pocket, Paris, 1989, p. 353. p.353.

2- Steven Sample, Devenez un grand Leader, Nouveaux Horizons, Rditions d'organisation, paris, 2005, p.13.

السياسيّ أو سياسة العمل أو الأداء، أو أيضاً سياسة التخطيط المبرمجة التي تؤدّي إلى تحقيق أهداف ونتائج محدّدة). فالقائد السياسيّ يجب أن يجيد السياسة (La Politique) والتعاطي السياسيّ، ويجب أن يجيد أيضاً التخطيط السياسيّ أو سياسة الخطّة المبرمجة (Le Politique).

وأيضاً يجب التمييز ما بين رجال السياسة (Les Politiciens) وعلماء السياسة أو المحلّلين السياسيّين أو المفكّرين السياسيّين (Politologues)، ولا مانع من أن يجمع القائد السياسيّ هاتين الصفتين، أن لا يكون رجل سياسة بالمعنى التقليديّ، بل أن يمارس السياسة كعلم (qu'il pratique la politique en tant que science) وفنّ. فقد عرّف المجمع المسكونيّ الفاتيكانيّ الثاني السياسة، بأنّها "فنّ نبيل إنّما صعب، يجب أن يتهيّأ له كلّ من لهم الأهليّة للتمرّس به"[٣].

إنّ السياسة، عندما تكون فناً وخدمة، وليس أبداً استثماراً، تشكّل حركة للأفضل من خلال الحقائق[٤].

في مداخلتي اليوم وقبل أن أميّز بين المقوّمات البنيويّة للقائد السياسيّ والمقوّمات الأخلاقيّة والنفسيّة، ليس لي إلاّ أن أطرح إشكاليّة هذا الموضوع.

هل خيبات أمل اللبنانيين عموماً والشباب خصوصاً جرّاء غياب قيادات سياسيّة فعّالة تدعونا للبحث بجدّية عن آليّة نؤهّل من خلالها قيادات جديدة؟ هل المجتمع اللبنانيّ، بتعقيداته الاجتماعيّة وتنوّع قياداته، يشكو غياب قيادات سياسيّة على حجم طموحه؟ هل نتائج الحوار ما بين الشعب والطبقة السياسيّة بعد الحرب لم ينتج أيّة حلول ملموسة، بل إنّ الوضع إلى تأزّم وخاصّة اليوم بعد فشل البرلمان صياغة قانون جديد عصريّ للانتخابات؟

إنّ الظاهر والملموس أنّ البلد بحاجة إلى دم وعقل نظيفين، البلد بحاجة إلى تجدّد على جميع المستويات والشرائح، أي بمعنى آخر لبنان بحاجة إلى قيادات سياسيّة من طراز آخر!

٣- قرار مجمعيّ في الكنائس الشرقيّة، ك ش ٧٥.

٤- De Gaulle a dit. Op.cit p.361 (conférence de presse tenue à l'hôtel Continental, 30 juin 1955)

القسم الأوّل: المقوّمات البنيويّة للقائد السياسيّ

إن المقوّمات البنيويّة للقائد السياسيّ هي مقوّمات بديهيّة، وتشكّل شرطاً أساسياً ولكن ليس كافياً (Condition nécessaire mais non suffisante).

أوّلاً: المعرفة

إنّ المعرفة باب الحكمة! على الحاكم أو القائد أن يتمتّع بثقافة تاريخيّة وسياسيّة كحدٍّ أدنى، إذ لا يستطيع أحدٌ أن يحكم من دون إلمامه بجذوره التاريخيّة، ويكون على علمٍ بتطوّر المفاهيم التاريخيّة للشريحة التي يقود. حتّى على القيادة السياسيّة أن تتقن الجغرافيا والديموغرافيا، لأنّها كلّها معطيات تساعد على التخطيط وعلى كيفيّة اتّخاذ القرار.

إنّ الثقافة العامّة تميّز القائد السياسيّ عن أسلافه من زعماء سياسيين أو كوادر أو شيوخ القبائل (...)، بحيث إن لم يكن أختصاصيّاً في قطاع معيّن، فعليه أن يعرف معلومات عامّة عن أغلبيّة المواضيع ليستطيع أقلّه استخلاص الإشكاليّات (les problématiques).

إنّ المعرفة ركن أساسيّ للمقوّمات البنيويّة؛ فبدونها يصعب على الحاكم التواصل أو التخاطب مع معاونيه، فيصعب عليه التواصل مع الخارج من حكّام ورجال علم ... وغيرهم.

أمّا الوجه الثاني للمعرفة التي يجب أن يتحلّى بها القائد، فتكمن في كيفيّة الاستحصال على المعلومات، وإجادة تحليلها والتعاطي معها؛ فعليه الوصول إلى معلومات صحيحة، شاملة، عامّة، دقيقة، على أن يكون مواكباً للأمور والتطوّرات، لكي يستطيع تطوير معلوماته التي على أساسها يتّخذ القرار. هذا الشقّ يتطلّب كفاءة عالية، خاصّة لناحية طريقة الإستحصال على المعلومة من المصدر الصحيح والانتقال إلى مرحلة التحليل الذي يجب أن يكون مستنداً على معطيات ثابتة ومعلومات صحيحة، فلا يمكن تصديق كل المعلومات التي تكون أحياناً إشاعات، أو الاتّكال على المعلومات التي تبثّها وسائل الإعلام، فهناك مراحل لتصفية الخبر ليصبح معلومة صحيحة.

لناحية الوجه الثالث للمعرفة، فهو الوجه المعبّر أكثر تعبير وهو "الخبرة"؛ فالخبرة تكسب معرفة قويّة وتتفوّق أحياناً على الشهادات العلميّة النظريّة.

من ناحية أخرى، هناك من يتميّز بحسّ القيادة منذ ولادته، وتكون القيادة متجذّرة في خلاياه الجينيّة، وهؤلاء يصلون إلى القيادة من دون أي مجهود. لكن من الملفت أنّه من بين أكبر القوّاد في العالم أولئك الذين في شبابهم، لم يكونوا ليكترثوا لروح القيادة، وقد تعلّموا هذا الفنّ المعقّد بواسطة التحصيل العلميّ، والتدرّج في المسؤوليّات والعمل واكتساب الخبرة الطويلة[٥].

أمّا الانطلاقة غير الناضجة لقائدٍ ماهر وفعّال، فتتحوّل إلى حالة مأساويّة مروّعة للمنظّمة التي يدير؛ فالقوّاد الجدد الذين لا يتمتّعون بالخبرة اللازمة هم عاجزون رغم جهودهم لتصليح أيّ اعوجاج قد يطرأ على المؤسّسة أو المنظّمة التي يديرون[٦].

ثانياً: القدرة والطاقة

أن يتحمّل المسؤوليّات، مسؤوليّة قيادة شعب، وأن يتحمّل مسؤوليّة أعمال أتباعه، أمور تتطلّب مقدرة استثنائيّة، وتتطلّب مستوى عالياً من الاستيعاب.

إنّ القائد السياسيّ من أولى القدرات التي يجب أن يتمتّع بها، القدرة على تحمّل الصدمات وخيبات الأمل، وخاصّة عليه أن يكون على سابق علم أنّه يتعاطى مع كائنات بشريّة.

إنّ عامل القدرة يتوّج بعمليّة الصمود (La résistance) لأنّ من يصبر إلى المنتهى يحيا. فالمواجهة (confrontation) والمخاطرة (prendre les risques) يتطلّبان قدرة قويّة وطاقة احتمال قياسيّة. أمّا القدرة على التركيز فهي تعطي نتائج جيّدة لناحية مستوى القرارات المتّخذة. فالقائد الذي يستطيع التركيز، يستطيع التفاعل مع المعطيات، فيصبح جزءا منها ويتحوّل إلى معادلة.

ثالثاً: القرار

إنّ ما يميّز الرجال العظام هو التمتّع بحسّ المبادرة. فالقائد السياسيّ يجب أن يكون خلاّقاً، وليس تقليديّاً أو كلاسيكيّاً. فالكسل الفكريّ ينطبق جموداً في نفسيّة المناصرين، ويترجم يأساً وتشاؤماً، حيث يشعر المواطن بخيبة أمل ويشعر بخطر حيال مستقبله، فيراه أسود قاتما والأهمّ، تنعدم عنده روح "الديناميّة" (le dynamisme)! التي هي أهمّ العناصر

٥- 5- Steven Sample, op.cit p.14

٦- ibid. p.14

لاستمرار تقدّم الشعوب وهذه الميزة يتمتّع بها اللبنانيّ، وهي التي جعلته يصمد في وجه الحروب ليتخطّى اليأس، وينتفض من جديد كطائر الفينيق.

إنّ اتّخاذ القرارات يتطلّب الجرأة الكافية لقول الحقيقة وصولاً إلى إصدار القرارات غير الشعبيّة ذات المفاعيل الطويلة الأمد، التي قد تؤمّن حالة استقرار، لدى الفرد، بعكس غالبيّة القرارات العفويّة القصيرة الأمد والتي لا تشكّل معظمها إلا مخدّراً أو مهدئاً زمنياً.

على القائد ألاّ يطلق الوعود لاستمالة المناصرين، فيحوّلهم إلى طبقة حالمة غير منتجة تنتظر الوعود والفرج. والأخطر من الوعود، يتمثّل في إطلاق شعارات قد تصيب أوتار الغرائز لدى الفرد البشريّ، الذي يتحوّل إلى مناضل شرس من دون أن يعير أيّ انتباه للمنطق، فيلحق نزواته عل أنواعها. لقد جاء في المثل الفرنسيّ المأثور "إنّ للقلب دوافع، يجهلها المنطق " (Le Coeur a des raisons, que la Raison ne connaît pas).

ومن الأمور الحكيمة التي على القائد عدم الانجرار وراءها، ألاّ يحكم على الأشياء بأحكام مطلقة، إذ يجب أن يكون حكمه على الأشياء مبنياً على نوع من التمييز بين الأمور ويعتمد في ذلك على الفكر المميّز (Pensée nuancée)[٧] ويفرّق ما بين العاطفة والمنطق. وينسحب على هذا الموضوع أنّ القائد السياسيّ يجب أن يحاول عدم التهوّر وإصدار الأحكام المبرمة والقطعيّة حول شخص معيّن أو حول فكرة معيّنة إن لم يكن مضطراً لذلك. إن القائد يجب أن يكون حازماً في كل الأمور من دون أن يتعدّى حدود "الرحمة" (Etre ferme aux limites de la miséricorde).

القسم الثاني: المقوّمات النفسيّة والأخلاقيّة للقيادة السياسيّة

إن لم يتميّز القائد السياسيّ بمقوّمات نفسيّة وأخلاقيّة، يكون شبه رجل آليّ يعمل من دون مواهب الروح. فالروح الخلاّقة التي تميّز القائد هي نتيجة مقوّماته النفسيّة؛ فالنفس هي مصدر الإبداع. الطباع هي التي تميّز مثلاً القياديين بعضهم عن بعض من ذوي الرتب المتساوية. فطريقة التعاطي مع الجمهور ومدى مستوى هذه الأخلاقيّات في التعاطي، عوامل تؤثّر على فاعليّة مركز القرار لدى القائد، وترسم الأمد المستقبليّ لمدى استمراريته.

٧- ibid. p.2

أوّلاً: الطّباع

أيّ مسؤول سياسيّ لا يتمتّع بكاريزما (charisma) معيّنة، لا يمكن أن يدعى قائداً فالمعرفة والقوّة والذكاء والقرارات مقوّمات مطلوبة، لكنّها لا تساوي شيئاً متى كان القائد مصابا بمزاج سيّئٍ، مجبولاً بالتشبّث. فالقائد العنيد، لا يتقبّل "الأمور" ولا الملاحظات ولا الاستشارات، يكتب له الفشل السريع. إنّ القيادة تتطلّب استقراراً نفسيّاً، خوفاً من أن يعكس القائد مشاكله النفسيّة والعائليّة الداخليّة، فيفجّرها في التعامل مع الآخرين.

فالرجل الواثق من نفسه، يتقبّل الأمور والملاحظات، ويطوّر معلوماته وأفكاره ليتعايش مع الواقع المستقبليّ، ويكون مسرورا أنه لا يزال يواكب التطوّر العلميّ.

فضائل عديدة تجعل من القائد مثالاً يحتذى به، أوّلها التواضع، وثانيها الصدق حيث السّواد الأعظم في المجتمعات، حتى المتقدّمة منها، يعانون من كذب الحاكم أو القائد ومن كبريائه. فالكبرياء تحفر هوّة سحيقة بين الحاكم والشعب، والكذب يهدم ثقة الشعب بالحاكم، فلا يميّز هذا الشعب في كلامه ما بين الكلام الصحيح والكاذب أو المناورات الاحتياليّة.

القائد الذي يحظى بثقة الشعب هو ذلك الشخص المؤمن بالقضيّة التي يجاهد لأجلها، قضيّة جماعة معيّنة أو شعب معيّن. فاستغلال طاقات المناصرين من قبل القائد لأجل تحقيق رغباته الشخصيّة ومتعة القيادة ولذّتها، أمور تتنافى مع مبدأ القضيّة. لذا يجب على القائد أن يعمل للذين يعملون لأجله ويبذل نفسه عنهم، فلا يستغلّ ضعفهم لتسييرهم، ويحترم الإنسان كقيمة مستقلّة وليس كفرد تابع أو مسيّر. وسعادة القائد تحقّق إذا كان على مسافة متساوية مع كل الأطراف(٨).

عليه ألاّ ينقطع عن مناصريه، بل يبقى إلى جانبهم حتّى في أوقات ضعفه؛ فالعلاقة يجب أن تستمرّ معهم. وهي علاقة عضويّة غير مبنيّة إطلاقاً على مفهوم الزبائنيّة (le clientélisme).

٨- الكاردينال جول مازارين، دليل الرجل السياسيّ، ترجمة الدكتور خضر خضر، منشورات جرّوس برس، ٢٠٠١، ص ١٥٨.

للأسف سأتطرّق سريعاً إلى الواقع اللبنانيّ أثناء الحرب. إنّه وبهدف تأجيج الحروب الداخليّة في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، اعتمدت استراتيجيّة من قبل أعداء لبنان في الداخل والخارج **لضرب العلاقة ما بين النخبة أو الطبقة الحاكمة وبين الجمهور،** وبين القيادات حتّى المدنيّة منها والأفراد الملتزمين. لقد نجح المخطّط في أغلب الأحيان وإن بتواريخ متفرّقة، فانعدم التواصل بين الرأس والقاعدة، فعمّت البلبلة وأدّت الأمور إلى عزل القائد وفي أحسن الأحوال إلى تقليص صلاحيّاته وقدراته، فتحوّل إلى فريسة بمتناول الجميع.

وهذا ما أدّى إلى الإفلاس السياسيّ لناحية غياب قيادات سياسيّة مسؤولة بالمعنى الصحيح. فالاستراتيجيّة الخبيثة المدمّرة التي اعتمدت، أوصلتنا إلى الطائف، وما زلنا منذ ذلك التاريخ نعاني مشكلة غياب القيادات السياسيّة هذه المشكلة عانى منها اللبنانيّون عموماً، والمسيحيّون خصوصاً، ما دفع ببعض القيادات الروحيّة مشكورة إلى التنبّه للواقع والنضال لسدّ الثغرات.

فإن أردت أن تنال من قائد سياسياً مدنيّاً كان أم عسكريّاً، انزع منه ثقة مناصريه ومؤيّديه؛ فإذا بهم يختلفون للحلول مكانه، وتصبح القيادة "كمنصب" هدفاً، وتدور المعركة على الكرسيّ، فيتناسى الشعب القضيّة، فتنهار وتصبح أشلاءً مبعثرة يتنازعها الحالمون والطامحون. أولى نتائج هذه الاستراتيجيّة هي ضياع "حقوق الجماعة" التي عليها في نهاية الفيلم تسديد الفواتير.

إنّ الإعلام هو أهمّ الطرق للتواصل مع الجمهور، فالتواصل الإعلاميّ يشكّل جزءا من التسويق لأفكاره ورؤياه المستقبليّة. لإعلام يعكس صورة القائد عبر الدعاية السياسيّة (Propaganda). لكن على القائد ألاّ يسكر، وألاّ يتحوّل وجوده بين الناس كنجم سينمائيّ نفرح بلصق صوره على المباني. هذه من الأمور تلحق الضرر بشخصه، وتدفعه ليدخل في فلك الشخصانيّة، فيتحوّل سجيناً لرغباته وشهرته. فالقائد الذي يسلك طريق النجوميّة بهدف لاشهرة يتعرّض لإشاعات لا يقوى على محاربتها، وإن حاربها تزداد إلى أن يصدّقها المواطنون.

هذا بعض من الأمور التي تضرّ بالقائد، وتقوّي من أنانيّته، وتجعل من الصعب أن يوزّع المهامّ على معاونيه فيحصر السلطة بيده ويبتعد عن الديمقراطيّة. وتوزيع المهامّ على المعاونين أمر في غاية الأهميّة، ويكون في محلّه الصحيح، حيث كل يتولّى أمراً من اختصاصه، على أن لا يكون المعاونون من لون واحد أومن الجبلة نفسها، فالقائد لا يستطيع أن يكون تكنوقراطاً في جميع الأمور، وإلاّ يكون انفصام في شخصيّته، إذ كلّ وظيفة تتطلّب أداء وتفكيراً معيّنين.

ثانياً: الأخلاق الشخصيّة والأخلاق السياسيّة

إنّ ماكيافيل (Machiavel) في كتابه "الأمير " (le Prince)، نفى وجود أخلاقيّة واحدة (كما علّم الفلاسفة جميعا) ونادى بوجود أخلاقيّتين - الأخلاق السياسيّة والأخلاق الشخصيّة[٩]. وعلى هذا الأساس يعتبر ماكيافيل بأنّ ما يحرّم، عن حقّ، على صعيد الأخلاق الشخصيّة - كالعنف والباطل والكذب ونكث العهود (...) يصبح، أحياناً، على صعيد الأخلاق السياسيّة، مسموحاً به، لا بل واجباً لبلوغ الهدف.

ونأسف اليوم في لبنان أشدّ الأسف للتكاثر النوعيّ والعدديّ لمناصري ماكيافيل من قبل الممتهنين للسياسة، بعد ما يقارب الخمسمئة سنة من كتابته لمؤلّفِهِ "الأمير". فهم يتبعون تعاليمه التي تتلخّص بمبدئه المأثور "الغاية تبرّر الوسيلة"[١٠].

إنّني أعارض نظريّة ماكيافيل، لناحية أنّ الأخلاق السياسيّة تختلف عن تلك الشخصيّة؛ عملياً هذا ما يتستّر وراءه السياسيّون في أيّامنا لكنّ الإنسان إذا ظهر بوجهين يكون على الأقلّ ممثلاً، كي لا نقول كاذباً. إنّ الأخلاق تشكّل وحدة لا تتجزّأ، وأخلاق الإنسان واحدة.

يجب أن يتمتّع القائد السياسيّ بالأخلاق السياسيّة، المبنيّة على ثقافة الديمقراطيّة، حيث جوهرها يتمثّل بالمنافسة وحسّ المساءلة. فالقائد السياسيّ يجب بأن يمارس السياسة بأخلاق عالية مبنيّة على المنافسة الشريفة، قوامها المنطق الصحيح والخطاب الواضح البعيد عن التعرّض للأشخاص والمقامات والمؤسّسات الدستوريّة. فمتى تحوّلت سياسة

9 - J.G. Fichite, Machiavel et autres Ecrits Philosophiques et Politiques, Payot, Paris, 1981, p.42.

10- Machiavel, Le Prince, Traduction de Jean Anglade, Livre de Ploche, Texte integral, LGF 1983, p. 153.

القائد إلى سياسة أحقاد شخصيّة تهدف إلى إلغاء الطرف الآخر، يكون بدأ يشقّ طريق الفشل، ويهوّر ما يهوّر من الناس.

فالخطاب السياسيّ للقائد يجب أن يكون تحت سقف الأخلاق، تحت سقف القانون؛ أن يكون إمّا لطرح أفكار جديدة للجمهور وإمّا لعرض وجهة نظر أو موقف من حادثة أو أمر معيّنين. فالخطاب السياسيّ المباشر إن لم يكن شفافاً ومقتضباً فهو يؤدّي إلى طرح سجالات وتأويلات قد يدفع ثمنها المناصرون. فالقائد الواعي يتقن التوقيت للبروز على الشاشات، ويتقن الإرادة بأن يكتفي بأقصر وقت ممكن لعرض وجهة نظره. فكم من السياسيين فقدوا وهرتم و الكاريزما التي يتحلّون بها جرّاء ظهورهم الإعلاميّ لمدّة طويلة قد تسمح بطرح مواضيع عديدة وتكشف حقيقة مواقف وأمور من الأجدى أن يحتفظ بها القائد لنفسه إلى الوقت المناسب.

إنّ فنّ القيادة السياسيّة يبدأ بالسيطرة على الإرادة والسيطرة على الذات. إنّ القائد في الخطابه السياسيّ يجب أن يتلافى وينظر إلى رؤيا مستقبليّة؛ وتذكير الناس بالماضي يجوز لأخذ العبر، وليس لتأجيج الحساسيّات والعصبيّات.

يحظّر في لبنان مثلا استحضار ذاكرة الحرب من الجهة السلبيّة فنذكر أسماء العمليّات والقتلى والمجازر، وإن لأهداف انتخابيّة وكأنّنا بذلك ندعو الجيل الجديد إلى تصفية حسابات أسلافه الذين عايشوا الحرب. يجب أن يتخطّى المحطّات السابقة وأن يستلحق المستقبل وأحداثه وتطوّراته،. فغير جائز وفعّال أن يستحضر كلّ قائد محطّة زمنيّة معيّنة ويقف عندها ويركّز عليها لأنّها مؤثّرة في شعور الجمهور وقد تبثّ فيهم من جديد روح الانتقام وإلغاء الآخر.

على القائد أن يعيش في المستقبل وليس في الماضي، وأن يمرّ سريعاً على الحاضر الذي يفترض به أن يكون قد مهّد له وشكّل شبه رؤيا مستقبليّة. الرؤيا المستقبليّة الصافية (La Clairvoyance) ميزة خاصّة للقائد السياسيّ الناجح، الذي ليس إلا مخطّطاً لاستراتيجيّات مستقبليّة يشرف على تنفيذها وتطبيقها. إنّ المدير هو المسؤول عن التنفيذ وآليّته، حيث مهمّته الإدارة. أمّا القائد فليس مديراً، ويقتضي التمييز بين من يدير الأمور وبين المسؤول عن إدارة الأمور (connaître la différence entre être dirigeant et diriger).

ويبقى الوفاء أهمّ المقوّمات الأخلاقيّة للقائد، إضافة إلى محبّته للشعب والشعور معه في أوجاعه وأفراحه؛ فالأنانيّة هي أقرب عدوّ إلى القائد، وعليه أن يعرف لأيّ سبب هو مستعدّ للتضحية في كلّ شيء، في سبيل شعبه.

على القائد في أيّامنا هذه اعتماد التفكير المتقدّم (pensée affranchie)، فالقائد المثاليّ يجب أن يعتاد على اجتياز ثورة الفكر الداخليّة التقليديّة (brainstorming)، منتقلاً إلى نظريّات ومقاربات وحلول مميّزة غير اعتياديّة (extravagantes).

إنّ ما يحتاجه لبنان اليوم ، هو عمليّة تأهيل لقيادات سياسيّة جديدة، قوامها التربية على المواطنة واحترام حقوق الإنسان، غير مبنيّة على الإرث السياسيّ أو المال المبيّض.

"إنّ يداً إلهيّة، أقوى من يد الحكّام، تكتب تاريخنا لتنشره ذات يوم؛ فلنَعْملْ لنجعله جميلاً!".

(Une main divine, plus puissante que celle des Gouverneurs écrit notre Histoire pour la publier un jour, Venons à la rendre belle!)

شارل عربيد

مقوّمات القيادة في المؤسّسات الاقتصاديّة

في التعريف العامّ: إنّ القيادة هي إدارة الأشخاص. أمّا في الاقتصاد فهي إدارة المشروع الذي هو بحدّ ذاته تحويل فكرة إلى منتج أو خدمة ذات مردود اقتصاديّ.

والقيادة في المؤسّسات الاقتصاديّة لا تتميّز عن سواها من أنواع القيادة إلاّ بكونها مرتبطة ارتباطا "وثيقاً" بالنتائج التي لا تقاس في العمل الاقتصاديّ إلاّ بالأرقام.

ولا شيء أقوى من الكلمة إلاّ الرقم كونه لا يخضع لأيّة أقاويل أو مفاهيم أو معانٍ مختلفة، بل يعبّر عن واقع علميّ ثابت.

ومقياس القيادة الناجحة في الاقتصاد هو ما تحقّقه من أرباح ونموّ وتوسيع في حصص السوق.

ولعلّ أهمّ مقوّمات القيادة الاقتصاديّة تتلخّص في النقاط التالية:

أ- الرؤية الشاملة

على كلّ قياديّ أن يتحلّى برؤية واضحة. ولكلّ عمل جماعيّ تنظيم وهيكليّة لكنّ تحديد "الرؤية والمهمّة" (Mission & Division) يرسم السياسة العامّة في القيادة، ويضع كلّ المنهجيّات المتّبعة في تطوير النشاط الاقتصاديّ، ويظهر الميز التفاضليّة للسلع أو الخدمات المعروضة.

لكلّ مؤسّسة نظام داخليّ للادارة، لكنّ "الدستور" إذا صحّ التعبير، هو "المهمة والرؤية" اللتان تحكمان الذهنيّة العامّة في المؤسّسة، وترسمان الأهداف التي يعمل الجميع من أعلى الهرم لتحقيقها.

ب- الرهان على الجودة والنوعيّة

تطّورت ثقافة الجودة في كلّ عمل منتج منذ عدّة أعوام.

فالمفهوم التقليديّ للقيادة الاقتصاديّة، كان فعل الحفاظ على التنافسيّة، و تطوير مجالات التبادل الاقتصاديّ.

أمّا المفهوم الحديث، فيقوم اليوم على نظام إدارة الجودة الكليّة TQM الذي هو نتيجة إرادة تحسين مستمرّة، تتمّ ببناء ثقافة نموذجيّة، تمارس كلّ يوم في إحصاء الأخطاء ومعاينة الانحرافات وتحسين أسلوب العمل.

والجودة ليست حصيلة تقنيّات إداريّة وأساليب إنتاجيّة فحسب، إنّما هي نتيجة مفهوم شامل يهدف إلى خدمة الزبائن، وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم (customer satisfaction).

فالمنافسة المتصاعدة وانفتاح الأسواق، بسبب حرّية التبادل التجاريّ، وتداعيات العولمة، تفرض حتميّة اعتماد الجودة كفلسفة ونمط عامّ في العمل. ولعلّ ضمان الجودة (quality assurance) هو أهمّ ما يتحكّم بمفاصل العمل القياديّ المنتج؛ فمن مراقبة الانتاج النهائيّ، تطوّرت المراقبة لتشمل جميع مراحل العمل، وتثبّتت المقولة المعروفة: "نفّذ جيّداً من المرّة الأولى"، كطريق لتحقيق "الأصفار الخمسة": صفر أعطال، صفر مهل، صفر أخطاء، صفر مخزونات، وصفر أوراق.

ج- البحث و التطوير: (RESEARCH & DEVELOPMENT)

لا قيادة عصريّة إلاّ بالبحث والتطوير المتواصل؛ فالتقنيات تتطوّر وتتسارع، وتبادلها أصبح فوريّاً نتيجةً لتطوّر المعلوماتيّة.

فما هو حديث اليوم قد يصبح قديماً غداً، فكيف نواكب العصر في عالم متغيّر يوميّاً إلاّ بالمثابرة على التطوير والتحديث كعملٍ وهمٍّ يومي في القيادة الاقتصاديّة.

د- إدارة الطاقات البشرية : (HUMAN RESOURCE)

إنّ الطاقات البشريّة هي رأس مال وثروة كلّ مؤسّسة ناجحة، والعمل المتواصل على التدريب الفرديّ والجَماعيّ من خلال برامج تأهيل متجدّدة وتبادل الخُبرات في شتّى الميادين.

في السابق كان الكلام عن أسرار المهن التي تُتَوارث من جيل إلى جيل، أمّا اليوم فقد أصبحت ثقافة المنتَج product culture هي التي تحكم قوانين اللعبة، وتحدّد القيمة المضافة والتفاضليّة لكلّ صِنف.

وانطلاقاً من ذلك، تطوّرت منهجيّة العمل، فأصبح الشرح الوظائفيّ الواضح والدقيق، هو الخطوة الأولى التي يجب تحديدُها في التخطيط الإداريّ، يليها رسم وتصميم الاجراءات procedures.

فالاجراءات كالقوانين، وُضعت لتيسير عمل الأشخاص فيما بينهم، لكنّها ليست مطلقة وجامدة، بل متحرّكة في خدمة تطوير منهجيّة الأداء في المؤسّسات الاقتصاديّة.

إنّ أصعب ما يواجهه القائد المسؤول، هو التحكّم بالخطّ الفاصل بين الحزم والمرونة.

فالحزم ضرورة تفرضه الانضباطيّة، وتحكمه الاجراءات المعتمدة. لكنّ المرونة غالباً ما تحسّن خطّ الاتصال بين الجسم الاداريّ والقيادة، وتشجع على المبادرات الفرديّة لتحسين الأداء الجَماعيّ.

فالقيادة المميّزة، هي التي تعتمد الأسلوب الاستشاريّ المعروف "بالادارة المُساهمة"، التي برزت في النموذج اليابانيّ للادارة، كونها تعتمد حلقات النوعيّة، وعمل المجموعات، لتطوير الضمير المهنيّ، وتقوية المسؤوليّة الفرديّة بممارسة الرقابة الذاتيّة، ما يخلق تحدياً للتميّز.

بذلك باتت القيادة الاقتصاديّة تلعب دوراً تحفيزيّاً أكثر ممّا هو رقابيّ، في تقييم عمل الجماعة.

وفي المُحصّلة، تبقى القيادة علماً ومسؤوليّة ورؤية وممارسة وتجرّداً وحسّاً إنسانيّاً وتواضعاً. فإذا ما وجدت كلّ هذه العناصر، أصبحت مقوّمات القيادة في المؤسّسات الاقتصاديّة أكثر رُقيّاً و إنتاجاً وتطوّراً.

د. فادي جورج قمير

مقوّمات القيادة في الادارة العامّة

من الصعب جدّاً أن نتكلّم عن تحدّيات الادارة العامّة في الدول المتقدّمة من دون الرجوع إلى مفهوم الشراكة مع القطاع الخاصّ، اللهمَّ إلاّ إذا كان لهذه التحدّيات مكان في مجتمع متجانس يعتمد على تقدّم القدرات البشريّة وتطورها في كلا القطاعين، عنيت الخاصّ والعامّ.

ففي هذه الدول يصدّر القطاع العامّ كلّ سنة (وعلى سبيل المثال في فرنسا) ما يعادل ٦٠ ٪ من رؤساء مجالس إدارة للشركات الكبرى ويفتخر بهم وبأدائهم في القطاع الخاصّ. فهذا التقاطع بالخبرات بين القطاعين العامّ والخاصّ كان وما يزال يبنى على صفات ومهارات لا بدّ منها للقيادة الناجحة، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- الإنصاف Equitability
- عدم التحيّز Impartiality
- النزاهة Honesty
- الصدق Integrity
- التفهّم Understanding
- الحزم والحسم Tough mindness and decisivness
- **الالتزام** Commitment وليس الاستزلام
- الشجاعة Courage
- التخطيط والرؤيا المستقبليّة Strategic planning & Future vision
- التخطيط بغية التنفيذ Action plan for implementation

- الرؤيا والتنظيم Vision and Organization

فمحتوى القيادة الاداريّة هو تحقيق نتيجة ما، من خلال عمل الغير والموارد المتاحة مع تحمّل مسؤوليّة هذه النتيجة. وتبعاً لذلك، فإنّ القيادة الاداريّة تتكوّن من العناصر التالية:

١- **الهدف:** وهو تحقيق نتيجة ما تشتمل على كلّ الأهداف المقرّرة أو جزء منها في إطار الكلّ.

٢- **الوسيلة:** وهي كناية عن الموارد المتاحة بالإضافة إلى عمل الغير.

٣- **المسؤولية:** فالقائد الاداريّ هو المسؤول عن النتيجة المحقّقة، بالرّغم من أنّ غيره هو الذي يتولّى تحقيقها. وهنا تكمن إحدى مفارقات القيادة الاداريّة، لأنّ من يقوم بعمل ما هو الذي يُسأل في العادة عن تحقيقه. وهنا تبرز مهمّة القائد الاداريّ والتي تختلف عن مهمّة ايّ موظّف فنيّ أو تنفيذيّ آخر؛ فهو الذي ينسّق جهود الآخرين، ويوجّهها بفاعليّة، ويصوّبها نحو تحقيق الأهداف المقرّرة ويكون مسؤولاً عن النتيجة.

ومن هنا أنّ **القائد الاداريّ** هو في الواقع **جوهر الادارة؛ فهو المُلهم والمُحرّك**، وعليه يقع عبء تحقيق النتائج المرجوّة، كما تقع عليه مسؤوليّة التنفيذ. ومن أجل ذلك، فإنّ قدرات القائد الاداريّ تشكّل عامل حسم في النجاح. ولذلك، لا بدّ من المهارات التالية، التي يجب أن تتوفّر في القائد الاداريّ:

- مهارة توفير المعلومات اللازمة للعمل وحسن استعمالها وانسيابها
- مهارة اتّخاذ القرارات
- مهارة العلاقات العامّة
- مهارة قيادة الذات وقيادة الآخرين

إلاّ أنّ الادارة في لبنان **أضحت مرادفة للفساد**، وذلك من جرّاء تأمين الغطاء السياسيّ، **ومدخلاً لهدر الأموال العامّة**، وهذا ما أرهق كاهل المواطنين، في حين أنّ دورها هو تأمين الخدمة العامّة التي هي حقّ لكلّ مواطن. هذا الواقع الأليم دفعنا إلى التساؤل: هل الحلّ

يكمن في عصرنة التشريعات والقوانين وتحديثها، أم إنّه في رفع التدخّل السياسيّ في شؤونها، أم إنّه قد يكون، وهو موضوعنا اليوم، في العنصر البشريّ الذي يديرها.

وبالرّغم من ان الادارة اللبنانية تضمّ العديد من القادة الاداريين المشهود لهم بالكفاءة ونظافة الكفّ، وهم على درجة عالية من النزاهة والحزم بحيث يحظون باحترام ومحبّة مرؤوسيهم ويلتزمون بخدمة المجتمع المنتمين إليه ويتفهّمون حاجاته، إلاّ أنّ فئة منهم تمارس مهامّها بصورة تقليديّة وتطبّق القوانين حرفيّاً، بحيث أنّ القائد يكتفي بالحفاظ على الوضع الحاضر ويمارس الرقابة الشكليّة، في حين أنّ المطلوب من القياديّ الناجح: الابتكار، والابداع، والثقة بالمعاونين، والتطلّع إلى المستقبل بتحدّي الوضع القائم وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

غير أنّ عمليّة تفعيل الادارة عن طريق القادة الاداريين، تبقى خطوة ناقصة ما لم تُستكمل بخطوات أخرى، لاسيّما تأهيل الرأسمال البشريّ باعتباره الركن الأساسيّ في عمليّة البناء المنشود، لأنّ العمل الجيّد والمنتج هو عمل فريق؛ فالأولويّة يجب أن تعطى للعنصر البشريّ الذي أصبح اليوم قيمة مضافة تعتمد عليه الادارة في نجاحها. وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق إدخال عناصر شابّة كفوءة تُؤهّل لممارسة الوظيفة العامّة باعتماد التدريب المتخصّص، لأنّ عنصر الشباب غير كافٍ ما لم يُستكمل بالتدريب والتأهيل اللازمين، وذلك حسب حاجة كلّ إدارة؛ وهذا دونه عقبات، لأنّ باب التوظيف مقفل حاليّاً وفقاً لقرار مجلس الوزراء. ويتمّ ملء بعض الشواغر من الفائض في وزارة الاعلام، وهذا ما لا يتناسب في معظمه مع التوصيف المطلوب لغالبيّة الوظائف، ما يزيد المشكلة تعقيداً.

وقد جاء هذا الاجراء مع بعض الاستثناءات بحيث استحدثت أخيراً المؤسّسة العامّة للادارة التي باشرت عملها باجراء مباريات لموظّفي الفئة الثانية ضمن خطّة عمل وُضعت لها قواعد ومقاييس جديدة، غير أنّها تعثّرت قبل أن تقلع.

كما أنّ تفعيل العنصر البشريّ لا يستكمل أيضاً إلاّ بوضع تشريعات حديثة وتوصيف جديد للوظائف تواكب التطوّر البشريّ، خصوصاً أنّ العديد من هذه الوظائف، ظهرت الحاجة إليه بعد التطوّرات التكنولوجية الحديثة، فيما أنّ معظم الهيكليّات الاداريّة سُنّت قوانينها في مطلع الستينات.

فإذا ما توافرت هذه العناصر مجتمعة، وبعد رفع الهيمنة السياسيّة عن الادارة، يبقى هناك مهمّة أساسيّة ملقاة على عاتق القادة الاداريين، كلّ ضمن إدارته، ألا وهي مهمّة التواصل والتفاعل والمتابعة والرقابة المستمرّة على الموظّفين.

أستطيع أن أقول بأنّه، حتّى ولو توافرت النيّة والارادة والمهارات والكفاءة لدى القائد الاداريّ للنهوض بالمؤسّسة أو الادارة التي يقوم على رأسها، إلاّ أنّه يصطدم بواقع التدخّل السياسيّ الذي ينسف كلّ شيء. نقول هذا لعلمنا بأنّه، ومن خلال تجربتنا في وزارة الطاقة والمياه، عانينا الأمرّين من هذه المشكلة؛ حيث قمنا بوضع خطّة عشريّة للسدود والبحيرات الجبليّة لكلّ المناطق اللبنانيّة، استغرقت منّا وقتاً وجهداً ومتابعة لا بأس به، غير أنّه، أثناء التنفيذ، اصطدمنا بالواقع السياسيّ وما فيه من تدخلات أعاقت وأثرت سلباً على نجاح هذه الخطّة الحيويّة والضروريّة لبلد مثل لبنان يملك ثروة مائيّة كبيرة، أنعم الله بها علينا ويحسدنا عليها الكثير من الدول. هنا، كلّ العناصر والمقوّمات الأساسيّة لنجاح هذه الخطّة، كانت موجودة، باستثناء **النيّة السياسيّة وغياب الفكر المؤسّساتيّ.** هذه الظروف كانت كفيلة، ومن مدّة إلى مدّة وفي كلّ مراحل العمل، **بنسف كلّ الجهود المبذولة.** وذلك بالرّغم من موافقة مجلس الوزراء على الخطّة العشريّة، وبالرّغم من لحظ اعتمادات في الموازنة العامّة كلّ سنة لتنفيذ هذه الخطّة بغرض تحقيق نقلة نوعيّة خدماتيّة رائدة في لبنان في مجال إقامة السدود والبحيرات الجبليّة. ونشير هنا إلى أنّ الدول المجاورة سبقتنا بأشواط في هذا المجال مثل:

الأردن: ٣٠ سدّاً

سوريا: ١٦٠ سدّاً

قبرص: أكثر من مئة سدّ

نستطيع القول بأنّنا نحتاج إلى انتفاضة إداريّة نهضويّة كالتي نفّذها الرئيس فؤاد شهاب. وموضوع معالجة أزمة الادارة لا يمكن أن يتمّ إلاّ عبر تشكيل لجان إداريّة غير سياسيّة. كنت اقترحت ذلك على المسؤولين في أعلى المستويات، على أن تضمّ هذه اللجان خبراء من المعهد الوطنيّ للادارة وديوان المحاسبة في فرنسا والتفتيش المركزيّ ومجلس الخدمة المدنيّة ومديرين عامّين للوزارات الخدماتيّة في لبنان، ليصار إلى وضع الشروط والآليّة

لتحسين الادارة. لقد بنينا إدارتنا على المثال الفرنسيّ سابقاً، وعلينا اليوم أن نستفيد من الخبرات الموجودة لإعادة النظر في الوصف الوظيفيّ والقوانين والآليّة التطبيقيّة ومعايير الانتاج. فالقوانين التي وُضعت عام ١٩٦٠ لا تنطبق على مشاريع العام ٢٠٠٥. إنّ الادارة اليوم هي مرآة لمجتمع خارج من الحرب، يعاني انفصاماً بين القطاعين العامّ والخاصّ، بحيث أثرت التراكمات سلباً على الأوّل، في حين أن الثاني قطع أشواطاً كبيرة إلى الأمام. فكيف علينا إذاً مساعدة القطاع العامّ لتخطّي أزمته؟ علينا أن نضع السياسة جانباً، وعلى السياسيين أن يرفعوا أيديهم عن الادارة، لنتمكّن من النهوض بها، لمواجهة استحقاق ما بعد السلام، خصوصاً أنّنا سنواجه دولاً متقدّمة ومنافسة لنا، ولا يمكننا أن نواجه إداراتها بإدارة مهترئة بقوانينها.

أودّ أيضاً أن أطرح مسألة إعْداد وتأهيل الموظّفين. مثلاً أرسلوا إلى إدارتي تسعة مهندسين من بينهم خمسة معماريّون لا أحتاج إلى اختصاصهم في مديّريتي. فأنا بحاجة إلى مهندسي ميكانيك والكتروميكانيك وبيئيين... وهذا النقص موجود أيضاً في كليّات الهندسة، لكنّني قبلت الوضع لأنّ المرسوم كان قد صدر. فبدأت في تدريبهم آخذاً غي الاعتبار أنّ لدى المهندس معرفة أساسيّة، ويمكنه، عبر دورات التدريب المتخصّصة، أن يكتسب المهارات الضروريّة لعمله معنا.

أعتقد أنّ مواجهة الدول المجاورة والمجهَّزَة تكنولوجياً تحتّمُ علينا اعتمادَ خيارَين: إمّا تحديث الادارة الحاليّة، وإمّا اعتماد الخيار الصعب أي خيار الخصخصة، خاصةً أنّ لبنان قد وقَّعَ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبيّ، ولدينا خمس سنوات للعمل من أجلِ تذليلِ العقبات التي تؤخّر إنجاز هذه الشراكة.

أمّا عن رواج فكرة الوظيفة العامّة كدخل ثابت في لبنان، فكنت أتابع على القناة الخامسة الفرنسيّة برنامجاً، ضمّ وزير الخدمة المدنيّة وعدداً من المدراء العامّين وكبار الموظّفين ونائباً عن باريس، بالاضافة إلى أشخاص يمثّلون القطاع الخاصّ، حيث عرضوا لاحصاءات مهمّة، دلّت على أنّ ٨٥ ٪ من الكادرات القياديّة في الوزارات في فرنسا، تنتقل من قطاع الخدمة العامّة إلى القطاع الخاصّ الذي يفتّش اليوم عن قياديين يعملون في الخدمة المدنيّة. وأشارت هذه الاحصاءات أيضاً إلى أنّ حكومة ليونيل جوسبان كانت تضمّ من بين أعضائها

ما نسبته ٥٠ في المئة من الوزراء آتين من القطاع العامّ، إضافة إلى أنّ نسبة ٦٠ في المئة من النّواب في فرنسا هم من القطاع العامّ. إذاً ليس دافع الدخول إلى القطاع العام في فرنسا ثبات الوظيفة، لأنّهم ينتقلون بنسبة كبيرة من العامّ إلى الخاصّ.

نحن اليوم بحاجة ماسّة إلى تحديد المهامّ الوظيفيّة ومعايير الانتاج، وعلينا أن نبدأ بمشروع رائد في وزارة معيّنة، نعمّمه على بقية الوزارات، وإلاّ علينا أن نأخذ قراراً على أعلى المستويات بنعي الادارة ونلجأ إلى الخصخصة، ونؤمّن استمراريّة سلطة الدولة عليها، عبر لجنة ناظمة لكلّ قطاع تشرف على عملها وتتابع تطبيق دفتر الشروط.

على الدولة أن تحزم أمرها، **وعلى السياسيين أن يرفعوا أيديهم لتحسين الادارة.** كذلك على اللبنانيين أن يتّفقوا فيما بينهم عبر ميثاق شرف على عدم التدخّل في الادارة. أعتبر هذا عملاً مقاوماً إذا ما تمّ، لأنّه عمل مقاومة ضدّ الأعباء. وفي حال عدم حصوله، قد يكون علينا اعتماد خيار الخصخصة، وإلاّ لا استثمارات في لبنان.

كذلك، أريد أن أثير مسألة توحيد معايير فلسفة الادارة في الادارات كلّها. أعطي مثلاً: إنّ ثمّة إدارات أشبّهها بقسطل نصف إنش، توجد عليها أجهزة رقابة مختلفة؛ وهناك إدارات شبيهة بقسطل ١٠ إنش، ولا رقابة عليها. كذلك هناك تفاوت في الرواتب في الفئات نفسها، باختلاف المؤسّسة العامّة. هذا فضلاً عن قرارات أخرى تتّخذ وتضرب معنويّات القيّمين على الادارة، كأن يجيز القانون إبرام عقود مع الخبراء من الخارج **تفوق قيمتها الـ عشرة آلاف دولار شهرياً.** مع احترامنا وتقديرنا لهؤلاء الخبراء، فإنّ هكذا قرارات تضرب معنويّات القادة الاداريين العاملين في الادارة والحائزين على أعلى الشهادات والخبرات.

من الملاحظ أنّ الشباب عندما يدخلون إلى الادارة ويجدون فكراً ونهجاً جديدين يتحمّسون أكثر على العمل، وعندما يرون قيادة مبدعة يندفعون أكثر. هذا يخلق قوّة ضاربة. إنّ الشباب يتجاوبون مع أيّ فكر تحديثيّ، ويصبحون أكثر حماساً في العمل. لذلك، يجب أن نجد آليّة غير تقليديّة لاستقطابهم، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير العلم والكفاءة. أذكر مثلاً أنّني عندما قمت بجولات عدّة في لبنان على السدود والأنهر، إنّما كان بقصد توجيه رسائل إلى الآخرين بأنّنا جدّيون ولدينا النيّة في تخزين المياه واستعمالها. وكانت ردّة الفعل أن اتّصل بي أربعة مهندسين متخرّجين من "ال. ام. اي. تي" يريدون العمل معنا. شرحت لهم بأنّه عليهم

الخضوع لامتحان يجريه مجلس الخدمة المدنيّة لكي يتسنّى لهم العمل في الوزارة. لكنّنا ولكي نستفيد من علمهم، أدخلناهم في برنامج آخر بيئيّ... لذا من الضروريّ إيجاد وسائل لاستقطاب هؤلاء الشباب خارج الروتين الاداريّ.

أخشى ألاّ يتحقّق ما تكلّمنا به اليوم وما نتمنّاه، وذلك لاعتبارات التركيبة السياسيّة والنظام، خصوصاً أنّ الدستور لا يُحترم. أتمنّى أن تدخل الادارة في عمليّة خصخصة، لأنّ الادارة، في وضعها الحاليّ، مأساة. أنا متشائم من هذه الناحية، ولا خلاص لهذا البلد المسيّس في كلّ تفاصيله، إلاّ بالخصخصة، تحت نظام مراقبة من الدولة. أنا لا أرى أيّ بصيص نور في الادارة. أدقّ ناقوس الخطر. إنّ الصلاحيّات هي أكثر ما نحتاجه اليوم.

وهنا يطرح السؤال: هل يكون الحلّ باعتماد نظام شبيه بنظام القطاع الخاصّ؟ هل يكون الحلّ باعتماد الخصخصة، سيّما بعد نجاحها في القطاعات الخدماتيّة من مياه وكهرباء واتصالات على غرار الدول المتطوّرة، حيث أنّ القطاعين العامّ والخاصّ فيها يتواكبان بشكل متوازٍ؟ أم إنّه لا بديل عن الادارة العامّة؟

أسئلة كثيرة نطرحها اليوم، لعلّ الأيّام المقبلة تكون كفيلة بالإجابة عنها.

كما ان ايجاد الحوافز من شأنها ان تحسّن الاداء الاداري مع ضرورة اعتماد مبدأ الثواب والعقاب. فاذا ما ساوينا بين الجيد والسيء ; فإننا بذلك نكون قد أصبنا النشيطين منهم بالاحباط. وهذه المشكلة غير مطروحة في فرنسا مثلاً نظراً لاعتمادها نظام اسبوعي للاداء بحيث يملأ كل موظف جدولاً يحوي عدة اعمال وظيفية من امور تطبيقية، أبحاث، اتصال مع الزملاء، قراءة ...وهذا ما لمسته عندما كنت أشغل منصب رئيس قسم في وزارة التجهيزات في فرنسا، حيث كان علينا أن نقرأ ونطلع على ما يصدر في العالم في مجال اختصاصنا. غائية هذا المؤشر أنه يمكن رئيس القسم من معرفة انتاجية الموظف في حقوق وظيفية معينة، ويمكنه أيضاً من مقارنة انتاجيته مع الراتب الذي يتقاضاه، لعل هذا النمط يكون بديلاً لنظام تقييم الاداء السنوي المعتمد في لبنان فنكون بذلك قد اقتربنا نوعاً ما من النظام المعتمد في القطاع الخاص والذي نتوق اليه، نحن العاملين في الادارة العامة، لما حققه من نجاح بتأمينه الخدمة الجيدة للافراد بالنظر للديناميكية التي يتميز بها.

د. ملحم خلف

مقوّمات القيادة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ: القيادة فنّ الخدمة والتنسيق في سبيل الإنسان والمجتمع

حملوه على الأكتاف، رفعوه، جابوا به الشوارع، هتفوا له بحياتهم، شكروه. إنه أحد رجال الدين الأتقياء المسلمين في طرابلس، يخدم بمجّانيّة، ومن دون كلل، ومن دون أيّ تمييز. حاول منعهم عن متابعة السير به في أزقّة البؤس، إلاّ أنّهم آثروا حمله إلى أن هدأوا.

حينها طلب من أحدهم أن يتوجّه به إلى مسجد الحيّ فدخله. أخذ ممسحة وبدأ ينظّف المكان. سألوه عن السبب، قال لهم "كي لا تأخذ بي العظمة".

الأم تريزا، تلك الراهبة التي جابت شوارع كلكوتا في الهند، بينما كانت ترفع جسد أحد المنازعين المتآكل بالدود، مرّ قربها أحد الأشخاص، وبدل أن يساعدها نظر، وقال: "لو أعطوني مال العالم لما قمتُ بهذا العمل". أجابت "وأنا أيضاً".

سمع أحد الوزراء السابقين أنّ مشروعاً اجتماعيّاً مميّزاً قامت به إحدى الجمعيّات، وأحدث ضجّة في لبنان نظراً لما جمع من أشخاص ومؤسّسات رسميّة وجمعيّات أهليّة، فسأل بعفويّة: "من هو الأخوت الذي وراء هذا المشروع؟"

أمثلة ثلاثة لولوج إشكاليّة القيادة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ انطلاقاً من المجانيّة والتواضع والخدمة، متوجّة بصورة الرياديّ المبدع الذي نسميّه في لبنان أخوت كأخوت شاناي! ولماذا؟ لأنّ هذا الرياديّ المبدع يجد الحلول حيث يفتقر الآخرون للأفكار، وينفّذ مشروعه، باذلاً نفسه لأجله؛ في حين يتراجع الآخرون، لأنّهم غير قادرين على مثل هذا العطاء. فما هو مفهوم هذه القيادة الإجتماعيّة؟ ما هي مقوماتها؟ ما هي سلبيّاتها وإيجابيّتها؟ والقيادة إلى أين؟

القيادة استنهاض للقدرات

إن مقاربة هذا المفهوم في ما خصّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ قد يتشارك مع مفهوم القيادة في جميع الميادين، ولاسيّما منها السياسيّة والاقتصادية. ومع ذلك، وبشكل سريع، سأحاول أن أسلّط بعض الأضواء.

فالقيادة ليست سوى عمليّة استنهاض للمجتمع من خلال مؤسّساساته، السياسيّة أم الاجتماعيّة أم لاقتصاديّة، لأجل القيام بمشاريع تخدم الإنسان والمواطن والمجتمع، وتحدث تقدّماً في حياته الخاصّة أو العامّة، وذلك باستنهاض قوى المجتمع، المدنيّة والدينيّة والشبابيّة والاقتصاديّة والرسميّة، لتحقيق الهدف المنشود.

فالاهتمام بأيّ من الميادين يؤدّي إلى رفع كرامة الإنسان وتوفير رفاهيّته، عبر العمل السياسيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ. ولا نعني بالسياسيّ تلك السياسة المسيّسة لخدمة أشخاص أو مجموعات، والتي في ممارستها اللبنانيّة انحدرت إلى زبائنيّة أخذت في التنامي وابتعدت عن مفهوم خدمة الشأن العامّ لإيجاد الحلول الكبرى للقضايا الإنسانيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وبقدر ما غرقت هذه السياسة الضيّقة في الزبائنيّة، أصبح أيّ عمل اجتماعيّ أو أيّ مشروع إنسانيّ يُدرج في قائمة أعمال الخير أو الهوايات الشخصيّة. وبالرّغم من هذا التهميش المقصود، وبفعل جهود المؤمنين بأهميّة مثل تلك المشاريع، نما العمل الإنسانيّ والاجتماعيّ لتتحوّل المبادرات الفرديّة إلى مؤسّسات منظّمة وفاعلة.

إذاً، القيادة هي استنهاض لما في الإنسان من زخم وطاقة وقدرات بمشاركة آخرين يعملون معاً في سبيل تحقيق مشروع لخدمة الإنسان والمجتمع. وانطلاقاً من هذا التعريف، تتمحور مقوّمات القيادة حول شخص المحرّك وجديّة المشروع وقدرات المؤسّسة.

المحرّك خادم المشروع

لقد ابتعدتُ عن تسمية القائد، واستبدلتها بالمحرّك، لأنبّه بادئ ذي بدء إلى ضرورة الابتعاد عن الشخصانيّة في العمل. وما استعمال كلمة محرّك إلاّ للتدليل على دور الخدمة والتنسيق، والتأكيد على وضع مسافة أو حدود ما بين خادم المشروع والمشروع.

فالمحرّك ليس مال المشروع، وليس محتكراً له. هو قائد، بمعنى المنسّق الذي يقيم جسور تواصل بين جميع المشاركين والمنتفعين، ويسهر على امتصاص السلبيّات وإضفاء أجواء إيجابيّة ناجحة، ويضبط الإيقاع، ويصغي، وينفح روح الإندفاع والحماس، ويرشد على الحلول، ويتّصف بالتواضع والمجّانيّة والتفاني والديناميكيّة، عادل في أحكامه، ويوزّع المهامّ بإنصاف، ويتشارك مع الجميع في اتخاذ القرارات وتحمّل المسؤوليّات، قابل للمحاسبة وقادر على المحاسبة، وينشر حوله الإحترام والمحبّة، مثل أعلى في خدمته، الأوّل في تلقّي الصعوبات، صادق، ويمتلك رؤيا واضحة ومنطقاً سليماً، ويتميّز بخلقيّة عالية وسلوكيّة إنسانيّة شاملة ومترفّعة.

على هذا المحرّك التنبّه إلى عدم الإنزلاق نحو الغرور والأنانيّة والوجاهة، وألاّ يستغلّ المشروع لهدف شخصيّ أو ماديّ أو سياسيّ، وأن يحترم أفكار الآخرين فلا يلقّنهم أفكاره أو يلزمهم بها، وأن يبتعد عن الرئاسة. يجب أن يحذّر من التحوّل إلى سوبرمان المشروع، وأن يحافظ على دور الآخرين فلا يهمّشهم أو يستغلّهم. وعليه أن يحترم محدوديّة قدراته ومحدوديّة قدرات الآخرين فيوحّدها كلّها في إطار قدرات المؤسّسة.

جديّة المشروع

أمّا جديّة المشروع فهي العنصر الثاني من ثالوث مقوّمات القيادة. فأوّل ما يجدر أن يتميّز به المشروع هو أن يكون للخدمة العامّة لا الشخصيّة أو الطائفيّة أو المناطقيّة. مشروع محدّد واضح الأهداف والغايات.

هذا المشروع الإنسانيّ أو الاجتماعيّ تفرزه حاجات الناس، فيكون استجابة لضرورة أو حاجة إنسانيّة وحقيقيّة. ممكن التحقيق، منظّم بجديّة وبشكل يسمح لكلّ شخص عاديّ أو معنويّ بالمشاركة الفعّالة وضمن إمكانيّات كلّ مشارك، فيصبح مشروع كلّ الناس. مشروع ليّن قابل للتطوير أو التعديل لصالح تحقيق أفضل لأهدافه.

لا يكفي أن يتضمّن المشروع كلاماً، خوفاً من أن يفرغ من مضمونه، بل يجدر به أن يكون عملاً محسوساً، واضح الأسلوب، منظّماً لناحية التحضير والتنفيذ، نتائجه ظاهرة.

أمّا الهدف فينصبّ على تحقيق هدف معيّن، ولكن يعني كلّ شخص من المجموعة المستفيدة منه. ومثالاً على ذلك، أورد بعض مشاريع جمعيّة فرح العطاء، التي قامت بها مثل: كراسي وطاولات لمدارس في الشمال والجنوب، إعادة تأهيل مدرسة رب ثلاثين، مشروع بيطلع بإيدنا الذي أهّل أحياء في باب التبّانة في طرابلس، تأهيل سجن عاليه، وسواها...

قدرات المؤسّسة

العنصر الثالث من مقوّمات القيادة هو قدرات المؤسّسة، ولا أعني القدرات الماليّة، بل القدرات البشريّة أوّلاً ثمّ الماديّة. ولا تنحصر هذه القدرات على الصعيد الداخليّ للمؤسّسة، بل تشمل إفساح المجال لجميع قدرات المجتمع المدنيّ عبر المؤسّسة، أي إفساح المجال للمبادرات الفرديّة والطاقات الحيّة التي يمتلكها المجتمع المدنيّ لتحقيق المشروع الأفضل والأفضل في المشروع.

وهذا ما يدعو إلى دعم المبادرات لتصل إلى مستوى الهيئات غير الحكوميّة الوطنيّة والجمعيّات الدوليّة. وما هو مستغرب في لبنان قيام جمعيّات ترتبط إمّا بطائفة وإمّا بحزب وإمّا بمموّل. فتصبح مشاريع تلك الجمعيّات معلّبة، وتتحوّل هذه الجمعيّات إلى أدوات لتنفيذ مشاريع محدودة على صورة من ترتبط به.

كما أنّه، وفي لبنان، تقوم بعض الجمعيّات، لا بتنفيذ مشروع يلبّي حاجة إنسانيّة أو اجتماعيّة، بل تلبّي تمويلاً تقترحه هيئات وجمعيّات دوليّة.

أمّا ما نصبو إليه فهو قيام مؤسّسات إنسانيّة واجتماعيّة مستقلّة تهتمّ بالإنسان من دون أيّ تمييز؛ وأن تنمو مؤسّسات وهيئات تعنى بالمجتمع المدنيّ، بصرف النظر عن أيّ اعتبار آخر؛ وأن تتميّز باستقالاليّتها في المال، واستقلاليّتها عن المموّل.

إنّ المجتمع المدنيّ يحتاج إلى تثقيف وتوعية ليفهم دوره الفعّال في تحسين واقعه. إنّ الهيئات والمؤسّسات الاجتماعيّة لها دور رائد وقدرات جديّة. ولذا هي الشريك، لا التابع، للمؤسّسات الرسميّة أو للجهات المانحة ،أو للجمعيّات والهيئات الدوليّة.

الخلاصة أنّ القيادة ليست شخصاً بل هي **العمل معاً؛ هي تنسيق الأدوار وتوزيعها حسب القدرات. القيادة رؤيا وتضحية وفرح.**

لقد تحدّثنا عن المقوّمات والمخاطر لنتوقّف في آخر الحديث حول هذه الكلمات الثلاث التي تصلح ليتمتّع بها ليس المحرّك فقط وهو خادم المشروع، بل يتّصف بها المشروع الإنسانيّ والاجتماعيّ.

فالمجتمع المدنيّ يجب أن يتحلّى برؤيا واسعة وشاملة لمشاكله وقضاياه، تنعكس على إنتاج مشاريع اجتماعيّة، وتتميّز عن الإنزلاقات السياسيّة فتتحلّى بالتخلّي عن الأنا والاستغلال لزرع الفرح ونشره حيث المعاناة اليوميّة للناس.

د.سمير الخوري

القيادة في المؤسّسة الدينيّة: من الفوقيّة إلى الخميريّة في العالم

١- المستوى الاجتماعيّ: سرعة التحوّلات تستنطق المؤسّسة الدينيّة.
١-١ العصرنة تستحثّ التأوين.
١-٢ العولمة وحاجات إنسان اليوم.

٢- المستوى التعبيريّ: من المعياريّة إلى القيميّة.
٢-١ دلالة الحرف: من الضبابيّة إلى الوضوح.
٢-٢ حيويّة الروح: من الديانة المطلقة إلى ديانة المطلق.

٣- المستوى التنظيميّ: من الزعامة الآمرة إلى الريادة المبَوْصلة.
٣-١ رجل المقدّس: من مشهد رجل الديانة إلى شهادة رجل الايمان.
٣-٢ رجل الله: من منطق الاقتداريّة إلى منطق المعطوبيّة.

٤- بالمحبةّ تختمر الانسانيّة، وبأخلاقيّة الحريّة يعمّ السلام.

القيادة في المؤسّسة الدينيّة: من الفوقيّة إلى الخميريّة في العالم

١- المستوى الاجتماعيّ: سرعة التحوّلات تستنطق المؤسّسة الدينيّة.

واجهت قيادات المؤسّسات الدينيّة، منذ انطلاقة الأزمنة الحديثة، تحدّيات النقد المعاصر لجوهر الدين ولمنظوماته السلطويّة. بعضها انقبض تحسّراً أو عجزاً، فضَعُف أو عَنُف؛ وبعضها الآخر أقْدَمَ اقتناعاً أو استلحاقاً، فتجدّد وتمدّد. حلمت النقديّات المتنوّعة عبر مقصد مناهضتها الدين، لا بل وبالرّغم من مناهضتها فكرة الله نفسه، باعلان "موت الله

وبطلان الدين". ولكنّها في واقع الحال، حملت بذور تحرّر المؤمنين بمجرّد تحرير الديانة نفسها ممّا يلجم تحديثها وتأوينها actualiser، وممّا يعيق ترقّيهم وخلاصهم:

١- مع مقاربات علم النفس- التحليليّ والعلاجيّ، تحرّرت الديانة من الرياء والدجل والتذنيب (راجع فرويد، لاكان، يونغ...).

٢- مع الماديّة التاريخيّة، تحرَّرت الديانة من استغلالها وأفيونيّتها واحتمائيّتها بالعظماء وبأنظمة القدرة pouvoir والسلطان... (أنظر ماركس، أنغلز، فيورباخ،...).

٣- مع الوجوديّة، تحرّرت الديانة من عقال قَدْسَنة قولة الإنسان عن ماهيّة المطلق وهويّته الإلهيّة... (راجع كيركغارد، بولتمان، بارت، نيتشي، مارسيل،...).

إزاء مظاهر العصرنة ومفاعيل العولمة، وتجاه الأطروحات اللا-دينيّة والنظريّات النقديّة، عرضت للقيادات الدينيّة مسالك ثلاثة،بات لزاماً عليها، من دون تباطؤ أو مواربة، إدراك أبعادها وتحدّيات انعكاساتها، والجدّ في اعتماد أنسبها، من أجل مواءمة متطلّبات العصر، واستجابة لحاجات المعاصرين الروحيّة، هي:

١- السلفيّة misoneisme العدائيّة أو المُهادنة، من أجل إبقاء القديم على قدمه ومناهضة الحداثة، والاحتماء بالسلفيّة الهانئة المطمئنّة.

٢- الحاضريّة الانسحابيّة أو الباطنيّة، بغية حماية الهويّة، والتشرنق فيها، وعزلها عن مؤثّرات العصرنة، أو أقلّه، بتعطيل أيّة تفاعلات بها.

٣- التجدّديّة philoneisme الاصلاحيّة أو التغييريّة، من أجل مواءمة الديانة وتلقيح الحداثة بمبادئها، كما بمثاقفتها بمكتسبات العصرنة.

١-١ العصرنة تستحثّ التأوين

ما عساها تكون عليه الحال، فيما لو أنّ القيادات في المؤسّسات الدينيّة، تلكّأت عن رفع تحدّيات العصرنة أو أنّها عجزت عن مواكبتها وجبهها؟ ألا تعني الأصوليّة فشل النُخَب الدينيّة في إبداع قراءة جديدة للموروثات "المقدّسة"، وعجزها عن إطلاق خطاب دينيّ داخليّ، يكسر جمود المؤسّسة، وقعودها بالتالي، عن إحياء حوار متكافئ مع الآخر المغاير؟

لم يكن الدين مؤلّداً للعنف، بمختلف أوجهه، ولكنّه غالباً ما وفّر للعنف وَجهاً مقدَّساً يتقنّع به، ريثما تنبري النخب، بجسارة الأنبياء، فتفضح النفاق القاتل، بمجرّد تبرئة الدين من غيرة القَتَلة المشبوهة عليه.

في كتابه "الاسلام في عالم متغيّر"، وتحت عنوان "حلاوة زمان" (مكتبة مدبولي ١٩٨٨ ص ٢٠٧). يقول المفكّر والدبلوماسيّ المصريّ حسين أحمد الأمين: "... فأمّا الجماعات الإسلاميّة، فقد اختارت الماضي البعيد، عصر النبوءة والخلفاء الراشدين والسلف الصالح. لجأ أفرادها إلى ارتداء الجلابيب وإطلاق اللحى. وفضّلوا الجلوس على الأرض عند تناول الطعام، كخطوة أولى في سبيل العودة إلى العصر الذهبيّ وثمّة أمران يدفعان الغالبيّة من هؤلاء إلى الاستغراق في الحنين إلى الماضي، كلاهما يتمثّلان في عجز: العجز عن تبوّء مكان يرضون به في إطار النظام الاجتماعيّ والاقتصاديّ السائد، والعجز عن مواءمة تعاليم الإسلام في معالم العصر الحديث، عن إقامة الجسور النفسانيّة مع المجتمعات غير الإسلاميّة الأكثر مرونة وتحرّراً. فهنا ثورة على الحداثة، وتنفيس مرضيّ عن مشاعر العقم والقهر، وتفضيل مؤسف للهروب إلى الماضي، عن بذل الجهود الشاقّة من أجل التأقلم والتكيّف والتغيير. وهنا حضارة مهزومة، أطلّت برأسها هنيهة من قوقعتها في محاولة للّحاق بالعصر الحديث. ثمّ إذا بها، عند أوّل صدمة، ترتدّ بسرعة إلى القوقعة، مفضّلة البقاء فيها إلى أبد الآبدين، على مواجهة المصاعب والصدمات والتحدّيات، وإيهام الغير بأنّ هذا التفضيل من جانبها للقوقعة، ناجم عن كراهة لمظاهر الحضارة الحديثة، وعن تعلّق بماضٍ مجيد، وعن التزام بتعاليم دينٍ هو من هذا العجز والجبن بريء...".

فيما تعني الأصالة عودة ناقدة إلى الجذور، تعني الأصوليّة عودة متهالكة إلى الماضي، على أنّه ليس المطلوب في الحالة الأولى تغيير الماضي ولا استنساخه في الثانية، بل المطلوب هو تغيير النظرة إليه بتأوين خير ما فيه، والعمل بمقتضاها من أجل ارتقاء الإنسان وتلاقح الحضارات بأدوات السلام. تتمّ هذه المهمّة الثقافيّة الروحيّة بنجاح، بمقدار تزامن اعتبار ذات الآخر، الأنت والأنتم، تماماً، كالأنا والنحن، بمتبادليّة reciprocite احتراميّة، هي هي مبدأ حقوق الانسان وقاعدة الثقافة الديمقراطيّة، وإلاّ تأجّجت العصبيّات وتفلّتت الأصوليّات في متاهات العنف المسفوك بطيبة خاطر وبرودة تصميم. كذا بالأمس، أعلن أبو مصعب الزرقاوي، في ١٢ أيّار ٢٠٠٥ "...إنّ كثيراً من علماء المسلمين أجازوا قتل

الكفّار بأيّة وسيلة، بما في ذلك العمليّات الإستشهاديّة، حتّى ولو أدّت إلى قتل مسلمين أبرياء. إنّ قتل عددٍ من المسلمين، المعصومي الدم، مفسدة كبيرة. إلاّ أنّ الوقوع في هذه المفسدة جائز ومتعيّن، دفعاً لمفسدة أكبر... هي تعطيل الجهاد. إنّ حفظ الدين مقدَّم على حفظ النفس. حفظ الدين أعظم من النفس والعرض والمال... الله يعلم حرصنا على أن لا نوقع خسائر بين المسلمين، وكم عمليّة أُلغيت لتلافي حدوث خسائر.. لا يمكن قتل الكفّار إلاّ بقتل بعض المسلمين... إنّ الروافض الحاقدين لأشدّ علينا من أعدائنا الصليبيّين...".

يصحّ كلام الزرقاوي، وقد تناقلته وسائل الإعلام العالميّة، على كلّ صراع عنفيّ يلتحف بآلهة السماء أو بآية إيديولوجيّة مطلقة، بالأمس واليوم: منذ سرجون الأكاديّ، وأخن آتون، وجوليانوس، وحسن بن الصبّاح. وليلة الخناجر الطويلة، والألويّة الحمراء، وإلى ك.ك.ك، وكتلة المخلّصين وأبو سيّاف وبن لادن،... تزرع هذه الحركات الارهاب والدمار الموت، بمقدار غياب الجرأة النبويّة، لدى القيادات، في المؤسّسة الدينيّة، القادرة على فضح فساد أطروحاتهم الإستعداميّة، عبر تفسير رسميّ مسالم للنصوص المقدّسة...

١-٢ العَوْلمة وحاجات إنسان اليوم الروحيّة

برزت، مع دبيب العولمة المتسارعة كمّاً ومدىً، حاجات روحيّة ملحاحة، اتّخذت طابعاً وبعداً غير مسبوقين، يسوق كلّ منها تحدّياً مبتكراً بوجه المؤسّسة الدينيّة، يدعوها فيه للاستجابة. يطالب إنسان اليوم الديانة بمعنى الوجود، تستمدّه له من الغيب، ويتطلّب من قادتها بوصلته إليه برفق صدوق. قد يتّخذ مطلب الإنسان هنا، طابع الاستغاثة أو مظهر التقريع المرّ، لا تلذّذاً من الإنسان بالتعنيف (كتابيّ، سمعيّ، بصريّ)، بل طمعاً " بكلمة الحياة الروحيّة"، من أجل شخصنة الكائن البشريّ المعرَّض للضياع، ومن أجل أنسنة مجتمعه المعرَّض للتوحّش.

تشكّل القدرة على تلمّس حاجات المعاصرين الروحيّة، والجهوزيّة للاستجابة لها، أولى مقوّمات القيادة في المؤسّسة الدينيّة. من دونها، ينفر الساعون وتتجوَّف القيادة، وتتحنّط الديانة في نواويس التاريخ. يمكن إفراد خمسة اتجاهات أساسيّة لحاجات الانسان الروحيّة اليوم، هي: الفردنة، أَوَّلة الضمير الأدبيّ، مداهمة اللاعقلي، ضرورة المتّحد، ومبتغى السعادة.

١- اتّجاه الفردنة والفرادة

من جرّاء الحراك الاجتماعيّ، وغزارة النماذج الثقافيّة السلوكيّة التي تروّج لها وسائل العولمة، وتلاشي الأسس المعياريّة للضبط المجتمعيّ، تفشّى التذرّر atomisation الاجتماعيّ، وعمّت الفرديّة، ونمت الاستقلاليّة الذاتيّة autonomie فراح كلّ يؤلّف لنفسه روحانيّة شخصيّة، يطبعها بفرادته، يجمع عناصرها توليفيّاً من مصادر مختلفة؛ فيدغم في منظومة الإيمان معتقدات بيّنة يرفقها بالتطيّر والتعاويذ، ويشفعها بالتّقويّات العباديّة وبالسلوكات السحريّة...

٢- اتّجاه ذاتيّة الضمير الأدبيّ

يَحرص إنسان اليوم على الاحتفاظ بقدرة شخصيّة على الحكم الأدبيّ في ما خصّ يوميّات حياته. فيعطي الأُوَّلة لمقولة: "إعمل بحسب ضميرك". لم تعد تقنعه أو ترضيه مقالة: "إعمل بحسب ما يمليه الشرع". إنّه ينادي بصلاحية الأنا للحكم الأدبيّ. إنّه يُحاجُّ القواميس الدينيّة عن مبرّرات ثنائيّاتها الموروثة: حلال / حرام، طاهر/ نجس، مسموح/ ممنوع... وماذا إذاً، عن مستجدّات العصر الحديث، تلك التي لم يلحظها الشرع الدينيّ العتيق، ولم تخطر له يوماً ببال، كما هي الحال في البيوتكنولوجيا ومتفرّعاتها، مثلاً؟

٣- اتّجاه غواية اللا- عقليّ irrationel

بمقدار ما يتعقلن العالم ويتمكنن بفعاليّة تقنيّة، وبمقدار ما يتطوّر في معدّاته، ويضعف في ثقافته الروحيّة، بمقدار ذلك يشيع اللا- عقليّ المتشهون إلى الخياليّ الميتولوجيّ الإنفعاليّ، وبمقدار ذلك يتقادم الانسان في ردّات فعله، صوب السحريّ الخرافيّ والتطيّريّ. هذا ما يفسّر شيوع التبصير، والتنجيم، وتفشّي البارا- طبيعيّ، والبارا- سيكولولجيّ، وتنامي الشِيَع المغلقة، واتبّاع المعبودات، والتعبّد للأولياء، والتعربط بالتعاويذ، والاغراق في الوشم، والاسراف في التبخير...

٤- اتّجاه إلى المتّحدات الضيّقة

بمقدار انتشار العلاقات النكرة، وبرودة الفعاليّة (إنتاج، ترويج، استهلاك)، ونفعيّة الارتباط، بمقدار ذلك، يسارع إنسان اليوم، إلى الجماعة الحميمة الضيّقة الصغرى، النابضة بحرارة

العاطفيّة، وبمجانيّة التلاقي الإنسانيّ. إنّها الحاجة إلى الحضن الدافئ، وإلى العضد العاطفيّ الداعم "اعتبار الذات" estime de soi، قبل التبرّم من احتمال خيبة إشباع الرغبة الروحيّة داخل تلك المتّحدات.

٥- إتّجاه إلى السعادة على الأرض

يسعى إنسان اليوم إلى بناء السعادة هنا في عالمه وبيئته، وقد تباعد عنه نداء الماورائيّات، وأولويّة الآخرة على الدنيا، فراح يطلب الهناء على الأرض وما بين الناس. تهمّه كيفيّة معالجة أمور الدنيا لا أمور الجنّة أو النار. فمقياس صحّة الدعوة الدينيّة لديه، هو مقياس سلامة صحوتها في المساهمة بإسعاد الناس، الآن وهنا. فمن نجح منها في هذه المهمّة، بقي وارتقى، ومن تخلّف، سقط واندحر في مسار التاريخ، إلاّ إذا استنجد بغير أدوات السلام لإطالة عمره وإبعاد أجله...

يمكن إرجاع الجامع المشترك، بين هذه الحاجات الروحيّة الخمس، إلى ثلاث قوائم، ترفد لرسم سعي الإنسان، كلّ إنسان، نحو مثال "الإنسان الكامل"، الذي يشكّل، هو، صورة باهتة عنه:

١ - الاستزادة في فهم الإيمان.

٢- الرغبة في الانوجاد بمعيّة.

٣- الفرح بمجّانيّة التواهب.

تمتلك القيادة الدينيّة مقوّمات أهليّة الاستجابة الروحيّة، بتحوّلها عن الممارسة الفوقيّة باتّجاه الفاعليّة الخميريّة؛ وذلك بتبنّيها الانسان الفعليّ المجروح، واندماجها في تاريخ ترقّيه الروحيّ والإنسانيّ، والسير معه، وبجانبه، بسرعة واحدة وباتّجاه واحد، واعتمادها قاعدة العرض لا الفرض، وتمكّنها، طبق هذا التوجّه الروحيّ، من أن تواكب، بتأنٍ ولطف، مسيرة إنضاج العجين البشريّ (متّى ١٣/٣٣) إنضاجاً يتمّ على مهل، مرتكزاً إلى الوقت والصداقة الأخويّة. إنّها الثقة بإنسانيّة الإنسان المتدرّج في سلّم الأنسنة، وصولاً إلى الألهنة وطمعاً بها. لذا، ترتكز مقوّمات القيادة على ما توفّره لها المستويات الثلاثة للمؤسّسة الدينيّة:

١ – معرفة حاجات الناس الروحيّة، على المستوى الاجتماعيّ.

٢- تبرئة إله الإيمان من خطاب الدين عنه، على المستوى التعبيريّ.

٣- تنزيه رجل الله من منطق قيصر، على المستوى التنظيميّ.

٢- المستوى التعبيريّ للمؤسّسة الدينيّة: من المعياريّة إلى القيميّة

يبرّر المضمون الإيمانيّ المعتقديّ، قيام المؤسّسة الدينيّة وأجهزتها التعليميّة، ويشرعن فعلها الروحيّ، لكونه الجوهر الثابت لعرضيّتها المتحوّلة. أمّا القيادة المؤتَمَنة على صحّة المعتقد orthodoxie، كما على سلامة الممارسة orthopraxie، فلها أن تجوّد خطابها الدينيّ، إذ تجرؤ باستمرار، على حسم التمييز، بين صعوبات اعتناق الإيمان من جهة، وبين صعوبات التعبير عن هذا الإيمان بلغة العصر، لغة (صياغة، حركة، رمزاً..) يدركها من الناس دون عناء فهم. لئن بقيت الحدود مبهمة متداخلة بين الدين والإيمان، فمن الواضح تأثّر الدين بالواقع الثقافيّ الذي يستقي منه قوالبه الذهنيّة وعناصره الفكريّة، بدءاً من المصطلحات والأفاهيم concepts اللغويّة، التي بات على المسؤولين الدينيين العناية بها، لبناء الخطاب الواضح الرسالة؛ ضنّاً بالحقائق الإيمانيّة من ناحية، ومن ناحية ثانية، حرصاً على حقّ الناس في التعرّف، عبر تلك الحقائق، إلى هويّة الله الحقّ، بغية تنقية العلاقة العباديّة مع إله التأحيد... والعلاقة البنويّة مع إله التوحيد، الآب والإبن والرّوح القدس. أكتفي للدلالة على التحوّل من المعياريّة إلى القيميّة، بالاشارة إلى ميدانين، قوامهما دلالة الحرف وحيويّة الروح.

١-١ دلالة الحَرْف: من الضبابيّة إلى الوضوح

تخضع الأفاهيم والمصطلحات والتعابير لسنّة حياة اللغة البشريّة ولحيويّة بيئتها الثقافيّة: نشوء، نضوج، رواج، تحوّل، أفول وموت. بعضها يستمرّ ويستقرّ، وبعضها الآخر يكتسب عبر تاريخ التداول به، شحنة انفعاليّة سلباً أو إيجاباً. لذا تقتضي إعادة النظر النقديّة في تلك المصطلحات، وإبداع ما يفي بمتطلّبات المعاصرين الفكريّة، بصرف النظر عن احتمال المساس بالنصّ الدينيّ التأسيسيّ أو عن ضرورته. فلكلّ عصر حساسيّته الذهنيّة، ومواطئ استحساناته وإعراضاته، ومتطلّبات ارتياحه أو ارتيابه. مثال ذلك:

١- **أفاهيم جديدة:** هي تطوير مقصد سوابقها وتظهيره: الالتزام عوض الاطاعة والتسليم بِ: التجرّد عوض الفقر، الصدقيّة عوض الواجب الشرعيّ، الاعتناق عوض التكليف، الجهوزيّة الروحيّة عوض النظافة الطقوسيّة أو الطهارة الشرعيّة... المرشد عوض المفتي...

٢- **أفاهيم تقويميّة:** هي تصحيح أضدادها السابقة: المساواة بدل القِوامة، المقارنة بدل المفاضلة، النديّة بدل الذمّية، وطن الآخرين بدل دار الحرب...

٣- **أفاهيم تقيميّة:** هي تعبير عن الحقّ بالمغايرة: غير مؤمن أو مؤمن مغاير لا كافر، ملحد لا وثن، شأن اختياريّ لا حلال ولا حرام، الآخر لا الذمّيّ...

٤- **أفاهيم محقّقة:** هي حصيلة المراجعة النقديّة التاريخيّة لرفع الالتباسات المربكة: أصحيح أنّ عيسى القرآن هو هو يسوع الانجيل؟ أيكون نصارى القرآن هم مسيحيّو الانجيل؟ أيكون التثليث في الفهم الاسلاميّ هو هو الثالوث في الفهم المسيحيّ؟...

٥- **أفاهيم مفصليّة:** هي التمييز الحاسم بين القيمة ومقاييسها، لما لهذا التمييز من أهميّة في قبول التجديد وتسريع أواليّاته.

فالقيمة valeur هي تصوُّر فكريّ مجرّد مشحون بالمعنى، يعتبره مجتمع ما مثاليّاً، فيرتسمه مَعْلماً أعلى repaire يسترشد به لتقويم مشاريع يوميّات حياته وتقييم أفعاله. أمّا المعايير أو المقاييس normes فهي تجسيمات ملموسة وتأوينات تطبيقيّة للقيمة، تتّخذ شكل قوانين، وعادات تقاليد، وأزياء، ورموز، وحركات... هي ألبسة متعدّدة للقيمة كما الكلمات واللغات للفكرة الواحدة. فالقيمة قوامها الثبات والتمام واللانضوب الفهم، أمّا معاييرها فهي متعدّدة متطوّرة ومتغيّرة. فالتجديد والتحديث والتطوير تجري على المقاييس لا على القيمة، وإلاّ أصاب المجتمع الركود والجمود والموت. التأويل والتفسير هو أحد مظاهر تأوين القيمة بتغيير معاييرها. يُتوقّع أن يستمرّ التاريخ متحفاً- ضريحاً لكلّ مؤسّسة دينيّة، أو عقيديّة، إيديولوجيّة أو سواها، لم تتمكّن من إبداع معايير جديدة لقيمها. بمقدار ما تقدسن المؤسّسة معاييرها (شرع، قانون، تقليد، زيّ، رمز...)، وتمطلقها، بمقدار ذلك يصعب عليها تجديدها، بل وقد يستحيل. فلا تطوّر ممكناً، ما لم يتمّ الفصل الحاسم مابين القيمة ومعاييرها تمهيداً لابداع معايير جديدة... يفسّر هذا التحدّي الثقافيّ- الروحيّ محاولة محمّد أركون للتمييز

بين الحدث القرآنيّ (الوحي للنبيّ) والحدث الإسلاميّ (تدوين الوحي)، ومحاولة فازلير رحمان على التمييز في "الوحي الحواريّ" في القرآن، ما بين كلام الله الأزليّ وكلام محمّد المخلوق، ومحاولة عبد المجيد شرقي القائل بأنّه "إذا كان الاملاء إلهيّاً، فالتعبير هو بشريّ"، ومحاولة محمّد خلق الله، وناصر حامد أبو زيد...

لئن استحال قمع التطوّر الاجتماعيّ- الثقافيّ، فما عساه يبرّر استحالة الاجتهاد بعد؟ كما فعل ذلك بنجاح كبير، كلّ من هانس كونغ،ليوناردو بوف وإدمون شيللوبكس، وسواهم في المسيحيّة اليوم...؟؟

٢-٢ حيويّة الروح: من الديانة المطلقة إلى ديانة المطلق

يكتمل الخطاب الدينيّ ويكتسب، من ذاته، طاقة إشعاع وقوّة إقناع، بمقدار ما يُقبل المسؤولون، في المؤسّسة الدينيّة، على تطوير فهمهم الدينيّ، عبر التحوّل الحاسم من منطق الديانة المطلقة إلى منطق ديانة المطلق. فيتخلّون، أمام معاصريهم وأمام التاريخ، عن فكرة مصادرة الحقيقة وإقصارها كلٌّ في ديانته حصراً. إنّ مجرّد الاعتراف بأنّ لله ما يقوله، باستمرار، لكلّ الناس، داخل الديانات وخارجها (يوحنّا ١٦/١٣)، وبأنّه ما زال لدى الله، ما يلهمه بعد للجميع، عنه وعنهم، يترافق مع الاعتراف بأنّ للإنسان ما يزيد بعد، أيضاً وأيضاً، عنه وعن ربّه. يشكّل هذا الاعتراف المزدوج طاقة انفتاح، ودفعاً حواريّاً يشرّف الإنسان، ويمجّد الله، على ما يظهره الجدول ١.

أ- منطق الديانة المطلقة: خصام وفراق

تعتبر الديانة المطلقة (جدول ١)، أنّها تمتلك وحدها كلّ الحقيقة بحذافيرها كاملة، فالله خالق، يستتبع المخلوق لشرعه النهائيّ الذي عليه الامتثال له والانقياد إليه. فكلّ أمر وحكم يتّخذ هنا شكلاً إطلاقيّاً طبق نمط أفعال التفضيل والمبالغة. الفكر هنا هو قطعيّ إملائيّ ومعياريّ مفروض، تحت طائلة هدر دم المنتهك والمرتدّ، ما يعني شلّ الخيار وشلل الضمير الأدبيّ فكلّ مغاير هو مارق كافر موضوع أبلسة ونجاسة، إذ لا يستوي الحقّ والباطل، المؤمن والكافر، ما يسهّل قيام المونوقراطيّات على أنواعها، ويضاعف الميل إلى

قدسنة الأنظمة، والى اشتقاق الالزام الاجتماعيّ من التكليف الدينيّ بالضرورة؛ وهذا ما يؤدّي إلى إبقاء الانسان في حالة قصور واستتباع للمطلق.

جدول ١- مقارنة خصائص ديانة المطلق والديانة المطلقة.

الديانة خصائص	ديانة مطلقة Religion absolue	ديانة المطلق Religion de l'Absolu
صورة الديانة	- كاملة، تامّة، مكتفية - تمتلك الحقيقة وتصادرها، فلا حقيقة خارجها - الحقيقة دينيّة ومدنيّة - طابع سلفيّ لا تاريخيّ	- ساعية للكمال. تنهد إليه - تضمّ الحقيقة تختبرها ولغيرها مقاربة أخرى للحقيقة - الحقيقة دينيّة فقط - طابع نهيويّ تاريخيّ
تطوّر الديانة	- الشرع نهائيّ متفوّق - القيم مقرونة بمعاييرها - المعايير من وضع الله، هي مقدّسة لا تمسّ - جمود الاجتهاد والتحديث	- الشرع مرحليّ قابل للتطوير - تمييز بين القيم والمعايير - المعايير من صنع الناس، هي مهمّة يجب تحديثها - ديناميّة التأوين والتجديد
تصوّر الله	- خالقاً يستتبع المخلوق - لم يعد لله ما يقوله - كامل القداسة والقساوة يحبّ من يستحقّ - يأمر وينهى في كلّ ميدان	- حنّان يحرّر الإنسان - لله ما يلهمه باستمرار - كامل الرحمة والمحبّة يحب دون شرط - يستوثق الإنسان يستودعه رسالة
صورة المؤمن	- دوغماتيّ، راض، مطمئنّ - خارجانيّ، يقينيّ، قدريّ، تسليميّ - الإنسان للشريعة، عليه الامتثال لها - تفسير، نقل، تأويل - قتال في سبيل الله	- منفتح، باحث، قلق - داخلانيّ، تشكيكيّ، وثوقيّ، تساؤليّ - الشريعة للإنسان وله الابداع فيها - نقد، تحليل، تبديل - نضال في سبيل الانسان
المنحى الفكريّ	- فكر إطلاقيّ تعميميّ قطعيّ - ثنائيّ، معياريّ، أحاديّ - تكراريّ، عقيديّ، إملائيّ - تأثيميّ، تذنيبيّ - عنفيّ، ترهيبيّ، إباديّ	- فكر نسبويّ، تخصيصيّ، تحديديّ - قوانينيّ، تعدديّ، كثاريّ - ابتكاري، جدلي، شرطي - تفهمي، تقبليّ - حواريّ، سلميّ، احتراميّ

الامتداد الأدبيّ	- شلل الضمير الأدبيّ - إعمل بحسب الشرع المقدّس - إطاعة وقتال في سبيل المقدّس - ويل لمنتهك محارم الله	- ممسألة الضمير الأدبّي - إعمل بحسب ضميرك الحيّ - التزام ونضال في سبيل الإنسان - رحمة لمخاطرة الحريّة
صور المغاير	- كافر، وثن، نجس - موضوع مهانة، تهكّم - أبلسة المغايرة وإذلال - مكانة دونيّة	- غير مؤمن، ملحد، مؤمن مختلف - صاحب كرامة واحترام - أنسنة المغايرة وتقبّل - مكانة مساواة
تعامل مع الآخر	- مفاضلة، تشاوف، نبذ - تكفير ونزاع معه - صغارة، ذمّيّة - نزعة للتأحيد والصهر - ذعر من مغايرة الغريب	- تقرّب، تآخٍ، تصادق - تكريم وحوار معه - نديّة، كفئيّة - نزعة للوحدة في التعدّديّة - استقبال المغاير وجعله قريباً
تأثير مجتمعيّ	- ميل إلى الكلّيانيّة المونوقراطيّة - تبعيّة وعبديّة الإنسان - نزعة إلى قدسنة الأنظمة - اشتقاق الإلزام المجتمعيّ من الإلزام الدينيّ	- ميل إلى الليبراليّة الديموقراطيّة - حريّة الإنسان الكيانيّة - نزع القدسنة عن الأنظمة - استنباط الالزام المجتمعيّ من العقل المدرك.

ب- منطق ديانة المطلق: وئام وعناق

تعتبر ديانة المطلق (جدول١) أنّها ساعية إلى الكمال، تستزيد من خبرتها الحقيقة، وتميّز ما بين القيمة الموحاة وما بين معاييرها التي هي من وضع المؤمنين، ما يتيح الاجتهاد والتأوين المستمرَّين. الله هنا، هو دفقٌ حبٍّ وحنان. يحبّ كلّ الناس من دون شروط، يستوثق الإنسان كما الأب ابنه، ويسترعيه العالم. يتمنطق المؤمن هنا بفكرٍ نسبويّ تعدُّديّ قوانينيّ nomothètique وابتكاريّ. إنّه انسان حواريّ بالضرورة. يعتمد ممسألة الضمير الأدبيّ لكلّ إنسان. السبت للإنسان لا العكس، ومقياس محبّة الله هي التماهي به لمحبّة كلّ الناس، من دون تفرقة. فلكلّ حقّ المغايرة بمتبادليّة متساوية احتراميّة نديّة، ما يدفع إلى قيام ثقافة

ديموقراطيّة، تعتمد الاعتراف بحريّة الإنسان الكيانيّة، وبأهليّته للمشرعة، وللتشريع، وإدارة شؤون دنياه...

لا عوائق لاهوتيّة تعيق في المسيحيّة التحوّل من منطق الديانة المطلقة إلى ذهنيّة ديانة المطلق. وذلك بسبب فهم الإيمان بشخص يسوع، "الاله الكامل، والإنسان الكامل"، الذي وحَّد في شخصه، ناسوت الإنسان بلاهوت الله. إنّه الإبن المتأنسن حبّاً بالناس، والإيمان بالله الآب المحبّة الخالصة، وبروح قدسه الحاضر ملء الزمن بجانب كلّ إنسان يلهمه، بهمس وجدانيّ، للسير صوب شمس الخير، الآتي إلى العالم بشخص يسوع. وكانت البيبليا وَحْياً تاريخيّاً إعداديّاً لهذ المجيء الموعود، منذ البدء (تلث ٣/١٣-١٦). لم يكن يسوع مشترعاً، لا في أصول العبادات ولا في أحكام المعاملات، بل استودع ذاته أحبّاءه وديعة محبّة للتماهي به. راح بعض أتباع يسوع، عبر التاريخ، ولأسباب اجتماعيّة أنتروبولوجيّة، يصادرون الحقيقة، ويصطنعون خطاباً دينياً عنها، يُمَطلقون الديانة، بل إنّهم مَطلقوا خطابهم فيها عن الثالوث، وراحوا يتعقّبون من يخالف تعاليمهم القصيرة القاصرة، يداهمونهم، ويعملون القوّة لفرض حقيقتهم... أمّا في الإسلام فالعائق مزدوج. عائق فقهيّ، والآخر خاصّ بالفقهاء. أمّا الفقهيّ، فهو عائق قرآنولوجيّ coranologie، جرت عليه الآيات المنزلة المشيرة إلى: الاطلاقيّة؛ لكون "الدين عند الله الإسلام". والاستيعابيّة؛ لكون الاسلام يحتوي ويتجاوز الدعوتين السابقتين (التورات والإنجيل). والنهائيّة؛ لكون الاسلام هو دين الكمال والاكتمال. يضاف إلى ذلك، أنّ القرآن وحي هو revelation، لا إلهام فيه inspiration، أنزل الله فيه نصوصاً تشريعيّة، تعصى النسخ أو التجاوز أو الاغفال... أمّا العائق الثاني، في الاسلام، فهو اجتماعيّ-ثقافيّ، خاصّ بالمسلمين المؤمنين، وهو صناعة الفقهاء والعلماء والمفتين والأئمّة، أبناء بيئتهم وعصرهم ومؤثّراته، يطلعون على الناس، من عنديّاتهم، بما يلزمونهم به... لا يرى كثيرون غضاضة في مطلقة الكتاب وآياته الموحاة، وتشريعاته المنزلة "التي لا تبديل لها"، ولا مساس بها، لأيّ سبب وعلّة... فبقدر ما يجهد رجال الدين، هؤلاء الغيارى من كلّ دين، لفتح باب الاجتهاد، وإعمال العقل الناقد المتبصّر، واعتماد التأويل المناسب الحيّ، تمهيداً للتطوير والتجديد، بمقدار ذلك يتضاعف احتمال التلاقي الانسانيّ الحرّ، ويزيد احتمال تجويد حوار الأديان، وارتقاء الإنسانيّة في سلّم الرقيّ الروحيّ والسلام العالميّ.

جدول ٢- مقارنة خصائص رجل الديانة ورجل الإيمان.

رجل المقدّس خصائص	رجل الديانة Homme de religion	رجل الإيمان Homme de la foi
صورة الديانة	- كاملة، تامّة، نهائيّة - قدسَنة الشرع والتقليد - أوّلة النصوص والطقوس - تحصّن بحذافير العبادات - إرساء ذهنيّة موظّف المؤسّسة الدينيّة	- قابلة للكمال والتطوير والتحديث - تقديس الإنسان وكرامته - أوّلة مقصد الله الحيّ - تفاني بخدمة الآخرين - إنماء ذهنيّة الشاهد الواثق بالله
المنطق المتّبع	- إجلال الله وتعظيمه وتكبيره - نبذ الكفّار ومقاتلة أعداء الله - تصوير الله بملامح قزميّة الإنسان - رقابة، تذنيب، تأثيم، أبلسة - منطق حارس قبر، ساعي تحنيط	- إكرام الإنسان واحترامه وخدمته - محبّة كلّ إنسان في الله ومحبّة الأعداء - تشاهق بالإنسان إلى كمال طريقة عمل الله - انتظار، احتضان، مسامحة، تآخٍ - منطق شاهد حياة،حامل رسالة
العلاقة	- يمشرع الله للإنسان - يشرّع الله للإنسان كل أمر - يأمر الله وينهي ولا تبديل لشرعه - الله غضوب وديّان عادل - الناس عباد الله وعبيده	- الإنسان هو مشروع الله - الإنسان هو المشترع في كلّ أمر - الله دفق حنان، يسترعي الإنسان العالم - الله أب طَيّوب رؤوف - الناس أحبّاء الله وأبناؤه
التعامل الدينيّ	- العبادة فعل إرضاء لله - الممارسة اتمام الواجب - أهميّة التقيّد بالرتب والتقاليد - تعامل حقوقي مع الله وهيرركي مع الناس - الامتثال للتيونوميا theonomie	- العبادة فعل شكر الله - الممارسة عيش العشق - أهميّة التعبير عن خبرة الله - علاقة روحيّة بالله ومتساوية نديّة مع الناس - اتّباع الأوتونوميا autonomie

٣- المستوى التنظيميّ: من الزعامة الآمرة إلى الريادة المبوصلة.

أكتفي على المستوى التنظيميّ، في الديانة، بالإشارة إلى دائرة القيادة فيها. لقد تناولت مسألة القيادة داخل المجتمع (آمر، أمير، رئيس، مسؤول، زعيم، قائد، ملك، سلطان، ربّ عيلة، امبراطور، دكتاتور، طاغية،...). العديد من الأبحاث والدراسات الاجتماعيّة والنفسيّة خلصت إلى نتائج وقوانين نفس- اجتماعيّة، هي غاية في الأهميّة، لا مجال لذكر أيّ منها هنا واعتماده. (راجع: هيغل، ماركس، ماكس فيبر، ماكس شيلر، جينينكس، باترسون...). يكفي، لاستكمال مقوّمات القيادة المبتغاة في المؤسّسة الدينيّة، استعراض قاعدتي مقاربة: قاعدة الإيمان وقاعدة المعطوبيّة fragilité، المتلازمتين، بغية حسن التحوّل، الضروريّ والملحّ، من حالة الزعامة والأمرة، إلى حالة الريادة والمرشديّة. ليس على القيادة الدينيّة، في الجامع أو الكنيس أو الكنيسة، في المعبد أو الباغود أو الخلوة... التمثّل بنهج النظم السياسيّة القائمة في المجتمع المدنيّ والسياسيّ. ولكن، ومن الملحّ تصحيح نسق انتظام، تلك القيادة، الداخليّ وأمرتها الهرميّة الهيركيّة، حيث تهبط التكليفات من علوّ، فيما المطلوب، إنضاج الخيار وصنع القرار، باستنهاض الاستقلاليّة الواعية لدى المؤمنين والناس، وتنشيط الممسألة المدركة responsabilisation، وتكريس المداولة المعنيّة، وتثبيت المشاركة لتدبيريّة، وتشجيع اللالتزام. تشكّل هذه المهامّ النظاميّة الخمس مفاصل الثقافة الديموقراطيّة، ذات الوجه الإنسانيّ، والمشيرة إلى استتباب المواطنيّة، أو أقلّه إلى صحّة منطلاقتها.

٣-١ رجل المقدّس: من مشهد رجل الديانة إلى شهادة رجل الإيمان

لرجل المقدّس (كاهن، شيخ، حاخام، راهب، مقرب، امام، فقيه...)، مقام اجتماعيّ محترم جليل مبجّل، "استمرّ مميّزاً" غير تاريخ الأديان، لاعتبارات أساسيّة، أهمّها:

١- هويّته: هو رجل الله، (الله، مجمع الآلهة، حلوليّة الآلهة...).

٢- فعلته: إنّه يبارك، يقدّم الأضاحي، يصالح، يلعن...

٣- قولته: إنّه يئمّ، يصلّي، يتلو المقدّسات، يدعو، يقسّم...

٤- معرفته: إنّه على علم بالنصوص المقدّسة والطقوس...

٥- إقامته: يتردّد إلى الجامع، الكنيس، الكنيسة، الياغود...

٦- وساطته: يتواصل مع السلطة المدنيّة الدينيّة والماورائيّة...

تُلازم هذه الميزات الستّ مكانةَ رجل الله، وتنفرج عنها مفاعيل متباينة، متعارضة، بل ومتناقضة (عباديّة، تقويّة، روحيّة...)، تبعاً لاندراج رجل المقدّس ومكانته في إحدى البنيتين الإدراكيّة- السلوكيّة: فيكون بالحريّ: إمّا رجل دين، وإمّا رجل إيمان (أنظر الجدول ٢)

أ- رجل الدين: موظّف المؤسّسة الدينيّة

يظهر رجل المقدّس كرجل دين، بمقدار التحافه بذهنيّة الموظّف وبسلوكاته الإجرائيّة؛ إنّه يقدْسِن sacraliser الشرع والتقاليد، ويؤمثل idealiser النواميس والسُنَّة، ويمطلق absolutiser النصّ المقدّس، ويتحصّن بحذافير العبادات. يُجلُّ الله ويكبِّره. ينبذ الكفّار، يقاتل أعداء الله، يذنّب، يؤبلس، يجرّم. لا مساس ولا تبديل للأقداس. الله يشرّع، فيأمر وينهى. الإنسان وجد للشرع، للسبت. "حفظ الدين مقدّم على حفظ النفس". على المؤمن الامتثال للتكليف الشرعيّ وللواجب الدينيّ من دون جدال أو تبرّم (ملبس، مأكل، معاملة، موالاة، انتخابات، تأييد، انقياد...)، بممارسة ملزمة حذافيريّة، ذات طابع حقوقيّ حسابيّ دقيق (صوم، صلاة، وضوء، عشر، نذور، زكاة، قطاعة، تحالف، طلاق...). رجل الدين ضنين بالمسافة الهيرركيّة (أيّ سلطة المقدّس، hieros arkein) مع العامّة. يحرص على إمرته، وحكمه وفتواه، في شتّى الميادين. إنّه رجل القدرة pouvoir، صاحب الاقتدار والمنعة، بل إنّه صاحب العصمة الفقهيّة. حكمه مبرم. فتواه لا تردّ. إنّه موزّع الخدمات الدينيّة، حاكمها ومحتكمها...

ب- رجل الإيمان: شاهد المؤسّسة الدينيّة

يتجلّى رجل المقدّس كرجل إيمان حيّ، (أنظر جدول-٢-)، بمقدار اعتناقه ذهنيّة الشاهد، وسلوكاته الفعليّة إنّه يعزّ الإنسان، يصون كرامته ويقدّس حياته. إنّه يعي أوّلة مقصد الله المحبّة، ويروح، طبق هذا الوعي، يتفانى في خدمة إخوته بني البشر. إنّه الواثق بالله، يثق بالإنسان ويكرّمه ويحترمه من دون شرط. لا يفاضل بين الناس. يحبّ الجميع، بمن فيهم الكفرة والأعداء. يسعى ليتشاهق بالإنسان إلى كمال طريقة عمل الله. إنّه يجهد لاحتضان

المسكين، ومسامحة الناس، والتآخي معهم. يؤكّد أنّ الإنسان هو هو مشروع الله. الإنسان هو المشترع أمام الله الحنون الطَيّوب. العبادة هي فعل شكر الله، والممارسة الدينيّة هي تعبير تلقائيّ عفويّ عن عشق الله الرحمن، لا تعبير عن واجب دينيّ أو عن تكليف عباديّ نحوه. يعرف رجل الإيمان أهميّة التعبير، عن خبرته الله، أمام معاصريه. يعرضها بحشمة الأولياء، أمام الناس الذين يقيم علاقة أخويّة متساوية معهم، ودودة ومتفهّمة، امتداداً لعلاقته الروحيّة مع إله إيمانه الحيّ. إنّه يستقبّل الجميع، يتقبّلهم كما هم، من دون تجريح أو تذنيب أو إدانة...

بمقدار ما يتحوّل صاحب المسؤوليّة الدينيّة، من كونه رجل دين، إلى كينونته رجل إيمان، بمقدار ذلك يتأثّر معاصروه به وبشهادته، لبساطة صدقه، وتواضع صدقيّته، وجاذبيّة إله إيمانه الروحيّة الصرفة. إنّه عاشق المقدّس، خادمه (hierodule) في الناس، لا متعنتر عليهم باسمه...

٣-٢ رجل الله: من منطق الاقتداريّة إلى منطق المعطوبيّة

تحمل الديموقراطيّة العلمانيّة (تلك الحياديّة تجاه الدين، الساعية بنزاهة القيم لصالح الانسان)، فرصة خروج الدين عن سلطان قيصر، والتحرّر النهائيّ من الاعتماد على الزند الزمنيّ والقدرة السياسيّة، والتملّص، بالتالي، من التبعيّة لها أو الاندغام بها. لا بدّ من إسقاط خدعة الاعتقاد بأنّ القدرة السياسيّة هي عامل إقناع إيمانيّ شخصيّ، وبأنّ الله الحيّ، يزول بزوال حروف الناموس الدينيّ، وبأنّ كلمة الله في حاجة إلى سيف السلطان، لتبقى وتستمرّ فاعلة في النفوس. من الخطأ الظنّ، بأنّ دفع الناس للدخول في الدين، بترغيبهم أو بترهيبهم، يشكّل مفخرة ما لأيّة دعوة دينيّة. تقضي حريّة المعتقد، المسلّم بها عالميّاً، طبق منطق حقوق الإنسان، بالارتكاز فقط على أدوات السلام في التواصل الانسانيّ السليم، أي بالاعتماد إلى ثلاثة عناصر، هي:

١- صدق رجل الايمان في حمل كلمة الله للناس...

٢- صدقيّة ضمير الإنسان في ملاقاة إله الكلمة...

٣- حميميّة إلهام الروح القدس كاشف الهداية...

تناقض حريّة المعتقد الارتكاز على أنظمة القمع لدفع الناس للدخول في دين الله، أي إنّها تعارض الاستناد إلى نظام السلطان السياسيّ في الدولة والمجتمع، من أجل اعتناق الحقائق الإيمانيّة والقيم الروحيّة، أو من أجل ردع المرتدّين على الدين وهدر دمهم...

بمقدار ضرورة الفصل ما بين الدين والدولة، لأسباب مؤسّسيّة، بمقدار ذلك يبقى التواصل مستمرّاً ما بين الإيمان والحياة بشتّى أبعادها. يُؤدّي هذا الفصل المؤسّسيّ إلى سقوط الخبث والنفاق البنيويين، حيث يدغم اتّباع القانون السياسيّ باتّباع الشرع الدينيّ، حتّى لكأنّ نقض إحداها أو رفضه أو عصيانه، هو عقوق ومروق وكفر بالآخر. لئن كانت المنافع الاقتصاديّة السياسيّة المتمثّلة "بما لقيصر"، تستوجب ضرورة الاستعانة بالقوّة والقدرة والنظام، من أجل حمايتها، بفرضها أو بانتزاعها، فإنّ الحقائق الروحيّة- الإيمانيّة، بالمقابل، المتحقّقة " بما لله "، تتطلّب القبول باللا- سلطان impouvoir، والاقبال على المعطوبيّة fragilité، المتلازمة معها، بل القبول بها، والانطلاق منها، بغية عرض تلك الحقائق على الناس، والشهادة لها أمامهم، مع الحلم باحتمال اعتناقها من قبلهم، بخيار حرّ، واعٍ، مسؤول.

إنّ صدق إعلان الرسالة أو البشرى الحسنة الإيمانيّة، مرهون بصدقيّة حامل تلك الرسالة- البشرى، في اعتماده على "ضعفه"، كما على معطوبيّتها، لدى حملها للناس، من دون تواطؤ مع أيّ نظام سلطان (نظام سياسيّ أو اقتصاديّ، نظام عائليّ أو اجتماعيّ...)، أو الاتّكال عليه. إنّ قوة كلمة الله تكمن في ذاتها وبذاتها. إنّها طاقة روحيّة مروحنة فتّانة. يفسدها سلاح القوّة (مال، سلطة، إغراء، ترهيب...)، لكونه يفسد ماهيّتها الروحيّة، ويعطّل موافقة الانسان الحرّة، ويمسخ صفاء حنان الله البهيّ. إنّ إصرار الانسان على اعتماد منطق القوّة لصون كلمة الله، هو تشويه أرعن لمنطق المحبّة، الخاصّ بكلمة الله هذه. المحبّة هي نقيض القدرة والاكراه. إنّها لطافة الحنان، ورهافة الرحمة، وأناقة الاستقباليّة، ونبل التواضع. إنّها رافعة أنسنة الفرد في عالم الانسان، ومرقاة ألهنة الانسان إلى عالم الله. فما من قيمة إيمانيّة أو فضيلة أدبيّة أو حقيقة روحيّة، صدق سموّها الخلقيّ، وصحّ رقيّها الانسانيّ، وثبت خيرها العميم، إن لم تكن، أصلاً وفصلاً، في حالة معطوبيّة صميمة، تجاه فعل ممارسة الانسان حرّيته كاملة، في اعتناقها أو في رفضها، حتّى ليمكن القول بأن المعطوبيّة هي صفة ملازمة لحقيقة القيمة ومؤشّر حقيقيّتها من جهة، وهي، من جهة ثانية، دلالة حريّة الانسان الكيانيّة في خيار مصيره، وعلامة كرامته الشخصيّة في تمثّل وجوده. تترافق القيمة، بمجرّد عرضها للناس في

المجتمع، مع بروز موقفين منها، يسارع الانسان، الفرد كما الجماعة، إلى تلقّفه في أحد نظامين متلازمين تصادميّن: نظام القوّة ونظام الخوف، وكلاهما خاصّ حصراً بمنطق الانسان، الذي لم يتروحن بعد، بمنطق الله، ولم يتخلّق بعد بأخلاق الأب: المحبّة.

١- نظام القوّة: يقوم نظام القوّة، على اكتساب المناعة المطمئنة ضدّ المعطوبيّة المربكة، وذلك عبر تكديس أدوات المناعة (مال، سلطة، سلاح، عديد، شرائع، أطعمة، أدوية، إمكانات، مؤسّسات...)، بمسوّغ الخوف على مصير هذه القيمة، الركيكة التكوين، بل بمسوّغ الخوف على مصير الله، إله القيمة "الأضعف، الأعزل، العديم الحول والقوّة". يدّعي الانسان، وفق نظام القوّة هذا، بأنّه يصون القيمة، ويحمي الله نفسه من الزوال، إذ يجعله، بفضل نظامه، الله الأكبر، الأقدر، الأقوى، الأعلم، الأمكر... فيما وفي الواقع، يستميت الانسان في حماية نفسه، من خطورة تمثّل معطوبيّة كينونيّته المخلوقة، والقبول بمحدوديّاته من جهة، ويتفانى من جهة ثانية، في تصوير نفسه حاجة ضروريّة لله: فلولا عبقرية الانسان، لزال الله من الوجود. وهكذا، يمكن القول أنه، بمقدار ما يميل بعضهم إلى اتّباع ملمح الديانة المطلقة (جدول ١)، والتمسّك بمطلقة المعايير، والارتياح إلى قدسنة وضعيّة رجل الديانة (جدول ٢)، بمقدار ذلك، يميلون، من دون معوّقات تذكر، إلى اصطناع نظام القوّة، بمختلف مكوّناته التي توفّر للعنف والارهاب ولكلّ مشتقّاته غطاء موضوعيّاً تامّ الجهوزيّة...

٢- نظام الخوف: يقوم نظام الخوف، على التحصّن ضدّ المعطوبية، عبر تكديس أدوات الاحتماء و"ستف" دفاعاتها (أفكار، نظريّات إيديولوجيّة، تصوّر، مسبقات، تنميط، تشكيكات...)، بمسوّغ الخوف من القيمة، "الخسعة" التكوين، بل بمسوّغ الخوف من إله القيمة هذه، ذاك الاله "الصعلوك" المستعدّ للانهزام دوماً، والمعرّض، بسبب طبيعة عمله الإلهيّة، للنبذ والنكران، تجاه رفضيّة الانسان الحرّ. هنا، يدّعي الانسان، طبق نظام الخوف، بأنه يدرّع القيمة العارية، ويدرأ الخطر عن الله ويدراءه منه، فيما هو في الواقع، يستميت، في تمويه وعيه "كنه ذاته" الركيكة، وفي طمس ارتعابه من معطوبيّة كينونته المّواتة من جهة، ويتفانى من جهة ثانية، في اعتبار نفسه مصدر القيمة: فلولا حكمة الانسان وحنكته، لما بقي الله في الوجود، بل بالحريّ، لما بقي لله وجود. وهكذا، يمكن القول إنّه، بمقدار ما يتّجه بعضهم إلى اعتناق مقولة ديانة المطلق (جدول -١-)، والاصرار على نسبنة المعايير، والحرص على حكمة وضعيّة رجل الايمان (جدول -٢-)، بمقدار ذلك يتّجهون، من دون

عوائق، إلى نبذ العنف، ورفض الارهاب بكلّ أشكاله، عبر تعطيل تبريراته الدينيّة، بغية تمثل حقيقيّة المعطوبيّة، الدالّة على إنسانيّة الانسان، وعلى حقيقة القيمة، وعلى صدق الله المحبّة...

يتلاقى أصحاب هذين النظامين النقيضين، ويتلازمان في التصارع لصدّ أحدهما الآخر وشلّ فعله. وفي كلتا الحالتين، تتحوّل القيمة، (ومعها الله، إله القيم، وبخاصّة الايمانيّة منها)، رهينة الأنظمة البشريّة، مرهون مصيرها بميزان قوّة الأنظمة المتصارعة حولها. أمّا المعطوبيّة فهي أصيلة في القيمة، ومن صلبها، بل إنّها أصليّة في ذات الانسان، تكوينيّة فيه. إنّها نقيض منطق الأنظمة، أيّة أنظمة، وتقع خارج دائرة عملها وتأثيراته:

١- المعطوبيّة، هي عكس القوّة، لكونها، بدافع الحبّ وطبق منطقه في منظور الله، تثق بانسانيّة الانسان الحرّ، من دون قيد أو شرط، ومن دون تراجع أو ترهيب، حتّى ولو قضت حريّة الانسان هذا، بتسخيف القيمة، وبصلب الله في شخص يسوع (لوقا ٢٤/١٣-٣٥).

٢- المعطوبيّة، هي عكس الخوف، لكونها، بدافع الرجاء وطبق منطقه في منظور الايمان، تثق بالطاقة الروحيّة التي تمثّلها القيمة، المولّدة للجرأة الأدبيّة لدى الانسان، من دون تردّد أو هوادة، ومن دون انحسار أو انكسار، حتّى ولو انهزمت القيمة، وصلب يسوع، وأيت الله. تشير المعطوبيّة، في الحالتين، إلى مناعة القيمة الساعية بأدوات السلام، وإلى منعتها بأخلاقيّة الحرّية. إنّها علامة فوزها النهيويّ الآخريّ escatologie، بواقعيّة روحيّة، في ميزان الحقّ. المعطوبيّة هي حكمة الله في ختم الحقيقة بخاتمه، وطبع الانسان بطابعه. إنّها السلميّة والمسالمة، في كلتا الحالتين. إنّها الاسم الشهم للأ-عنف. أما فاخرت ديانات الشرق الثلاث بمعطوبيّة أصولها التأسيسيّة؛ لكون الله اختار لقيط النيل، موسى، ليخرج شعبه، بالحسنى، من العبوديّة إلى العبادة، بالرّغم من بطش فرعون... واختار يتيم قريش، محمّد بن عبد الله، ليخرج أمّته، بالتصميم، من الجاهليّة إلى الهدى، بالرّغم من عناترة مكّة وزيرانها... واختار طريد بيت لحم، يسوع، ليرقى بالانسان، بالحبّ، من الترابيّة إلى الألهنة، بالرّغم جبروت الرومان وصباؤوت الفرّيسيين؟!...

٤- بالمحبّة تختمر الانسانيّة، وبأخلاقيّة الحريّة يعمّ السلام

حسب كلّ انسان، وبخاصّة رجل الايمان (الايمان بالله، او بانسانيّة الانسان، كما الايمان بالقيم السامية للاعلان العالميّ لحقوق الانسان)، عشق "كلمة الله"، تلك المشبعة بالطاقة الأدبيّة والمولّدة للقوّة الايمانيّة، العارية من كلّ مظاهر قدرة (سلطة، مال، سلاح،...)، لكونها مملوءة بالمحبّة الساعية بلطافة الحنان إلى ضمائر الناس. يدعو الإيمان الحقّ إلى الانتصار على الذات لا على الغير، يتطلّب التعمّق الإنسانيّ الروحيّ، لا التوسّع الجغرافيّ العسكريّ، يرجو إعلان "كلمة الله الحيّ" بأدوات السلام والمكالمة، لا بأدوات الحرب والفتح. وإلى ذلك، يلتمس الايمان الحقّ، التآخي والتخادم والتواهب الانسانيّ مولّد الحياة، لا التباغض والاستعباد والتسالب الافنائيّ صانع الموت... العشق هذا، هو الترجمة الاجرائيّة للمحبّة، تلك التي يقوى الانسان بموجبها،على الثقة بالذات وبالآخر، ويجرؤ على الخروج من الذات لملاقاة الآخر المغاير، وهو "بحالة إحرام" كما في الحجّ الأخويّ المشترك صوب الحقيقة. يمكن التضامن المحبين من تحقيق التوق إلى تمام الأنسنة، والتشاهق إلى كمال الشخصنة، طمعاً في الارتقاء معاً، بتواضع عميق، إلى الأسمى والأبقى، إلى المطلق، إلى الله. تقلّص المحبّة المسافات الفاصلة بين الناس والأمم (ديانات، ثقافات، حضارات، إيديولوجيّات...)، وتهدم جدار العداوات، وتدكّ حواجز العدوانيّات (العنصريّة، الطبقيّة، العرقيّة المذاهبيّة...)، بها يتقارب الأباعد (افسس ١ / ٢٠)، ويتصالح الاعداء، وبها يتحاب الجميع، فتتآلف القلوب، وتتواثق الارادات، ويتصادق بنو البشر وبها تتثاقف الحضارات بصفاء، وتتلاقح الثقافات بنقاء، لخير الانسان ولرفعة البشريّة.

إنّ أخطر ما في اللا - فصل indivision بين الدين والدولة، هو سهولة انزلاق رجل الله، ليتقمّص شخصيّة رجل قيصر في قصر ملكه، عوض أن يبقى، هو هو، رجل الله أمام قيصر، ورجل الإيمان بوجهه، يقرّعه باسم حقوق الانسان، إن فسد ملكه، وطغى حكمه، وظلم الناس. ذاك أنّ منطق قيصر، يستلزم الإكراه والضغط والجزاء، ويستتبع الامتثال والانصياع والزلفى (التحريم، الحرم، التكفير، الهرطقة، الزندقة، التنجيس، محاكم التفتيش، التعقّب، المطاوعيّة، هدر الدم، حكم المرتدّ...)، فيما منطق الله يدعو إلى الرضى العفويّ، والموافقة التلقائيّة، والخيار الحرّ، أوّلاً وآخراً. شأن العلاقة الإيمانيّة- الروحيّة، بين الإنسان والله، هو شأن أنموذجيّتها المعاشة في العلاقة الوديّة بين المحبّين، والعلاقة الحميمة بين الأصدقاء،

والعلاقة البنويّة وتلك الأخويّة والتربويّة... المبنيّة كلّها على كيانيّة الحريّة، ومطلقية كرامة الانسان من جهة، والواثقة من جهة ثانية، بلطافة المحبّة، وبفرح السلام. أن تحبّ وتتفانى في حبّك، هو أن تقبل مسبقاً، باحتمال إعراض محبوبيك عنك، بل أن تقبل تتفيههم محبوبيّتك وتسخيف مجّانيّتها، لا بل أن تتقبّل إقدامهم على رفضك، وذمّك، وأذيّتك. فإن بقيت على حبّك نفسه لهم، تكن صادقاً حقّاً. إنّ مجرّد استمرارك على الحبّ بحبّ، هو علامة صدقيّتك، وعلامة احترامك حريّة الآخرين حتّى النهاية. وما الصليب في المسيحيّة سوى علامة الحبّ الخالص الذي كانه يسوع، ابن الله، بأنّه أحبّ الناس حتّى النهاية، وشاء التعامل معهم كأبناء الله الأحرار، حتّى ولو باتوا من الصالبين. لقد تمثّل يسوع معطوبيّة الانسان، بمرجعيّة الحبّ الالهيّ الخالص، دون سواه، فكان محرّر الانسان ومخلّص البشريّة من قزميّتها، المتعربطة بأنظمة الاقتدار والقوّة، علّها تستر بها "خسعيّتها" ومعطوبيّتها البشريّة...

ليست المسألة مسألة ما إذا سوف تبقى هناك قيادات في المؤسّسة الدينيّة، بل ما إذا سوف يبقى هناك رجال إيمان: علماء (معرفة) وأبطال (فعل) وقدّيسون (علاقة)، يناضلون بالحقّ، ويشهدون له ولله،بأدوات السلام وبأخلاقيّة الحريّة، ويكونون كالخمير في العجنة البشريّة (متّى ١٣ /٣٣)، من أجل الترقّي الروحيّ، وصناعة الديموقراطيّة، في مجتمع إنسانيّ، أكثر أخوّة مواطنيّة، وأصدق عدالة اجتماعيّة. فما من فعل يؤدّي إلى إنضاج الحريّة الشخصيّة لكلّ إنسان، يعارض الروح الدينيّة الحقّ، وما من قيادة دينيّة تبوصل الناس، إن لم تتحوّل من الزعامة إلى الريادة، من الاقتداريّة إلى المعطوبيّة، من "مقام كلّيّ القدرة" إلى حالة كلّيّ الحنيّة، ومن الفوقيّة إلى الخميريّة. ففي مقوّمات هذا التحوّل العمليّ، يكمن حلم مستقبل الإنسانيّة بالحريّة والفرح والسلام.

إن شاءت القيادة الدينيّة أن تكون بوصلة إيمان، ومجذاف رجاء، ومشعل محبّة، عندئذٍ يصحّ القول، أنّه، بمقدار تحوّلها إلى ريادة خدمة والى سلطة حنان، بمقدار ذلك تكون سلطة محبّة محبوبة، يعانق معاصروها معها الله، إله محبّة وحريّة وسلام، فيتماهون به بفرح، ويتحابّون بسخاء، ويتخادمون بمجّانيّة، ويتساعدون ليسعدوا معاً، الآن وهنا، وقد استحالت الأرض جنّة.

المحور الثالث

خلاصات واستنتاجات

عبدو القاعي

عبدو القاعي

خلاصات واستنتاجات

تحت هذا العنوان انعقدت حلقة دراسيّة في جامعة سيّدة اللويزة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤، أعدّ لها ونظّمها المركز اللبنانيّ للأبحاث المجتمعيّة، بهدف التوصّل إلى تحديد العناصر التكوينيّة لمشروع المجتمع اللبنانيّ آفاق ٢٠٠٥-٢٠١٠. وقد ساهم في أعمال هذه الحلقة عدد من المسؤولين في الحركات الشبابيّة التي تجمهرت في ساحة المدينة البيروتيّة في ١٤ آذار ٢٠٠٥، وانضمّ إليهم فريق من أساتذتهم في الجامعات ومن المسؤولين في الأحزاب والدولة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ والإدارة العامّة المتضامنين معهم.

وهكذا كانت هذه الحلقة مناسبة لتلاقي مجموعة من الحركيّين المجتمعيّين ومن الباحثين والعاملين في مجالات التنمية المدنيّة والتغيير الاجتماعيّ في لبنان، من أجل التداول والتفاهم حول قواعد التغيير الذي يتطلّعون إليه، من أجل قيام مجتمع لبنانيّ متعاف في المستقبل القريب. وقد شمل البحث والنقاش نقطتين أساسيّتين في مجالات بناء هذه القواعد، هما:

- التحوّلات التي يجب أن تحصل على مستويات التكوينات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة كما وعلى مستويي المؤسّسات الدينيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، من أجل العبور من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة المرجوّة.

- المقوّمات القياديّة التي ينبغي التركيز عليها، من أجل تحقيق كيان مجتمعيّ صحيح في لبنان وضمان استمراريّة بقائه في العالم المعاصر.

ويمكن تلخيص **أهمّ الأفكار** التي تمّ التركيز عليها في هذه الحلقة واستخلاص الاقتراحات العمليّة الناتجة عنها، كالآتي:

١- في التحوّلات المؤسّسيّة

- تحرير العلاقات المجتمعيّة، وإقصاء العصبيّة الطائفيّة عن الدولة، عبر تفعيل مشاركة المواطنين في إعادة بناء المؤسّسات، وإفساح المجال أمام الشباب خاصّة بأن يصبحوا مُمَأسسين في مختلف مجالات الحياة المدنيّة والروحيّة.

- إصلاح المؤسّسات الدينيّة والمدنيّة لكي تصبح مساحات للخدمة ولممارسة الديموقراطيّة كحقّ مكتسب، وليس لمساعدة فئويّة انتقائيّة ظرفيّة أو فوقيّة.

- إصلاح الدولة المركزيّة وإعادة صياغة أسس العلاقات التي تربط الطوائف بالدولة، عبر تحرير علاقة المواطن بالخدمة العامّة من أدوار الوساطة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تلعبها الطوائف، ككيانات مغلقة وشبه مستقلّة.

- إعادة النظر في مبدأ دولة التوازن الطائفيّ، كون هذا المبدأ قد أدّى في الماضي، وسيؤدّي في المستقبل، إلى هيمنة طرف طائفيّ معيّن على الأطراف الأخرى، والبحث في هذا المجال عن صيغ جديدة للتمثيل السياسيّ، قد يشكّل التمثيل النسبيّ أحد أبرزها، في حال تمّ تركيزه على تقسيمات إداريّة نابعة من واقع الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة على المستويين المحليّ والمناطقيّ، وفي حال تمّ تعزيز هذه التقسيمات بتنظيمات لامركزيّة ملائمة للتعبير المواطنيّ.

- معالجة الاختلالات المكرو-اقتصاديّة عبر إصلاح الإدارة العامّة وإجراء تغييرات جذريّة على السياسة النقديّة، تسمح بتطوير السياسات القطاعيّة، وتعزيز التداخل والتشابك بين القطاعات، وتنمية الاستثمار في الموارد البشريّة، والبحث العلميّ والإعداد المهنيّ، بعد إحكام الارتباط بين مؤسّسات الاعداد ومؤسّسات العمل.

- العمل على عدم حصر القاعدة الضريبيّة في الدخل والاستهلاك، بل شمولها المصادر الأخرى للثروة، وبخاصّة الفائدة، والريوع، ورؤوس الأموال، وأنصبة الربح، والسندات في الأسواق الماليّة.

٢- في المقوّمات القياديّة

- تصحيح المفاهيم الخاطئة حول القائد والقيادة

■ المفهوم الخاطئ الأوّل الذي يجب تصحيحه، هو مفهوم القائد الأمير المتميّز عن الناس بسلالته، ما يجعله يمتلك صلاحيّات مطلقة تخرجه عن دائرة المحاسبة، وتعطّل مشاركة الناس في القرارات.

■ المفهوم الخاطئ الثاني الذي يجب تصحيحه هو مفهوم القيادة، حيث يظنّ الناس، واللبنانيّون خاصّة، أنّ القيادة هي عمل القائد، فيساهمون هكذا في دفع القائد إلى التفرّد والتسلّط.

■ المفهوم الخاطئ الثالث الذي يجب تصحيحه هو مفهوم شخصيّة القائد، حيث يتمّ التركيز في هذه الشخصيّة على كاريزما السلطة، والقدرة على الخدمة في إطار الانتماء الواحد، وتحقيق المكاسب للموالين، وتأمين الوصول إلى المآرب بالواسطة، إلى ما هناك.

- التركيز على المقوّمات القياديّة التالية

■ دفع روح القيادة في كلّ إنسان لكي يصبح قادراً على أن يناقش أوّلاً ما هو عليه وينتقده، ولكي يتمكّن ثانياً من أن يبني مع المواطنين الآخرين ما يمكن أن يصبحوا عليه سويّة.

■ توسيع الثقافة السياسيّة والمعرفة بشكل عامّ، في مجالات العلوم الإنسانيّة، وعلوم المجتمع، والسلوك البشريّ، والتحليل النفسيّ.

■ التمتّع بقدرات عَلاقيّة مبنيّة على معرفة الذات ومعرفة الآخرين، وعلى الاصغاء للحاجات، واحترام الاختلاف والتنوّع في الآراء.

■ إتقان مهارات المانجمنت **Management**، للتمكّن من هندسة العلاقات الاجتماعيّة بشكل ينقلها من مصافّها الفئويّ إلى المصافّ المجتمعيّ، حيث يلتقي الناس حول حقوقهم كمصلحة مشتركة تجمعهم في ورشة عمل واحدة من أجل تطويرها وتفعيلها.

- التمتّع بخلقيّة المسؤول الذي يحثّ على المبادرة، والذي يدفع الناس على المشاركة في أخذ القرارات التي تعنيهم ويساعدهم على إدارتها وتنفيذها.
- التحلّي بخلقيّة الخدمة المواطنيّة العامّة، والصدقيّة في المعاملة، ومكافحة الفساد والتسلّط الفئويّ، واستعمال السلطة المعطاة له لتقوية المواطنين في سلطتهم.

المحتوى

الافتتاح

المحور الأوّل

صدر في السلسلة

- الله والانسان بين المصير والصيرورة
- ابراهيم الحاقلاني في المئويّة الرابعة لولادته (١٦٠٥ - ٢٠٠٥)

يقوم الكتاب على نقطتين أساسيّتين في مجالات بناء قواعد التغيير من أجل قيام مجتمع لبنانيّ معافى، في مستقبل قريب:

- التحوّلات التي يجب أن تحصل على مستويات التكوينات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ومستويَي مؤسّسات الأديان والمجتمع المدنيّ، من أجل العبور من الحالة الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحالة المجتمعيّة المرجوّة.
- المقوّمات القياديّة التي ينبغي التركيز عليها، من أجل تحقيق كيان مجتمعيّ صحيح وضمان استمراريّته في عالم اليوم.

The two main points in this book: "Perspectives of the Lebanese Society, Social Barriers civil Aspirations" concern foundations for changes needed to create a strong Lebanese society in the near future, namely:

- The changes needed in the political, economic and cultural formations, as well as the religious institutions and civil society, to allow a transformation from a confessional social state to the desired social state.
- The characteristics of leadership that should be stressed in order to attain a just social entity and to guarantee its continuity in the world of today.



ISBN 9953-418-66-7

